الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère De l'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
UNIVERSITE KASDI MERBAH OUARGLA
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté Des Sciences Economiques, De Sciences Commerciales Et Sciences de Gestion

محاضرات
في مقياس مدخل الاقتصاد

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى (ل.م.د)

ميدان العوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية

من إعداد:
- د.مخلفي أمينة
- أ.د بن قرينة محمد حمزة

السنة الجامعية: 2018/2017

فهرس المطبوعة

العنوان	الصفحة
المقدمة	**04**
الفصل الأول: مفاهيم ومرتكزات في علم الاقتصاد	**07**
تمهيد	**08**
المبحث الأول: تعريف علم الاقتصاد	**08**
المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية وحلولها	**09**
المبحث الثالث: علم الاقتصاد (الموضوع، الهدف، المنهجية)	**11**
المبحث الرابع: الموارد الاقتصادية (عناصر الانتاج)	**13**
المبحث الخامس: نشأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي	**16**
المبحث السادس: المدارس الاقتصادية	**16**
المبحث السابع: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	**22**
المبحث الثامن: فروع علم الاقتصاد (الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي)	**38**
الفصل الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الجزئي	**45**
تمهيد	**46**
المبحث الأول: دراسة وتحليل الطلب	**46**
المبحث الثاني: دراسة وتحليل العرض	**47**
المبحث الثالث: توازن السوق	**51**
المبحث الرابع: دراسة وتحليل مرونات الطلب والعرض	**55**
المبحث الخامس: دراسة سلوك المستهلك	**60**
المبحث السادس: تحليل الإنتاج والتكاليف	**68**
الفصل الثالث: مدخل إلى الاقتصاد الكلي	**88**
تمهيد	**89**
المبحث الأول: الطلب الكلي والعرض الكلي	**89**
المبحث الثاني: الادخار، الإكتناز، الاستثمار	**92**
المبحث الثالث: النقود	**99**
المبحث الرابع: البنوك	**106**
المبحث الخامس: السياسة النقدية والسياسة المالية	**116**
المبحث السادس: التجارة الخارجية	**129**
الخاتمة	**141**
قائمة المراجع	**143**
قائمة الملاحق	**145**

المقدمة

عزيزي الطالب (الطالبة)؛

مرحبا بك في احد اهم التخصصات العلمية الاجتماعية ألا وهو تخصص العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. لقد لمسنا من خلال خبرتنا في تدريس مقياس مدخل الاقتصاد والخاص بالطلبة الجدد للسنة الأولى جذع مشترك،تواجد دخول معظم الطلبة في هذا التخصص دون ميول أو رغبة أو حتى دون علم وإحاطة بأي معلومة عن هذا التخصص.

اعلم عزيزي الطالب (الطالبة)؛ أن ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير من أحد أهم الميادين العلمية، إذ تمنح لك فرصة وجود عمل في عدة تخصصات بما يتماشى مع السوق المحلي، السوق الوطني والسوق الدولي.

و أعلم كذلك أن تخصصات هذا الميدان، سواء كانت على الصعيد الجزئي أو الكلي كلها تستخدم في جميع التخصصات العلمية الدقيقة (كعلم البيولوجيا، علم الرياضيات، علم الفيزياء، علم الزراعة...الخ) وكذا التخصصات العلمية الاجتماعية الأخرى (كعلم النفس، علم الترجمة، علم الحقوق، علم السياسة...الخ).حيث أنه لا يخلوا أي عمل من تخصصات العلوم الأخرى من دراسة عامل الموارد البشرية وعامل الرأسمال واللذان يعتبرا من أحد أهم عوامل الإنتاج في علم الاقتصاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمس علم الاقتصاد حتى الأشخاص الذين لم يدرسونه،إذ يجدون نفسهم قادرين على قراءة مجلة اقتصاديه رؤية فيلم وثائقي اقتصادي، الحوار مع الأصدقاء حول موضوع اقتصادي يتعلق بأسعار سلعة ما، أو التحدث عن القدرة الشرائية التي وجب تحقيقها لتغطية حاجات الفرد اليومية.

في الحقيقة، الاقتصاد يمس حياتنا اليومية مباشرة. فإن أفراد كل مجتمع على علم بمواضيع تمس الأوضاع الاقتصادية المحلية أو الوطنية أو الدولية، والتي تتعلق بارتفاع وانخفاض أسعار مادة ما أو سلعة ما، متغيرات سعر الصرف، نسبة البطالة، التدهور الاقتصادي أو نتائج العولمة ... الى غير ذلك من مواضيع تمس الفرد.

غير أننا نصطدم دوما بأسئلة اقتصادية نطرحها على أنفسنا والمتعلقة باختيارات اقتصادية في الإطار الخاص، فعلى سبيل المثال نطرح بعض الأسئلة التالية:

ماذا أشتري من السوق؟ هل أقوم بالادخار لتغطية عطلة الصيف؟ أم أصرف كل ما عندي اليوم ؟هل أقوم بالادخار لتغطية تكاليف بناء مسكن، أو تكاليف مناسك الحج؟ أم أنفقها في سبيل الله؟ وغيرها من أسئلة.

إن موضوع علم الاقتصاد جد شيق إذا علمنا كيف نستوعبه، حيث يجد فيه الطالب بعد الاجتهاد والعمل والمثابرة ، حتما تخصصا يليق برغباته وميولاته بما يتماشى مع قدراته وكفاءاته الشخصية إلا جانب المعلومات المكتسبة

(Savoir, Savoir faire et le savoir être) ن خلال مشواره الدراسي لثلاث السنوات الأولى. حيث يجد الطالب تخصصات يمكن أن يبرز فيها كفاءاته الشخصية كالمتعلقة بالتمكن في اللغات أو كفاءة في المقاولاتية والريادة مما تجعله يختار تخصصا في مجال تسيير الموارد البشرية والمقاولاتية أو تخصصات يبز فيها الطلب كفاءاته الذهنية والفكرية تجعله يتجه نحو تخصص في مجال المحاسبة والمالية إلى جانب تخصصات الأخرى ذات طابع دولي كمثلا التجارة الدولية وغيرها من التخصصات.

إلا أنه عزيزي الطالب والطالبة لا يمكن لك أو(لكي) ان تقتحم أي تخصص دون دراية بمقاييس قاعدية لهذه التخصصات ومن ضمنها مقياس **مدخل الاقتصاد**.

فإن مطبوعة مقياس مدخل الاقتصاد جاءت بعرض مجموعة من الشروحات والمفاهيم الخاصة بهذا الموضوع،من خلال دراسة ثلاثة فصول رئيسية وهي:

الفصل الأول تحت عنوان **مفاهيم ومرتكزات في علم الاقتصاد** حيث يتضمن: تعريف علم الاقتصاد المشكلة الاقتصادية وحلولها،علم الاقتصاد (الموضوع، الهدف، المنهجية)، الموارد الاقتصادية (عناصر الانتاج)، نشأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي، المدارس الاقتصادية، علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، فروع علم الاقتصاد (الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي).

الفصل الثاني بعنوان **مدخل إلى الاقتصاد الجزئي** حيث يتضمن: دراسة وتحليل الطلب، دراسة وتحليل العرض، توازن السوق ، دراسة وتحليل مرونات الطلب والعرض، دراسة سلوك المستهلك و تحليل الإنتاج والتكاليف.

الفصل الثالث تحت عنوان **مدخل إلى الاقتصاد الكلي** حيث يتضمن: الطلب الكلي والعرض الكلي، الادخار،الإكتناز الاستثمار، النقود، البنوك، السياسة النقدية والسياسة المالية، التجارة الخارجية.

الفصل الأول

مفاهيم ومرتكزات في علم الاقتصاد

الفصل الأول: مفاهيم ومرتكزات في علم الاقتصاد

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادرا على فهم مايلي:

تمهيد

المبحث الأول : تعريف علم الاقتصاد

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية وحلولها

المبحث الثالث: علم الاقتصاد (الموضوع، الهدف، المنهجية).

المبحث الرابع: الموارد الاقتصادية (عناصر الانتاج).

المبحث الخامس: نشأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي.

المبحث السادس: المدارس الاقتصادية.

المبحث السابع: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

المبحث الثامن: فروع علم الاقتصاد (الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي).

أسئلة الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر موضوع علم الاقتصاد أهم انشغالات الدول والشعوب والأفراد، حيث أن قياس تطور أي دولة إلا وأستعمل فيه المعيار الاقتصادي سواء كانت مؤشرات ذات دلالة جزئية ووحدوية كمثلا:(الدخل الفردي، الأجر، السعر، القيمة، المنفعة السلعة، الفرد، المنتج والخدمة.....الخ) أو مؤشرات ذات دلالة كلية كمثلا (الدخل القومي، الانتاج الكلي، السلع والخدمات الثروة القومية، النقود، السياسة النقدية، البنوك.... الخ).

وللاستيعاب موضوع علم الاقتصاد لابد من التعرف على مصطلحاته وعناصره الأساسية، وكذا الى أهم محطات تطور الفكر الاقتصادي. حيث نقوم في هذا الفصل بعرض كل من تعاريف علم الاقتصاد من خلال موضوعه، منهاجيته وأهدافه موارده الاقتصادية، نشأته ومشكلته، مدارسه، علاقته بالعلوم الأخرى وأخيرا فروعه، ونستهل هذا العنوان بما يلي:

المبحث الأول: تعريف علم الاقتصاد

يختص علم الاقتصاد بدارسة العديد من القضايا التي تهتم بالفرد والمجتمع فضلا عن اختلاف نظرة الاقتصاديين الى هذه القضايا وترتيبها، وفقا لأهميتها بالنسبة لكل المجتمعات. ومن هنا ظهرت العديد من التعريفات التي وضعها الاقتصاديون لعلم الاقتصاد، والتي تتحدد بنظراتهم إلى نطاق القضايا التي راو أن تتناولها الدراسة الاقتصادية، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي[1]:

التعريف الأول: عرفه الاقتصادي **Adam Smith** في كتابه " **ثروة الأمم**" سنة 1776 بأنه " العلم الذي يدرس أسباب **ثروة الأمة** وكيفية زيادتها".

التعريف الثاني: عرفه الاقتصادي **John Stuart Mill** في كتابه " **تعريف الاقتصاد السياسي، وطريقة البحث المستخدمة فيه**" سنة 1836 بأنه " العلم الذي يتتبع أثر النوع من قوانين الجماعة الذي ينشأ من عمل قيم الانسان في سبيل إنتاج الثروة".

التعريف الثالث: عرفه الاقتصادي الانجليزي **Alfred Marshall** في كتابه "**مبادئ الاقتصاد**" سنة 1890 بأنه "العلم الذي يدرس قيم الانسان في أعمال حياتهم العادية، فهو يبحث في كيفية حصول الانسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل".

التعريف الرابع: عرفه الاقتصادي **Arthur Cecil Pigou** في كتابه " **اقتصاديات الرفاهة**" سنة 1920 بأنه " العلم الذي يختص بدراسة الرفاهة الاقتصادية".

التعريف الخامس: عرفه الاقتصادي **Lionel Robbins** في كتابه " **طبيعة علم الاقتصاد**" سنة 1932 بأنه " العلم الذي يختص في دراسة السلوك الانساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة".

التعريف السادس: عرفه الاقتصادي الأمريكي **Milton Friedman** بأنه "العلم الذي يبحث عن الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية".

التعريف السابع: عرفه الاقتصادي **John Sloman** بأنه "العلم الذي يختص بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الانتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلا على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع".

التعريف الثامن[2]: وردت عدة تعريفات للاقتصادي **Paul Samuelson** منذ نشر كتابه "**الاقتصاد**" الطبعة الأولى سنة 1948 الى الطبعة الثامن عشر سنة 2005. حيث عرفه في البداية على أنه " هو دراسة طريقة اختيار الإنسان والمجتمعات

بالاستعانة أو بدون الاستعانة للنقود في كيفية استخدام الموارد المنتجة النادرة أو استخدام البدائل بهدف إنتاج مختلف السلع وتوزيعها للاستهلاك حاضرا أو مستقبلا على مختلف أفراد ومجموعات المجتمع. "

كما ورد أيضا أن الإقتصاد " هو دراسة كيفية استخدام المجتمعات للموارد النادرة بهدف انتاج السلع ذات قيمة وتوزيعها على الأفراد".

التعريف التاسع: يعرف الاقتصادي الفرنسي **Raymon Barre** في كتابه **"الاقتصاد السياسي"** بأنه " العلم الذي يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه الموارد"، فهو علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة والتي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة.[3]

الى جانب التعريفات المختلفة لرواد الاقتصادين كل بحسب انتمائه الى طبيعة المداس الاقتصادية، حيث وردت تعريفات اخرى لعلم الاقتصاد من المنظور العام تصادق وتكمل التعريفات السابقة والتي نجزها في مايلي[4]:

التعريف العاشر:" هو علم اجتماعي يبحث عن الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع".

التعريف الحادي عشر: " هو دراسة كيفية إشباع حاجات الانسان المتعددة من خلال موارده المحددة، أو ما يطلق عليه المشكلة الاقتصادية ".

التعريف الثاني عشر: "هو العلم الذي يهتم بدراسة كيفية استخدام المجتمعات لمواردها المحدودة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة وكيفية توزيعها على مختلف أفراد المجتمع".

من خلال التعاريف المذكورة اتفق الاقتصاديون المعاصرون على تعريف شامل لعلم الاقتصاد:

يعرف علم الاقتصاد: "على أنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يتضمن مجموعة من الآراء والأفكار والفروض والنظريات والقوانين التي يهتدي بها الانسان في استخدام الموارد الانتاجية النادرة لإنتاج السلع والخدمات المختلف على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع والخدمات لغرض الاستهلاك سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل على مختلف افراد المجتمع بهدف إشباع الحاجة".

ومما ورد يمكن حوصلة الكلمات المفتاحية لمفهوم الاقتصاد في الكلمات التالية:" **علم الاجتماع، عملية الإنتاج، السلع والخدمات، الندرة، عملية التوزيع، عملية الاستهلاك، إشباع الحاجة، الفروض، النظريات والقوانين**"

نستخلص مما تقدم، أن علم الاقتصاد يضم عدة عناصر وهي:[5]

- أن الاقتصاد علم شأنه شأن بقية العلوم الأخرى؛
- أنه علم اجتماعي، أي يهتم بالسلوك الاقتصادي للفرد كمستهلك أو كمنتج، في إطار علاقته بباقي افراد المجتمع؛
- أن عملية الانتاج غرضها الأساسي الاستهلاك في الحاضر والمستقبل؛
- تواجد نذره نسبية للموارد؛
- الاقتصاد، يبحث عن التوليفة المثلى لكفاءة الاستخدام، أي يهتم بدراسة طريقة استخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات، بمعنى البحث عن أقصى كفاءة ممكنة في استخدام الموارد؛

- يبحث عن الكفاءة في طريقة التوزيع، أي يهتم بطريقة توزيع السلع والخدمات المنتجة على مختلف أفراد المجتمع، ومن ثم تحقيق عدالة في توزيع السلع والخدمات؛
- يستند علم الاقتصاد على نظريات وقوانين ومناهج علمية لتحقيق أهدافه؛
- يهدف علم الاقتصاد الى إشباع حاجات الأفراد المختلفة والمتنوعة والمتزايدة بحسب انتماء الفرد لمجتمعه.

الشكل رقم (1-1): يوضح تصور علم الاقتصاد

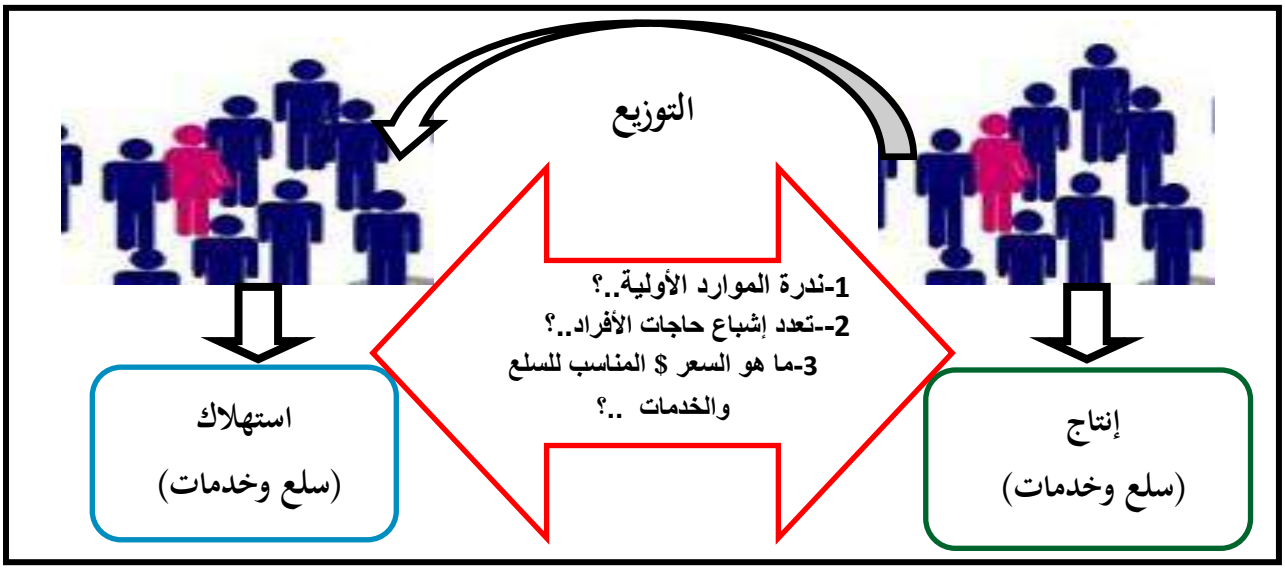

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية وحلولها

إن أساس دراسة علم الاقتصاد مستنبط من تواجد مشكلة اقتصادية تواجه المجتمعات، فكل فرد من مجتمعه يود أن يحقق حجاته الاقتصادية لكن يصدم بعدم توفر السلعة والخدمة التي تلبي حجاته، إما سببها ندرة الموارد الأولية للإنتاج، أو عدم التعرف على هذا النوع من السلع والخدمات. وفي حالة تواجد السلعة أو الخدمة يصطدم الفرد بعدم توفق سعر المنتوج مع قدرته الشرائية. ونعرج على أسباب المشكلة الاقتصادية وحلولها فيما يلي[6]:

1. أسباب المشكلة الاقتصادية تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة وسائل الإنتاج وتوفر القدرة الشرائية، وبالتالي يرجع سبب وجود دراسة علم الاقتصاد إلى ثلاثة أسباب أساسية نمثلهم في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–2): يوضح أسباب المشكلة الاقتصادية

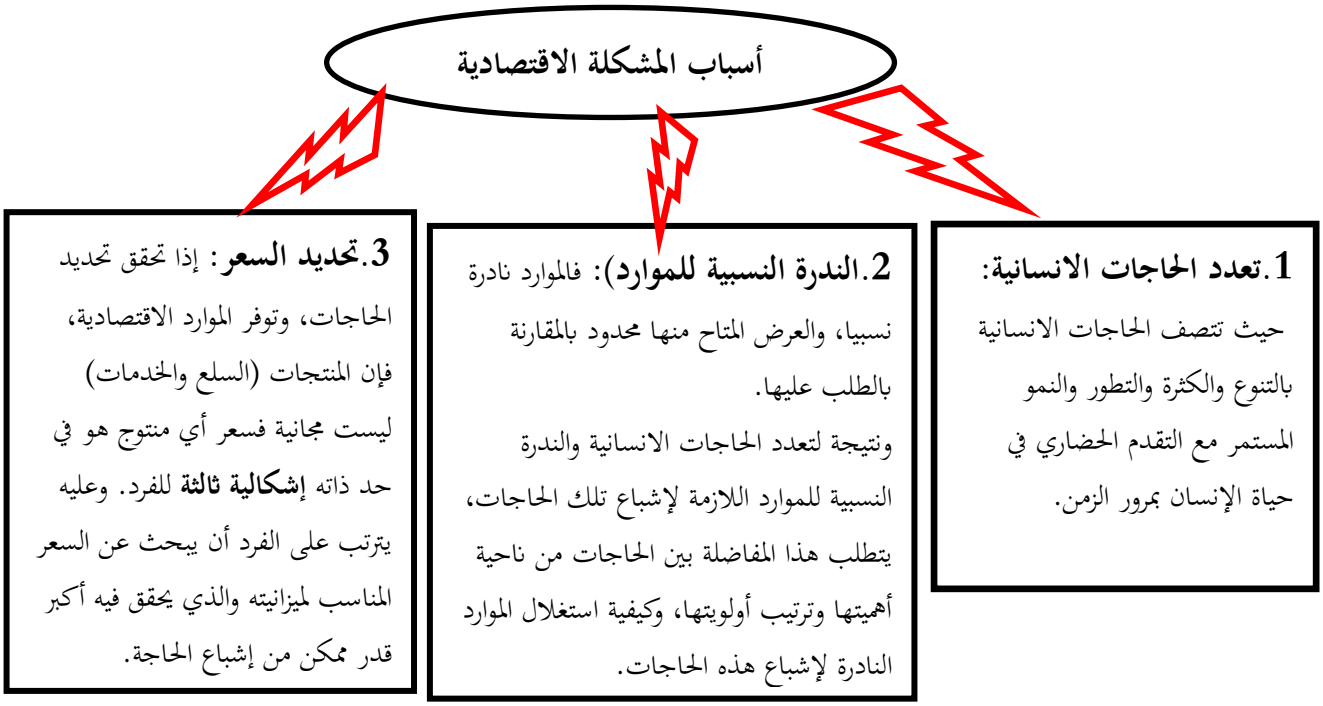

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

2.حلول المشكلة الاقتصادية: إن الصراع المستمر بين الإنسان والطبيعة يحسم المشكلة الاقتصادية، وعلى الانسان أن يعمل على تحرير الموارد الطبيعية ليحقق منها المنفعة، فالموارد الانتاجية تستلزم مجهودات كي تصبح صالحة لإشباع الحاجات، والواقع أن أي نظام اقتصادي، رأسمالي أو اشتراكي يتعين عليه القيام بما يلي، من خلال علاجه للمشكلة الاقتصادية:

1- تحديد أو تقرير الحاجات المطلوب إشباعها أو الأهداف الإنتاجية بحسب مختلف طبقات أفراد المجتمعات؛

2- توزيع الموارد الاقتصادية على فروع الانتاج (أو النشاط) المختلفة ويسمى هذا تخصيص الموارد؛

3- توزيع المنتجات على الحاجات المختلفة أو توزيع الناتج الكلي على أفراد المجتمع؛

4- تحديد أسعار السلع والخدمات بحسب مختلف حاجيات طبقات المجتمعات.

ومما سبق فإن المجتمعات الاقتصادية تطرح على نفسها ثلاثة أسئل أساسية وهي:[7]

1- ماذا ننتج، نوعا وكما؟

إن التساؤل الأول يتمثل في تحديد نوعية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من بين بدائل الإنتاج الممكنة، وحجم الانتاج من هذه السلع والخدمات، والإجابة على هذا السؤال يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع، فإذا كان النظام السائد رأسمالي (اقتصاد السوق) فإن قوى السوق (العرض، الطلب والسعر) هي التي تحدد نوعية السلع التي سيتم إنتاجها، أي يتم إنتاج سلع والخدمات التي تحقق أرباحا. أما إذا كان النظام السائد نظام الاقتصاد الموجه، فقد يتم تخصيص الموارد لإنتاج السلع الأساسية للأفراد، أو يتم تخصيص الموارد عن طريق الحكومة. أما إذا كان المجتمع يتبع نظام الاقتصاد المختلط، فإن الموارد سوف تخصص لإنتاج السلع التي يمليها نظام السوق وفقا لأولويات الحكومة.

2- كيف ننتج؟

يتمثل السؤال الثاني في تحديد كيفية إنتاج السلع والخدمات، والقائمين بها، وما هي طبيعة الموارد الاقتصادية التي سوف يتم استخدامها في عملية الإنتاج؟ وما هو مستوى التكنولوجي الذي سيتم استخدامه في عملية الإنتاج؟ هل سننتج السلع أليا أم يدويا؟، مثلا هل سنولد الكهرباء باستخدام النفط أو الطاقة النووية أو الطاقة الشمسية أو الطاقات البديلة الأخرى. ماهي التوليفة المثلى في دمج عوامل الإنتاج لتحقيق أكبر كمية ونوعية من الإنتاج [أحسن أسلوب في عملية الإنتاج، من (المزج بين عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال، التكنولوجيا والموارد الأولية، والتسيير)]

3- لمن ننتج؟

يتمثل السؤال الثالث في تحديد الكيفية التي سيتم توزيع الناتج القومي (السلع والخدمات) بين أفراد المجتمع، هل يتم التوزيع عن طريق السوق من خلال القدرة على الدفع، أي من لديه مال يحصل على السلع، أم ستوزع السلع والخدمات بين الأفراد بالتساوي.

أي تحديد المجتمعات المعنية مباشرة بالمنتوج X من جانب إشباع الحاجة وتوفر القدرة الشرائية، وعليه فإن هذا السؤال هو الذي يرسم فيما بعد قنوات التوزيع سواء كانت على المستوى المحلى، الوطني أو الدولي.

المبحث الثالث: علم الاقتصاد (موضوع، هدف، منهجية):

أعتبر الاقتصاد علما ابتداء من المدرسة الكلاسيكية في القرن 18 عشر لما حققه من شروط العلم وهم ثلاث؛ أن يكون لديه موضوع، أن يحقق أهداف مسطرة، وأن تكون له منهجية علمية معترف بها. وعليه نقوم فيما يلي بشرح هذه الشروط.

1. موضوع علم الاقتصاد: موضوع علم الاقتصاد هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا النشاط يكتسي وجود علاقة مزدوجة، علاقة الإنسان والطبيعة، وعلاقة بين الإنسان والإنسان.[8] حيث يشمل موضوع علم الاقتصاد دراسة مشاكل تخصيص الموارد، تنظيم الإنتاج، توزيع الإنتاج وكفاءة استخدام الموارد وإدراج الادارة البيئية في العملية الإنتاجية التي سنشرحها في مايلي:[9]

1.1 تخصيص الموارد: تتميز الموارد الاقتصادية (الأرض، العمل، التنظيم، رأس المال) الموجودة تحت تصرف المجتمع بانها محدودة ولا تتوافر بكميات لا نهائية، وفي المقابل نجد أن حاجات الانسان اللانهائية التي يمكن إشباعها عن طريق السلع والخدمات الاستهلاكية التي يمكن إنتاجها بهذه الموارد محدودة. وبالقياس إلى هذه الحاجات، يعتبر العرض الموجود من الموارد غير كاف لإشباع الرغبات الإنسانية.

إن الموارد الاقتصادية كافية لإنتاج ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات. هذه الحقيقة تثير واحدة من المشاكل الأساسية التي يوجهها علم الاقتصاد. وهي مشكلة الندرة (حيث أنه ليست هناك موارد كافية لإنتاج شيء نريده) فإنه لابد ان توجد وسيلة نقرر بمقتضاه ماذا ننتج وما هو مقدار الكميات المنتجة التي تلبي رغبات المستهلكين المقدور عليها من خلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

ومسألة نوعية السلع التي تنتج ونوعية السلع التي لا تنتج، هي مسالة تتعلق بمشكلة تخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة، والموازنة بين الموارد الاقتصادية المحدودة والرغبات الانسانية غير محدودة.

2.1 تنظيم الانتاج: أي دراسة كيفية إنتاج السلع، بواسطة من، وباي نوع من الموارد، وبأي طريقة فنية (أسلوب تكنولوجي).

مثلا: هل يجب توليد الكهرباء من النفط والفحم من محطات التوليد أم من مساقط المياه والطاقة الذرية، أم من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؟ هل هو من إنتاج يدوي أم إنتاج آلات؟ من حيث نوع الشركة القائمة على المشروع، هل هي شركات

مساهمة كبيرة مملوكة ملكية خاصة أم شركات عامة مملوكة للدولة؟ وإذا كانت من كل هذه المصادر، فبأي كميات سنستخدم من كل مصدر؟ الى غيرها من تساؤلات عن كيفية الإنتاج.

3.1 توزيع الانتاج: كيف يقسم الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع؟ هل يجب ان يكون لدينا مجتمع تكون فيه قلة من الأغنياء وكثرة من الفقراء؟ أم مجتمعا يقتسم فيه الجميع ناتج الأمة بالتساوي؟ هل تذهب مكاسب المرتفعة إلى أصحاب النفوذ القوية أم إلى أصحاب العقول الذكية؟

4.1 كفاءة استخدام الموارد: إحدى القضايا المهمة في علم الاقتصاد هي كيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أي كفاءة استخدام الموارد النادرة، هذه الكفاءة تقتضي تجنب التبديد في موارد المجتمع، أو استخدامها بأكبر قدر ممكن من الفاعلية لإشباع حاجات ورغبات الأفراد، وقد ركز الاقتصاديين على هذه الخاصية "استخدام الموارد الاستخدام الأمثل".

5.1 إدراج الإدارة البيئية في العملية الانتاجية: يعتبر مؤتمر ريد جانيرو في البرازيل سنة 1992 المنعرج الأساسي لانبثاق مفهوم إدراج الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية نتيجة لما تخلفه هذه المؤسسات من تلوثا على عناصر البيئة (الماء، الهواء، التربة). لقد أصبح من مواضيع وإشكاليات الاقتصاد القرن الحالي (21 ق) مشكلة حماية البيئة والمحافظة عليها، ضرورة حتمية لما خلفته نتائج نشاطات اقتصاديات الدول منذ نشأة الثورة الصناعية في القرن 18 عشر. حيث ظهرت العديد من المنظمات الدولية (المنظمة العالمية للتقييس ISO) التي تهتم بقضايا حماية البيئية، وتسعى لتوعية المؤسسات الاقتصادية في ضرورة إدخال نظام الادارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي، هدفه العمل على توافق نشاط المؤسسة الاقتصادية دون الضرر بالبيئة[10].

خلاصة مما سبق، نستنتج أن الاقتصاد هو علم اجتماعي يعالج جانبا معينا من جوانب النشاط الانساني وهو الجانب المتصل بإنتاج واستهلاك السلع والخدمات إضافة الى الجانب الإنتاج بالمحافظة على البيئة.

2. أهداف علم الاقتصاد: إن علم الاقتصاد لم يعد علما نظريا مجردا بل أصبح علما تطبيقا يرمي إلى تحقيق أغراض وأهداف اقتصادية يمكن تحديدها فيما يلي[11]:

1.2 القوانين الاقتصادية: إن استخدام القوانين الاقتصادية هي أداة للتنبؤ بما يحتمل حدوثه في مستقبل الأحداث الاقتصادية (من ارتفاع في الأسعار، زيادة الطلب على سلعة ما.....الخ)، وهذا التنبؤ يسمح لمديري المؤسسات الاقتصادية والمشاريع المالية والتجارية والصناعية برسم سياسة التي يقومون بالسير عليها.

2.2 تحديد النظريات: إن النظريات الاقتصادية تقدم العلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دولة من الدول، كما يمكن الدولة تفادي الأزمات الاقتصادية.

والمشكلة الأساسية في الاقتصاد هي الموازنة بين الموارد المتاحة المحدودة وبين الحاجات والراغبات اللامتناهية. وكي نستطيع أن نحدد نجاح الاقتصاد يجب ان نحدد بوضوح الأهداف التي يريد المجتمع ان يحققها فأهداف المجتمع هي محصلة اهداف أفراده، والسياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، نذكر أهمها:

1. تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة: تتحقق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة إنتاج الوطن من البضائع والخدمات. وكلما زاد إنتاج الوطن بصورة أسرع من زيادة عدد السكان أمكن رفع المستوى المادي العام للحياة في المجتمع وتحقيق الرفاه المادي لأبنائه. واستمرار التنمية يتطلب استقرارا اقتصاديا في المجتمع؛
2. توفير الاستخدام الكامل الملائم لكل شخص ومواطن قادر على العمل ويرغب فيه؛
3. تأمين استقرار الأسعار وعدم السماح بحدوث تغيرات غير طبيعية ارتفاعا او انخفاضا، أي تجنب حدوث التضخم والانكماش؛

4. تأمين تكافئ الفرص؛
5. عدالة توزيع الدخول، حيث ينال الفرد ما يكافأ جهوده وأتعابه وبالوقت نفسه ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع؛
6. التأمين الاقتصادي لكل فرد ضد العطالة والمرض والعجز والشيخوخة وتحرير الإنسان من الخوف من المستقبل؛
7. تحقيق حماية البيئة من خلال: التخفيض من الانبعاثات الغازية الناتجة عن نشاط المؤسسات الاقتصادية، ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، التسيير الأمثل للنفايات، تقليل حوادث العمل في المؤسسة نتيجة زرع الوعي البيئي لعمال المؤسسات الاقتصادية في مجال حماية البيئة، تخفيض في تكاليف البيئية نتيجة زيادة الاستثمارات البيئية، التطبيق والالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية نتيجة الاهتمام بالبعد البيئي في المؤسسة.

3. منهج علم الاقتصاد: من اهم المناهج العلمية المستخدمة في علم الاقتصاد منهجان رئيسيان وهما[12]:

1.3 المنهج الاستنباطي: ويتمثل في مجموعة من العمليات الذهنية التي تدور كلها في عقل الباحث بعيدة عن الواقع، ففي هذا المنهج يبدأ الباحث بمجموعة من المقدمات تتمثل في مجموعة من التعريفات والافتراضات الأساسية ثم سلسلة من عمليات التحليل المنطقي والتدليل العقلي للبحث ثم يحاول الباحث بعد ذلك استنباط ما يمكن ان يترتب من نتائج معينة من المقدمات الأولية التي بدا بها. وهكذا نجد أن المنهج الاستنباطي يهبط من مقدمات الكليات إلى الجزئيات، أي أنه يبدأ من العام وينتهي إلى الخاص.

2.3 المنهج الاستقرائي: يقوم هذا المنهج على أساس الملاحظة والمشاهدة والتجربة، أي أن البحث يبدأ من المادة وليس من العقل، فعلى ضوء الحقائق المشاهدة في دنيا الواقع، وعن طريق التجريب والتحليل المنظم لهذه الحقائق يحاول الباحث الوصول إلى القوانين العامة التي تتحكم ظاهرة موضوع البحث. وهكذا نجد أن المنهج الاستقرائي (منهج تجريب البحث) يصعد من الجزئيات إلى الكليات، أي أنه يبدأ من الخاص إلى العام، ويعالج الفكر التقليدي كلا المنهجين بشكل مستقل عن الأخر. ولكن في الفترة الأخيرة اتجهت النظرة الحديثة إلى المنهج العلمي التجريبي الذي يجمع بين الاستنباط والاستقراء. ومما تقدم يمكن تلخيص منهج علم الاقتصاد في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–3): يوضح مناهج علم الاقتصاد

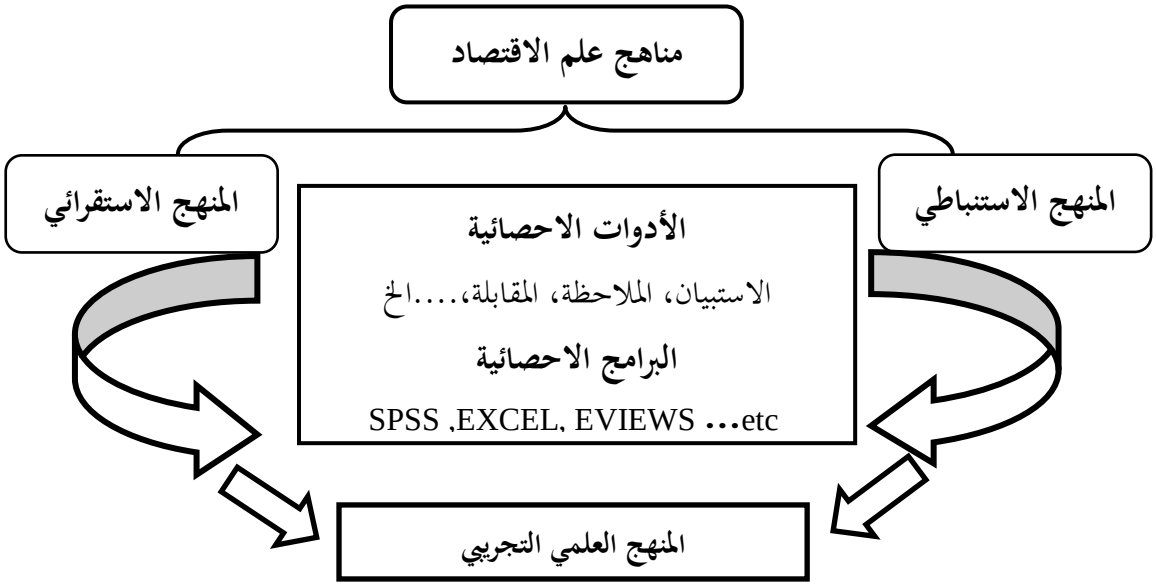

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

المبحث الرابع: الموارد الاقتصادية (عناصر الانتاج):

بعد ما تم إبراز وتوضيح شروط علم الاقتصاد الى جانب طرح عدة تعريفات الخاصة بعلم الاقتصاد والتي أجمعت على أن علم الاقتصاد يهتم بطريقة استخدام عناصر الانتاج في البحث عن أقصى كفاءة ممكنة لتحقيق أقل تكلفة وأكبر اشباع ممكن من الحاجة. ومن هذا المنطلق جاء هذا العنوان ليمدنا بجميع عناصر الإنتاج المستخدمة في جميع اقتصاديات الدول. حيث يطلق كذلك على عناصر الانتاج بالمدخلات وهي كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان وقد يكون ذات وجود نادر في المجتمعات، والمقصود بها عموما تلك العوامل التي تستعمل في العملية الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع السلع والخدمات، ويقسم الاقتصاديون هذه العناصر إلى أربعة عناصر رئيسية ولا يوجد عنصر خامس وهي العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم حيث تقترن هذه العناصر بالمقابل التي تأخذه من جراء الخدمة التي تقدمها، وفيما يلي شرح موجز لهذه العناصر[13]:

1.العمل: يقصد بالعمل كل مجهود ذهني أو عضلي يبذل في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات. فالعمل هنا لا يقتصر على العمل اليدوي فقط، وإنما يتعدى ذلك ليشمل جميع المشاركين في العملية الإنتاجية ذهنيا وعضليا، لذلك يطلق عليه الموارد البشرية. حيث يحصل هذا المورد نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية على عائد أو دخل يطلق عليه الأجر.

2.رأس المال: يقصد برأس المال في الاقتصاد كل ما أنتجه الانسان من عناصر لمساعدته في العمليات الإنتاجية اللاحقة مثل آلات ومعدات ...الخ وهذه العناصر تسمى في الاقتصاد بالسلع الرأسمالية أو السلع الاستثمارية. أما السلع الاستهلاكية والتي تنتج لاستهلاك الشخصي مثل الملابس والمواد الغذائية وغيرها فلا تعتبر عنصرا انتاجيا. ورأس المال بهذا المفهوم الاقتصادي يخرج المفهوم المحاسبي من كون رأس المال هو الرأس المال النقدي، فالنقود في الاقتصاد ماهي إلا وسيلة للتبادل أو مقياس للقيمة ومستودعا لها، فهي لا تساهم في عملية إنتاج السلع والخدمات وبالتالي لا تعد عنصرا من عناصر الإنتاج. وراس المال يحصل على عائد نتيجة هذه المشاركة في العملية الإنتاجية ويطلق عليها بالفائدة.

3.الأرض: مفهوم الأرض في الاقتصاد كعنصر من عناصر الإنتاج أوسع بكثير من مفهوم الأرض الشائع بين الناس، فهي تعني في الاقتصاد الأرض وما عليها وما بداخلها وما يحيط بها من أراضي صالحة للزراعة وانهار وبحار ومعادن على اختلاف اشكالها وأنواعها، مما يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية، لذلك فإن الاقتصاديون يرون أن الأرض هنا تشمل جميع الموارد الطبيعية التي وهبها الله، وعنصر الأرض له عائد نتيجة هذه المشاركة في العملية الإنتاجية ويطلق عليه بالريع.

4.التنظيم: يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر الإنتاج كون المنظم هو العقل المدبر الذي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة، ثم يتولى عملية المزج والخلط بين هذه العناصر لإنتاج السلع والخدمات، فهو الموجه إلى العملية الإنتاجية بدء من إنشاء المشروع ومرورا بمراحل الإنتاج المختلفة وانتهاء بوصول السلعة أو الخدمة إلى المستهلك النهائي. فالمنظم يقوم برسم السياسات الاستراتيجية للمنشأة كتحديد نوع وكمية السلعة أو الخدمة التي يرغب في انتاجها والسعر الذي يجب أن تباع فيه، فهو بذلك إما يجني مكافأة نجاح المشروع أو يتحمل مخاطرة فشله وبالتالي لا بد له من أن يحصل على عائد أو دخل معين نتيجة هذه المشاركة في العملية الإنتاجية يطلق عليها عادة بالربح العادي[14].

المبحث الخامس: نشأة علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي:

إن بديات نشوء علم الاقتصاد تجد جذورها منذ القدم، أي منذ بداية ممارسة الانسان لحياته اليومية، ومن أهمها ما يرتبط منها بالجانب الاقتصادي، والذي يرتبط بسعي الانسان للحصول على مصادر عيشه المتاحة له من موارد في الطبيعة التي يعيش فيها بشكل مباشر. فإن تطور الظواهر المختلفة التي واجهت الانسان من حيث طبيعة المجتمع، حوافز الأفراد، علاقتهم، نظمهم

والتطور المستمر لاستخدام الانسان للموارد الطبيعية جعله يبحث عن علاقة هذه الظواهر وكيفية صياغة سياسة وسلوك الفرد على النحو الذي يمكنه من نشأة بيئته والسيطرة عليها في سبيل الحصول على اقصى ما لديه من ثروة. ومن هنا نشأ الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية. فما توصل اليه علم الاقتصاد في اليوم الحالي من القرن الواحد والعشرين تولد عن جهد فكر الاقتصادين القدماء من الاغريق، اليونان، الحضارة الإسلامية، العصور الوسطى، الفكر التجاري أو المركنتيلي، الفكر الطبيعي أو الفيز وقراطي، الفكر الكلاسيكي، الفكر النيوكلاسيكي، الفكر الماركسي، الفكر الكينزي والفكر النيوكينزي إلى غاية أفكار المدارس الحديثة للقرن الواحد والعشرين.

فلولا الفكر التجاري لما تولد الفكر الطبيعي ولولهما معا لما نشأ الفكر الكلاسيكي على يد ادم سميت ولولا الجميع لما كان التراث الفكري الإقتصادي على ما هو الحال في الوقت الحاضر. ونقوم فيما يلي بعرض أهم محطات تطور الفكر الاقتصادي عبر التاريخ كالأتي:

1. علم الاقتصاد وتطور الفكر الاقتصادي: هناك فارق كبير بين أن يؤرخ الباحث لعلم الاقتصاد، كما نعرفه اليوم، وأن يؤرخ للفكر الاقتصادي بصفة عامة، فعلم الاقتصاد بصفته مجموعة القواعد والأحكام التي تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها علم حديث النشأة، وقد يختلف الرأي حول النقطة التي بدأ فيها؛ فهو عند البعض يبدأ مع كتاب ثروة الأمم لآدم سميث(1776) وعند الأخرين يبدأ مع كتاب كانتيون(Cantillon) **"بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة"**[15] (1730) .وهو في نظر فريق ثالث يبدأ مع المدرسة الطبيعية التي ظهرت في فرنسا حول منتصف القرن الثامن عشر. ولعل هو هذا ما يستفاد من كتاب جيدوريست عن **"تاريخ الفكر الاقتصادي"** الذي يبدأ بهذه المدرسة ألا وهي المدرسة الطبيعية.

أما الأفكار الاقتصادية باعتبارها تلك الآثار المتناثرة التي راودت المفكرين عن ماهية الثروة، أو طبيعة ووظائف النقود، أو العوامل التي تحكم قيم الأشياء، فهذه قديمة قدم التاريخ، ولا تكاد تخلو حضارة من الحضارات القديمة، فرعونية أو إفريقية أو رومانية من أولئك الذين أمعنوا النظر في زاوية أو أخرى من زوايا الظاهرة الاقتصادية.

ولكن الذي يعيننا في سياق هذه الدراسة هو أن نركز النظر على نشأة علم الاقتصاد وتطوره، ومن ثم فإن نقطة البداية تتمثل في تلك المدارس الفكرية التي مهدت الطريق لآدم سميث وأثرت فيه تأثيرا مباشرا. ولعل مدرسة التجاريين التي سادت الفكر الاقتصادي خلال القرن السابع تعتبر بداية ملائمة. غير اننا نلقي نظرة سريعة على الفكر الاقتصادي القديم من الإغريق، اليونان الى العصور الوسطى. لنعرج فيما بعد على المدارس في عنوان خاص بهم.

1.1 الفكر الاقتصادي عند الإغريق: إذا كان الفكر اليوناني قد بلغ ذروة الإبداع في الفلسفة والمنطق والرياضيات والسياسة فإن الاقتصاد لم يحظ بنصيب كبير في تلك الصحوة الفكرية. فقد تميز بالإنتاج البسيط لا تتجاوز حدود المدينة اليونانية ولاوجود أي أسلوب انتاجي فقد اتسم الفكر الاقتصادي في هذه الفترة بالركود وبنظام اقتصادي بسيط، وهذا ما نجده عند أفلاطون وأرسطو واكزينوفون. حيث نلخص أهم أفكار المفكرين الاغريق فيما يلي:

أولا–أفلاطون Platon (427 –347 ق.ب): تعرض أفلاطون لبعض المسائل الاقتصادية في كتابيه **"الجمهورية"** و**"القوانين"** وقد تناول نشأة الدولة. وأوضح ان الدولة تقوم نتيجة لحاجة الأفراد إلى بعضهم البعض، فالفرد لا يستطيع أن يقوم بذاته مستقلا عن غيره. ولا مناص له من اعتماده على الغير في إشباع حاجاته الأولية، وهذا الأساس الاقتصادي هو الذي يفسر عند افلاطون ضرورة قيام الدولة. فقد تناول افلاطون تقسيم العمل وتخصيص العمل بين الافراد التي تكون على أساس العامل الطبيعي وهو اختلاف مواهب وكفاءة الفرد. فان تخصص كل شخص في المهنة يزيد في الإنتاج كما ونوعا والذي تناولها فيما بعد ادم سميث في الفكر الكلاسيكي. كما قسم أفلاطون النظام الطبقي إلى ثلاثة طبقات (طبقة المزارعين (المنتجين مهمتها اشباع

الحاجات المادية للمدينة)، طبقة المحاربين (الجنود مهمتها الدفاع عن المدينة) وطبقة الحكام (مهمتها الحكم)). كما ورد في فكر افلاطون المدينة الفاضلة حيث تصور تحقيق سعادة المواطنين اليونان بتطبيق عيشة شيوعية ولا وجود للملكية الفردية، حيث سار على نهجه عدد كبير من الكتاب من المفكرين الاشتراكين فيما بعد.[16]

ثانيا–ارسطو Aristote (384–322 ق.ب): يعتبر أرسطو منعرج حاسم في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث أفكاره عاشت أكثر من 15 قرن، والتي أعطت قيمة خلال كل فترة العصر القديم، حيث تناول بعض المسائل الاقتصادية في كتابه عن "**السياسة وكتاب الاخلاق**". وقد عارض استاذه افلاطون في نشأة الدولة، ففي رأيه أن الدولة لا ترجع نشأتها الى الاعتبارات الاقتصادية باعتماد فرد من افراد الجماعة على الاخرين، وإنما ترجع نشأة الدولة على ان الإنسان مدني بطبعه او ذو غريزة سياسية. كذلك عارض أرسطو أفلاطون في أفكاره عن الشيوعية ودافع عن الملكية الفردية باعتبارها أنها توفر الحافز على العمل، وتقلل فرص الاحتكاك والنزاع بين افراد الجماعة. ونجده يعطي تعريفا للثروة بأنها مجموعة من الأدوات والسلع التي تستخدمها الأسرة أو الدولة بقصد تحقيق أسباب الحياة الطيبة. وفي القيمة نجد لديه بذور التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، تلك التفرقة التي وجدت تعبيرها الواضح عند آدم سميث. فعند أرسطو أن لكل سلعة قيمة تمثل منفعة لصاحبها او لمن يستعملها وهذه هي قيمة الاستعمال، وقيمة أخرى تعبر عن مدى ما تبادل به في السوق. وقد رفض أرسطو الفكرة التي انتهى اليها افلاطون من أن قيمة السلعة صفة كامن فيها ورأى أن القيمة تتوقف على اعتبارات خارجة عن السلعة ذاتها مثل منفعتها لشخص معين. وأخيرا فقد تناول ارسطو النقود وأوضح أنها نشأت لمواجهة احتياجات التجارة والتبادل. فهي الواسطة التي يتم بها تبادل السلع وفي نفس الوقت مقياس للقيمة. وبين ارسطو أن النقود تخضع في قيمتها إلى القوانين التي تحكم قيمة السلع الأخرى ولو أنها ليست معروضة للتقلب الشديد الذي تتعرض له السلعة العادية[17].

ثالثا–اكزنوفون Xénophon (440–355 ق.م): كتب اكزنوفون "**المحاورات الاقتصادية**"، ويعتبر من أوائل المفكرين الذين ميزوا بين النقود والثروة. ويعتبر الثروة وثيقة صلة بإشباع حاجات الإنسان، وبغير هذه الصفة لا تكون ثروة، وقد أشاد بالزراعة واعتبرها مصدر ثروة الجماعة. حيث إذا انتعشت انتعش النظام الاقتصادي بأكمله والعكس بالعكس. ويعتبر اكزنوفون في هذا المجال رائدا للمدرسة الطبيعية التي ظهرت في فرنسا بعده بعدة قرون. وقد أكد ا اكزنوفون الفائدة التي تجنيها أثينا من استغلال مناجم الفضة وأوضح أن الفضة دون غيرها من السلع تتميز بثبات كبير في قيمتها. وأخيرا فإن اكزنوفون يعتبر من رواد علم المالية العامة، فقد كتب بحثا عن وسائل زيادة إيرادات أثينا، حاول فيه ان يستعرض السياسة التي يمكن ان تتبعها المدينة لإنعاشها وزيادة إيراداتها[18].

2.1 الفكر الاقتصادي عند الرومان: رغم أن الرومان أقاموا إمبراطورية مترامية الأطراف شملت حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله وامتدت في أوجها إلى ما وراء ذلك، فإنهم لم يضربوا بسهم وافر في وجوه المعرفة الإنسانية. صحيح أنهم أعطوا العالم تراثا قانونيا رائعا، واوغلوا في بيان طبقات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم، ونظم الحكم والإدارة، ودونوا القوانين وشيدوا الطرقات، ولكن ذلك كله لا يقاس بالخصب الفكري الذي ميز الحضارة اليونانية، ويتبين ذلك من مراجعة ما كتبه **شيشرون** (106–43ق م) **وسنكا Seneca** (4 ق.م إلى 65ب م) **وبليني Pliny** (23–79 ق م)، فقد لاحظوا أن روما سادت شبه الجزيرة الإيطالية ثم دعمت سلطانها على العالم لما تتمتع به من ثروة زراعية. ومن ثم فقد وضعوا الزراعة في مكان الصدارة بين وجوه النشاط الاقتصادي. واعتبروا أن الزراعة حرفة نبيلة وان انتعاشها أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية. اما الصناعة والتجارة فكانت في تقديرهم من الحرف غير النبيلة، وكذلك عمل الأجير في أي صورة من الصور. والنقود في تقديرهم مصدر البلاء الاجتماعي، ويلحق ضرر من يتعامل فيها بالإقراض والربا. ومع ذلك فإننا نجد عند بليني بيانا لمزايا

الذهب النقدية من حيث دوامه وقابليته للتجزئة، ونجد أيضا عند **سنكا** بذور التفرقة بين النظام الطبيعي والنظام المصطنع أو من ترتيب الإنسان، واعتبار كل ما هو طبيعي صالح وينسجم مع سعادة الفرد على عكس ما هو مصطنع[19].

3.1 الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى: استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريبا تبدأ من سقوط روما سنة 476 ب. م إلى سقوط القسطنطينية سنة 1453. حيث عرف الفكر الاقتصادي مذهبين هما الفكر الاقتصادي عند المسلمين والفكر الاقتصادي في أوربا ونجزها في الأتي[20]:

أولا–الفكر الاقتصادي الإسلامي: عرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه عملية مجموعة من الاحكام المنظمة لعمليات الإنتاج والتداول والاستهلاك، بحيث تشكل قواعد المذهب الإطار العام لنشاط الاقتصادي. يعتمد الاقتصاد الإسلامي على جانبين الجانب الأول التشريعي وهو مجموعة المبادئ والقواعد والقيم الواردة في القران الكريم والسنة النبوية المشرفة والتي تحكم وتشكل فكر وعقيدة المسلم في سعيه ونشاطه الاقتصادي، الجانب الثاني التنظيمي وهو ما توصل إليه الفقهاء بالنظر والاجتهاد ومن أحكام كلية وتفصلية محددة لحركة حياة المسلم ونشاطه الاقتصادي. حيث اباح المشرع الإسلامي الملكية الخاصة للأفراد، واوجب العمل على كل قادر عليه في حدود ما هو مباح في الشريعة وتقاضيه الأجر كعائد.

ومن أهم المبادئ الاقتصاد الإسلامي: امتلاك الحرية الفردية، تدخل الإسلام ليخفف من أثار التفاوت والاختلاف بين الناس، يوجب الإسلام على الدولة أن تقف عن تفاوت الملكية الفردية أي الفقراء والمساكين، العمل هو أساس الدين الإسلامي إقرار نظام الرق، تحريم القرض بفائدة أي الربا، تنظيم السوق والنهي عن الاحتكار. حيث حبذ الاسلام نظام المنافسة الكاملة وركز على أن الثمن يتحدد حسب مساومات البائعين المشترين دون تدخل من جانب الدولة.

ومن أهم رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي:

– **الفارابي (874–950)**: الذي قدم تفسيرا اقتصاديا لقيام الجماعة واستمرارها، فكل فرد لا يستطيع إشباع حاجته بنفسه لذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد والتعاون معهم، وتقوم بذلك الجماعة.

– **ابن سينا (980–1073)**: الذي نادا بتحريم البطالة والتعطل في المدينة.

– **ابن خلدون (1333–1406)**: يعتبر كتابه **"المقدمة"** من نوع الأبحاث التي عرفت في القرن 18 في أوربا باسم **"فلسفة التاريخ"**، حيث يعتبر ابن خلدون أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا وحاول معالجتها بعد ذلك، وهي كما يلي:

1– قسم السلع إلى ضرورية مثل الغذاء وكمالية مثل النقل، وبين ان طلب هذه السلع يتوقف على درجة العمران والتقدم، كما بين أيضا نسبية هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران تنقلب فيه السلع الكمالية إلى ضرورية، والعكس صحيح.

2– درس تأثير العرض والطلب، وأثرهما في تحديد الأثمان بالنسبة للسلع، وفي تقلبات هذه للأسعار، ولم يقتصر على هذه النقطة، بل درس أثر اختلاف الثروة بين البلاد المختلفة وطلب كل منهما على أنواع السلع المختلفة وأثر ذلك. وهو ما يسمى اليوم بالمستوى العام للأسعار.

3– تعرض ابن خلدون للأسباب التي تؤثر في نفقة الإنتاج للسلع وخاصة الحبوب، وتطرق إلى بعض البلدان التي تضطر إلى زراعة أراضي غير الخصبة، مما يؤدي إلى زيادة ثمن الحبوب نتيجة النافقات الخاصة لإصلاح هذه الأراضي غير الخصبة.

4– قدم ابن خلدون نموذجا تحليليا لتطور المجتمع وتقدمه اقتصاديا بناء على عنصرين وهما تزايد السكان ومزايا تقسيم العمل وانه ضروري لا غنى عنه. حيث أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل وتقسيم العمل يؤدي الزيادة في الإنتاج، مما يزيد طلب الأفراد على السلع الترفيهية، فتنمو الصناعات الجديدة.

4.1 الفكر الاقتصادي الأوربي : عرفت هذه الحقبة في تاريخ الفكر الأوروبي بعصور الظلام، نظرا لما غلب عليها من ركود فكري. إن النصف الأول منها يمتد من نهاية القرن الخامس الميلادي إلى بداية الحملات الصليبية سنة 1096 م يعتبر استمرار للنظم الاجتماعية والاقتصادية القديمة. وقد بدأت بوادر التغيير تجمع قواها تحت تأثير الظروف الجديدة واهمها انعدام السلطة السياسية المركزية التي كانت تمثل في روما ونمو قوة الكنيسة. غير أن تلك القوى لم تكن قد فرضت نفسها بعد ولا أصبحت سمة من سمات النظام. ومن ثمة فإن الطابع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفترة كان مستمدا من الحملات الصليبية إلى نهاية القرن الخامس عشر. فقد تأكدت فيه الخصائص الأساسية لنظام جديد يختلف اختلافا بينا عن النظم القديمة. بل إننا نجد في هذه الفترة بوادر تلك القوى التي تعاظمت تدريجيا إلى ان أصبحت الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي. وقد شهدت الفترة الأخيرة الفكر الاقتصادي الأوربي انتعاشا فكريا ولاسيما في مجال الفلسفة واللاهوت. وإذا جاز لنا أن نعمم وان نبرز الخصائص الأساسية التي ميزت النظام الاجتماعي والاقتصادي في العصور الوسطى فإننا نستطيع اجمالها في:

1- كانت الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة وهي التي تمثل النشاط الاقتصادي الغالب؛

2- رسوخ النظام الإقطاعي في ملكية الأرض؛

3- ظهور التنظيم الحرفي في المدن. حيث لم تكن المدينة تلعب دورها في مطلع العصور الوسطى. فقد كانت الحياة الاقتصادية تدور حول مقر الأمير وكانت كل ولاية أو مقاطعة تعتبر إلى مدى بعيد اقتصادا مستقلا ومكتفيا بذاته؛ ولكن بالتدريج نمت العلاقات الاقتصادية بين المقاطعات، وأدى ذلك إلى اتساع رقعة السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف. ومن ثم زادت أهمية المدينة وساعد ذلك على نمو التجارة الدولية كما هو الحال بالنسبة للموانئ الإيطالية والمدن المجاورة. وقد اقترن هذا التطور بتنظيم كل حرفة في طائفة خاصة تضم أرباب العمل والعمال المدربين والناشطين أو الصبيان وتخضع كل طائفة لقواعد ثابتة.

4- قوة الأثر الديني في مواقف الأفراد وحوافزهم. في هذه الفترة كان الدين هو الشغل الشاغل للناس، وقد اشتد نفوذ الكنيسة وأخذت تحتل مكانة بارزة في حياة الفرد العادي.

ولعل **St.Thomas Aquinas** (1225-1274) يمثل القمة الفكرية التي وصلت إليها أوروبا في العصور الوسطى. وقد ضرب في الفلسفة واللاهوت بقسط وافر. وإنما يعنينا منه من الناحية الاقتصادية. ويتفق **سان توماس** مع **أرسطو** في ان الملكية الفردية لا تتعارض والنظام الطبيعي وأنها توفر الحافز الصحيح على الكفاية الإنتاجية. غير ان الملكية الفردية لا تتعارض مع شيوع الاستعمال. وهذه الفكرة مأخوذة أيضا عن **أرسطو** ومن ثم فإنه يسلك أحيانا في سلك المفكرين الاشتراكيين. وردت كذلك في أفكار **سان توماس** فكرة الثمن العادل والأجر العادل بما يتماشى مع أخلاقيات تعاليمه الاقتصادية.

إن القيمة صفة كامنة في الشيء (وهو في هذا يتفق مع **افلاطون** ويختلف مع **ارسطو**) وإذا كان الأمر كذلك فإن الثمن العادل هو ذلك الثمن الذي يمثل تساوي فيه القيم المتبادلة. أي ان ثمن كل سلعة يجب ان يعبر عن قيمتها الكامنة لا أكثر ولا أقل وقد لاحظ **توماس** ان أجر العامل يمثل ثمن الخدمة التي يؤديها. ويكون الأجر عادلا إذا كان كافيا لمعيشة مناسبة للعامل طبقا لمركزه في الحياة.

وأخيرا فإن **توماس**، نزولا على تعاليم المسيحية، أكد كرامة العمل الإنساني أيا كان نوع هذا العمل طالما انه لا يتعارض مع تعاليم الدين، فليست عنده تلك التفرقة الشائعة لدى مفكري اليونان والرومان بين الاعمال النبيلة وغيرها، فكل عمل في سبيل كسب المشروع عمل نبيل سواء كان في الزراعة او الصناعة أو التجارة.

2. العوامل المؤثرة في الفكر الاقتصادي: إن تعاقب أفكار رجال الفكر الاقتصاد ترجع الى ثلاثة عوامل أساسية وهي:[21]

1.2 الخصائص الجوهرية لنظام الاقتصادي: إن الفكرة الاقتصادية لا تولد من فراغ وانما هي محاولة لتفهم الواقع وتفسيره. فان نقطة بداية عند كل مفكر اقتصادي هي تنقية هذا الواقع المعقد باستبعاد ما ليس له صلة واستباق ما يعتقد أنه ضروري لإلقاء الضوء على مشكلته. فهو يبني في ذهنه نموذجا للحياة الاقتصادية، ومن هذا النموذج نستخلص الحياة الاقتصادية. وطبيعي أن يتشكل هذا النموذج بالخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي.

فإذا كان هذا النظام فطرا حيث التجارة الخارجية منعدمة، وتقسيم العمل في مراحله الاولى ورأس المال لا يلعب دورا مذكورا في الإنتاج او في العلاقات بين الافراد، فإننا لا نتوقع نظرية اقتصادية أو لوظيفة رأس مال في نموذج المفكر الاقتصادي. وإذا كان النظام الاقتصادي شبيها لنظام الذي كان سائدا في الانجلترا خلال القرنين 16 و17 حيث تحتل التجارة الخارجية مكان الصدارة، وحيث تنشأ الثروات الكبرى في نطاقها فإنه من الطبيعي أن نتوقع نموذجا تجاريا قوامه التجارة الخارجية دون غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي. ومقتضى ذلك أن تكون الأفكار الاقتصادية متطورة تطور النظم التي تستهدف تفسيرها. فالفرق بين جيل واخر من الاقتصاديين، لا يرجع إلى خطأ من جانب الأول والصواب من الجانب الأخر، وإنما يرجع إلى تغاير الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي، وإذا أمعنا النظر فيما نصفه بالخطأ من افكار قدامى الاقتصاديين، نجد انها في الواقع مرتبطة بخصائص معينة لا وجود لها في نظامنا الاقتصادي الحاضر وأن ما نصفه بالصواب من أفكارهم انما يرجع الى اتفاقه من تجربتنا الاقتصادية. ومن هنا تتجلى عبقرية المفكر الاقتصادي في قدرته على التمييز بين الخصائص الوقتية والخصائص الدائمة في نظامه الاقتصادي.

2.2 القيم الاجتماعية السائدة: وهذه هي التي تحدد الغاية النهائية من كل دراسة اجتماعية ومن الطبيعي أن يتفاوت الفكر الاقتصادي بين جيل وجيل لتفاوت القيم التي يؤمن بها كل من الجيلين. والفرق بين الدراسة الاقتصادية التي تصدر عن ايمان بالحرية الفردية وبين ما يصدر عن إيمان بالدولة كحقيقة اجتماعية مستقلة عن الفرد وأكبر منه. وإذا نحن نظرنا إلى تطور الفكر الاقتصادي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نجد ان هذا العامل كان من اهم العوامل التي تفسر الفرق بين نظريات الاقتصادية. ففي القرن السابع عشر استقرت فكرة الدولة الإقليمية وسادت النزعة الوطنية واتجهت بلاد اوروبا الغربية الى بسط سلطانها السياسي على بلاد تجاوز حدودها الإقليمية. لذلك كان البحث الاقتصادي خاضعا لغاية كبرى وهي تدعيم سلطان الدولة واستكمال أسباب قوتها ومجدها. وكانت هذه هي الروح العامة التي تشيع في كل ثنايا الأفكار التجارية وهي قوام الفكر الاقتصادي حين ذاك.

أما في القرن الثامن عشر فقد سادت فكرة الحرية الفردية وأصبح الفرد يحتل واسطة العقد من كل تنظيم اجتماعي. ومن ثم فقد تلونت الأفكار الاقتصادية بتلك النزعة الجديدة. ونلمس أثر ذلك واضحا في النظرة إلى الثروة والسكان فالثروة لم تعد أداة لتدعيم سلطان الدولة وإنما هي وسيلة الرفاهة الاقتصادية للأفراد. وأدى ذلك إلى تغير مفهوم الثروة، فبعد أن كانت ذهبا وفضة أصبحت سلعا تساهم في إشباع حاجات الفرد. كذلك تغيرت النظرة الاقتصادية إلى السكان، لم يعد حجم السكان امرا ينظر اليه من حيث ملائمته لسد حاجة الدولة الى الجيوش المحاربة وإنما ينظر اليه في ضوء ما يترتب على تغيره من زيادة ونقصان الرفاهية الاقتصادية. أما في الوقت الحالي مع سيادة الحرية الفردية تحت النظام الرأسمالي، فقد أصبح من اللازم بحث القوى التي تحكم توزيع الناتج بين العامل ورأسمالي ومالك الأرض لما لذلك من علاقة وثيقة بمدى الرفاهية الاقتصادية التي يصل اليها أفراد النظام الاقتصادي. ومن ثم فقد أصبحت مشكلة التوزيع من أهم المشاكل النظرية الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين.

3.2 الأحداث الاقتصادية الجارية: لا يمكن الفصل بين الأحداث الاقتصادية الجارية في أية فترة من الفترات وبين الفكر الاقتصادي لهذه الفترة. فالنظرة الاقتصادية لا تعدو أن تكون تفسيرا مفترضا للوقائع. وقد يجد من هذه الوقائع ما يؤيدها أو من

يعارضها أو يقضي عليها. ولا ريب في ان اكتشاف الذهب في العالم الجديد، وما ترتب عليه من ثراء الحكومة الاسبانية صاحبة هذه الاكتشافات كان له أبعد الأثر في توجه الفكر التجاري وصياغته.

لقد كان من أثر الحروب النابليونية أن ارتفعت اثمان الحاصلات الزراعية ارتفاعا كبيرا، وقد عاد هذا الارتفاع بالفائدة على ملاك الاراضي وذلك دون جهد خاص من جانبهم، وكان من جراء ذلك أن صيغت نظرية الريع على النحو الذي تعرفه عند **ريكاردو**. وأصبحت منذ ذلك الحين جزءا لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية الانجليزية.

لا نستطيع كذلك أن نفهم النظرية الاقتصادية التقليدية دون أن نأخذ بعين الاعتبار ما ترتب على الثروة الصناعية من تغير كلي في اساليب الانتاج، وظهور الانتاج على نطاق كبير ووضوح الفواصل بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية ومن هنا تبلورت نظرية رأس المال، وأثره على الإنتاج، والعوامل التي تساعد على تراكمه، وكالى جانب نظريات الأجور والأرباح.

إذا نحن انتقلنا إلى الفترة الأخيرة نجد أن الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها في ألمانيا وأوربا الوسطى، ساهمت مساهمة كبيرة في تطور نظرية ميزان المدفوعات وفي بيان العوامل التي تدخل في تحديد سعر الصرف. فقد كان من جراء التعويضات الضخمة التي فرضت على المانيا وحلفائها ان اضطرت حكومات تلك البلاد الى اتباع سياسة نقدية تضخمية اسفرت عن تدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار ارتفاعا لم يسبق له نظير. وكان لذلك أثره الكبير على ميزان المدفوعات وعلى سعر المارك الألماني بالنسبة للعملات الأجنبية، وقد أثارت هذه التطورات جدلا طويلا بين رجال الفكر الاقتصادي كان من جرائه إلقاء ضوء جديد على نظرية ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

وأخيرا لا نستطيع أن ننسى أثر الأزمة العالمية الكبرى سنة 1930 في القضاء نهائيا على النظرية التقليدية في العمالة وإفساح الطريق إلى حلول نظرية كينز محلها وتطور النظريات النيوكلاسيكية.

ومما سبق فإن الاحداث الاقتصادية هي المادة الأولية التي تعطينا غذائنا الفكري، وهي المعين الذي لا ينضب لتجربتنا الاقتصادية ومن هنا كان تأثيرها المستمر على الفكرة الاقتصادية وتطورها.

هذه العوامل الثلاثة: خصائص النظام، والقيم الاجتماعية والأحداث الجارية هي التي تفسر تطور النظرية الاقتصادية من جيل إلى جيل، وهي التي تشكل ما يمكن أن نسميه بالسياق التاريخي للأفكار الاقتصادية. وإن الباحث ليعجز عن فهم اراء السابقين عليه إذا نظر اليهما منسوبة إلى قيمة الخاصة، أو خصائص النظام الذي يعيش في ظله. ولا مناص من النظر إلى تلك الأراء في سياقها التاريخي الذي اكتنفها وأوحى بها. حينئذ تكتسب تلك الأراء معنى معقولا، تفتقده إذا نظرا اليها مجردة عن هذا السياق.

بعد فترة العصور الوسطى، تواردت أفكار المدارس الاقتصادية عبر التاريخ بدءا من المدرسة الماركنتيلية مرورا بالمدرسة الطبيعية، الكلاسيكية، نيوكلاسيك، الكينزية وغيرها والتي خصصنا لها العنوان الموالي "المدارس الاقتصادية ".

المبحث السادس: المدارس الاقتصادية

إن نشوء علم الاقتصاد مع كتاب ادم سميث كعلم مستقل وقائم بذاته لا يعني عدم ظهور أراء وأفكار اقتصادية قبله، بل إنها وجدت مع وجود الأحداث والوقائع التي تضمنها واقع عمل الاقتصاد وتطورت بتطوره، حيث ظهرت الأفكار الاقتصادية مع المدرسة التجارية.....وارتباط بالتوسع التجاري، ومع المدرسة الطبيعية.....وارتباط بالزراعة أساسا، ومع ما رافقه من اكتشافات جغرافية، والثورة الصناعية...والتي ارتبط بها فكر المدرسة الكلاسيكية على يد أدم سميث، واستمر تطور الفكر الاقتصادي بعده مع تطور الواقع الاقتصادي وتلبية متطلباته، حيث برز الفكر الكينزي في معالجة ازمة الكساد الثلاثينات المرتبطة بنضوج الاقتصاد وتطوره، والذي يعاني من ضعف الطلب، وعجزه عن تصريف الإنتاج والعرض، وما يؤدي إليه من انخفاض درجة استخدام الطاقات الإنتاجية، وزيادة درجة استخدام الموارد الاقتصادية، ومنها القوى العاملة، وما تضمنه الفكر الكينزي من الحاجة إلى زيادة

الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد من أجل معالجة هذه الجوانب المتصلة بنقص هذا الطلب، وبالذات من خلال التوسع في الانفاق الحكومي، وخاصة من خلال الأشغال العامة.

واستمر الفكر الاقتصادي بعد النظرية الكينزية ارتباط بالاقتصاد وعمله، وما يتطلبه من خلال استشراف ما ستكون عليه حالة الاقتصاد اللاحقة، ومن خلال دراسة الأحداث والوقائع الاقتصادية (الأزمات الاقتصادية، العولمة...الخ)، والوصول عن طريق ذلك إلى معالجة المشكلات التي تعترض عمل الاقتصاد، ودراسة وتحليل العوامل التي تحقق تطوره، بالاستناد إلى فروض ومبادئ وأسس تتضمنها القوانين الاقتصادية، في إطار النظرية الاقتصادية، خاصة وانا هناك العديد من الأفكار الاقتصادية لا تتضمنها النظرية الاقتصادية هذه. إذ أنها تتضمن الأفكار التي يتم الاتفاق عليها بعد التأكد من صحة فرضيتها والنتائج التي تتوصل إليها من خلال اختبارها في الواقع."[22]

فبعد ما تطرقنا إلى تطور الفكر الاقتصادي من العصر القديم الى العصر الوسيط نصل إلى أهم منعرج في تاريخ الفكر الاقتصادي وهو ظهور المدارس الاقتصادية، من المدرسة التجارية إلى المدرسة الطبيعية إلى المدرسة الكلاسكية وما توالت من مدارس أخرى إلى العصر الحالي من القرن الواحد والعشرون. ونقوم في هذا العنوان بعرض أهم ما جاءت به المدارس الاقتصادية وفق المحاور التالية (أسباب ظهور المدرسة، الفترة الزمنية، أهم روادها، أهم مبادئها إيجابيات وسلبيات المدرسة) كما يلي:

1. المدرسة المركنتيلية (التجارية من 1450 إلى 1750): لقد امتدت أفكار المدرسة الماركنتيلية قرابة الثلاث قرون من زمن هذه الحقبة عرفت بالعصر المركنتيلي أو التجاري وهذا المصطلح يعني المذهب الذي يمجد ويمتدح تطوير الأسواق والتجار والتجارة، والمذهب المركنتيلي يدعو إلى اتخاذ إجراءات تشجع التجار وتتيح الحصول على فائض تجاري إلى جانب نمو التجارة الذي يضمن تدفق المزيد من الإيرادات الضريبية المفروضة على حجم الأعمال.

1.1 أهم أسباب نشوء المدرسة المركنتيلية (التجارية): نذكر أهم أسباب ظهور المدرسة المركنتيلية وهي:[23]

1- تدهور الإنتاج الزراعي وانهيار البناء الإقطاعي والحرفي في العصور الوسطى؛
2- توسع الاكتشافات الجغرافية في القرن 15م مثل اكتشاف القارة الجديدة الأمريكية عام 1492 والتي أعطت دفعا جديدا للفكر التجاري؛
3- التوسعات الاستعمارية وتدفق المعادن النفيسة في أوربا؛
4- تولد من هذه الاكتشافات كم هائل من الثروة المعدنية من (الذهب والفضة)؛
5- بحث الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة وتحقيق فائض تجاري؛
6- نمو طبقة التجار في فترة العصور الوسطى عن طريق تجارة السلع والمواد الزراعية، السلع الصناعية الحرفية.

2.1 مبادئ المدرسة المركنتيلية : إن أهم ما ورد في السياسة الاقتصادية في المدرسة المركنتيلية والذي يرتكز أساسا على مفهوم الثروة وهي تكمن في كمية تراكم النقود من الذهب والفضة، وعليه فكل دولة في أوروبا همها الأول هو كيف تحقق أكبر قدر من الثرة بتراكم الذهب عن طريق تحقيق الفائض في التجارة الخارجية. حيث نصت سياسة هذه المدرسة على مجموعة من المبادئ وكل دولة تبحث عن ما يناسبها في هذه السياسة مما يحقق ثروتها. وأهم هذه المبادئ هي:[24]

1- تمجيد المعدن النفيس: حتى اعتبره الأقطاب التجاريين بمثابة مصدر الثروة؛
2- تحقيق ميزان تجاري موات: مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل البلاد وزيادة فائض الميزان التجاري المحقق؛

3- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والرقابة الحكومية لتحقيق كبح الواردات وتشجيع الصادرات وتطبيق نظام الحصص، فلديهم لا يتحقق الفائض التجاري تلقائيا؛

4- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، يليها الصناعة حيث أنها أساس الصادرات، مما جعلهم ينادون بسياسات من شأنها دعم الصناعة، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالا بارزا للتصدير؛

5- ينشدون بزيادة عدد السكان، لأنه مصدر قوة الدولة ومورد للمحاربين ولليد العاملة التي كلما كثرت انخفض الأجر وتمت الصناعة، لهذا كان التجاريون من أنصار عدم زيادة الأجور؛

6- وعله فإن الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة أن ثروة الأمة تتمثل فيما تملكه من معدن نفيس والتركيز على التجارة الخارجية.

3.1 مذاهب المدرسة المركنتيلية: تولدت عدة مذاهب من المدرسة المركنتيلية، حيث يوجد مذهبين رائدين في المذهب الماركنتيلي المذهب الأول يسمى (**Le bullionisme**) الذي يرتكز على حب سبائك الذهب والفضة والذي برز في اسبانيا والبرتغال، حيث يقوم هذا المذهب على جلب ثروة الذهب والفضة وضرورة فرض سياسة حمائية للمحافظة على هذه الثروة، أما المذهب الثاني يسمى (**Le colbertisme**) وهو مذهب فرنسي أساسه أن الذهب والفضة يسهلان في تقاضي الضرائب وهذا الأخير يعمل على دعم خزينة الملاك (الدولة) ومن ثم السماح بتدعيم المالي لنفقات المملكة وتأسيس قوة حربية، وعليه فإن هذا المذهب يحفز تدفق حركة الذهب والفضة. ومما ورد تبرز مذاهب المدرسة المركنتيلية في (المذهب الماركنتيلي الفرنسي، المذهب الماركنتيلي الانجليزي، المذهب الماركنتيلي الاسباني والمذهب الماركنتيلي الألماني)[25]، تختلف كل واحدة منها من حيث أفكار روادها، أسلوب تطبيق منهجيتها، نعرج على المذهب البريطاني والفرنسي فيما يلي[26]:

1.3.1 المذهب المركنتيلي الفرنسي: لقد تطابقت المركنتيلية الفرنسية مع أفكار كولبار أو ما عرف بالكولبرتيزم ، التي بشرت بالتصنيع التابع للقطاع العام في فرنسا، ونذكر فيما يلي أهم رواد هذا المذهب :

1. **Olivier de serre** .(**1539 – 1619**)
2. **Sully** (**1641–1560**).
3. **Jean Bodin** (**1530 –1596**).
4. **Antoine de Montchrestien** (**1576 –1621**)
5. **Barthélemy de laffemas** (**1696**-1612)
6. **Colbert**.(**1619 –1683**)
7. **Vauban** .(**1633 – 1707**)

نحاول فيما يلي عرض أهم أفكار الرواد المركنتيليون الفرنسيين وهم:

أولا– منتيكرستيون (Antoine de Montchrestien) (**1576 –1621**): يعتبر **منتيكرستيون** مبتكر مصطلح الاقتصاد السياسي وهو من مؤيدي تعزيز قوة الأمة عن طريق الفوائض المحققة جراء التبادل مع باقي العالم .و إن الاقتصاد مأخوذ بتراكم الثورات، لابل أن تكديس البضائع وتكوين مخزون من الذهب هما بالنسبة له من رواد ذروة الفعالية الاقتصادية للدولة العصرية. وهدف الاقتصاد السياسي إنما يكمن في البحث عن الوسائل للحصول على الثروة الخاصة ببلد ما. والاقتصاد هو سياسي لأنه يتوجب بالأمير (الحكم الملكي أنذاك) أن يستخدم سلطته لكي يشجع على ثراء بلده وبالتالي على زيادة موارد خزينة الدولة العامة كما أن العامل يفترض به أن يكون حاكما متنورا وليس طاغية مستبدا.

أما الدولة فيتوجب بها ان تنتهج سياسة عامة تشجع على المنافسة وعلى تحقيق المصلحة الذاتية أو الخاصة. لكن يفترض بالدولة تلك ان تحرص بالمقابل على فرض النظام وكذلك على تشجيع وتنظيم الصناعات وأيضا إقامة شبكة من طرق المواصلات التي تسهل التبادل. والشحن البحري هو عامل اساسي في تقليص تكاليف النقل، وبالتالي هو مصدر هام للغنى القومي، ويجب أن يلقى التشجيع أكثر من اي نشاط اخر. كما ان السلطات العامة يمكنها الاخذ بيد المشروعات الخاصة، ولو بأقل قدر ممكن من الدعم، حتى يتسنى إثراء البلاد، وتوسع تلك المشروعات المتطابقة مع المصلحة القومية.

وبالنسبة **لمنتيكرستيون** تلعب الزراعة دورا أساسيا في الشأن الاقتصادي لكن إذا كان الانتاج الزراعي في غاية الأهمية فيجب ان يتلازم بدوره مع إنتاج صناعي يكون مكملا ومستخدما له في الآن عينه. أما فيما يتعلق بالتجارة فهذه الاخيرة تعتبر عنصرا ضروريا لتوسع المجتمع العصري المرتكز على تقسيم العمل وعلى الاخذ بالتطور التقني.

ويرى **منتيكرستيون** أن الحجات هي التي تولد الطلب الذي يفرض بدوره الإنتاج، والبحث عن الربح هو المحدد الاساسي لنشاط الانسان. أما الذهب فهو عصب الحرب. وأخيرا يرى أن النقد المستقر والمالية العامة السليمة والتوزيع العادل للضرائب هي شروط ضرورية لاقتصاد نشيط يتصف باستمرارية النمو المرتفع والطويل الامد.

ثانيا – كولبير(Jean –Baptiste Colbert)(1683– 1619):كان "**كولبير**" وزيرا لدى الملك لويس الرابع عشر وبرأيه أن مصطلحة الدولة تعلو على أي شأن آخر .وهذه الأخيرة إذا ما رغبت بتحقيق الرفاه الاقتصادي ، فهذا لن يكون بدافع تحسين مستوى معيشة العدد الأكبر من السكان بل من أجل توطيد السلطة الملكية وتقويمها.

ولقد قام الوزير "**كولبير**" بعرض برنامج خاص لرفاهة الدولة يتمثل في المهام التالية:[27]

- تجديد جميع الصناعات أو استحداثها، بما في ذلك الصناعات المنتجة للسلع الكمالية؛
- إقامة نظام حمائية جمركية؛
- تنظيم المنتجين والتجار ضمن أطر تعاونية؛
- التخفيف من القيود الضريبية الملحقة للأذى بالسكان؛
- استعادة فرنسا لاحتكار النقل البحري لمنتجاتها، إذ يجب أن تقوم هي حصرا بذلك دون سواها؛
- تنمية المستعمرات الفرنسية وربطها تجاريا بفرنسا.

وبالنسبة "**لكولبير**" يتوجب لزاما تطوير الصادرات ذلك لأن التجارة الخارجية هي عصب الحرب الاقتصادية المعتبرة مصدرا لقوة الأمة، مع فرض الحضر على استيراد البضائع، ممتدحا القيود المفروضة عن خروج الذهب. فمصلحة الدولة هي الاعتبار الوحيد الذي يجب أن يأخذ في الحسبان والتجارة تقود إلى مستعمرات جديدة تكون أسواقا للسلع المصدرة من جهة ومصدرا للمواد الأولية رخيصة الثمن من جهة أخرى.

وطبقا لمبادئ المركنتيلية، انتهج **كولبير** سياسة حمائية مانعا بعض أشكال الواردات ومجبرا التجار على استخدام السفن الرافعة للعلم الفرنسي، كما أنشأ العديد من الشركات التجارية من أجل تنشيط الصادرات.

ولاحظ "**كولبير**" أن المعادن الثمينة المتداولة في أوروبا هي شبه محدودة الكمية وهناك وسيلة واحدة لملأ خزان الدولة بالذهب إذ يقتضي اجتذابه من الخارج والاحتفاظ به في الداخل. نظم "**كولبير**" أيضا الإنتاج الحرفي، كما انتهج سياسة صناعية ناشطة، منشأ صناعات تابعة للدولة بحيث يتاح خلق الثروات وتجنب الواردات غير المفيدة، وزيادة الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وفيما بعد أصبحت السياسة الكولبرتية تدعو إلى الدفاع عن تدخل الناشط للدولة في المجال الاقتصادي.

ثالثا– Pierre Le Pesant de Boisguilbert (1646 – 1747) : اعتبرت أفكار "**Boisguilbert**" المناهضة للسلطات الحاكمة، خاصة بعد صدور مؤلفه " Détail de La France" عام 1697م، فقد كانت افكاره تحمل في طياتها تهديدا للنظام العام، مما دفع بالسلطة الحاكمة إلى إتلاف الكتاب ونفي كاتبه، لفترة قاربت ستة شهور . وفي مواجهة تدخل الدولة الذي دعا إليه "**كولبير**" دافع "**Boisguilbert**" عن التبادل الحر. وفي دفاعه هذا ارتكز إلى تعليل اقتصادي كلي لآليات خلق الثروات والمداخيل. فبالنسبة إليه، الوكلاء الاقتصاديون تبعا لمتطلبات نشاطهم يعلمون، على وجه أفضل، ما الذي يجب إنتاجه، كيف، ولمن ينتج. ورؤية "**Boisguilbert** " للتقدم ترتكز في جلها، على المبادرة الفردية. وباعتباره متفائلا، أعتقد أن هناك نظاما اقتصاديا طبيعيا أي وجود سوق ينبثق عن جهودا لأفراد المنقادين خلف مصالحهم الذاتية، ودور الدولة يفترض أن ينحصر بالتعليم والحماية. ويكتفي بـ "**دعه يعمل دعه يمر**" لكي تدور عجلة الاقتصاد دون أي عائق.

حاول "**Boisguilbert**" قبل "**كيسني**" ، أن يجد تحليلا للدورة الاقتصادية تأخذ بالاعتبار الدور الاقتصادي لمختلف الوكلاء، تبعا لوظائفهم في الجهاز الإنتاجي، إذ ميز بين:

– مجتمع الأثرياء الغني والعاطل عن العمل الذي ينفق أمواله عن وجه تفاخري، بعيدا عن أي اعتبار إنتاجي،

– باقي المجتمع الذي يعتبر كادحا يعمل لكنه لا يمتلك إطلاقا الضروريات، وهو يضم في عداده الناشطين المنتجين.

والدورة الاقتصادية، بالنسبة لـ "**Boisguilbert** " ، تنطلق من الملاك العقاريين لكن الترابطات الاقتصادية الكلية الأساسية لها نقطة انطلاق مصدرها الانتاج الزراعي. أدرك ان كل انفاق يمكن ان يولد انتاجا أعلى في نهاية الدورة مثلما هي موضحة في الشكل رقم (1–4)، حيث المبيع يخلق مداخيل تسمح فيما بعد، بإنتاجات أخرى و كذلك بصفات جديدة، يتضح بذلك أن Boisguilbert هو من مناصري الطلب الداخلي النشيط و أيضا، من ألذ أعداء الاكتناز.

الشكل رقم (1–4):الدورة الاقتصادية ضمن ثلاث طبقات كما يراها Biosguibert

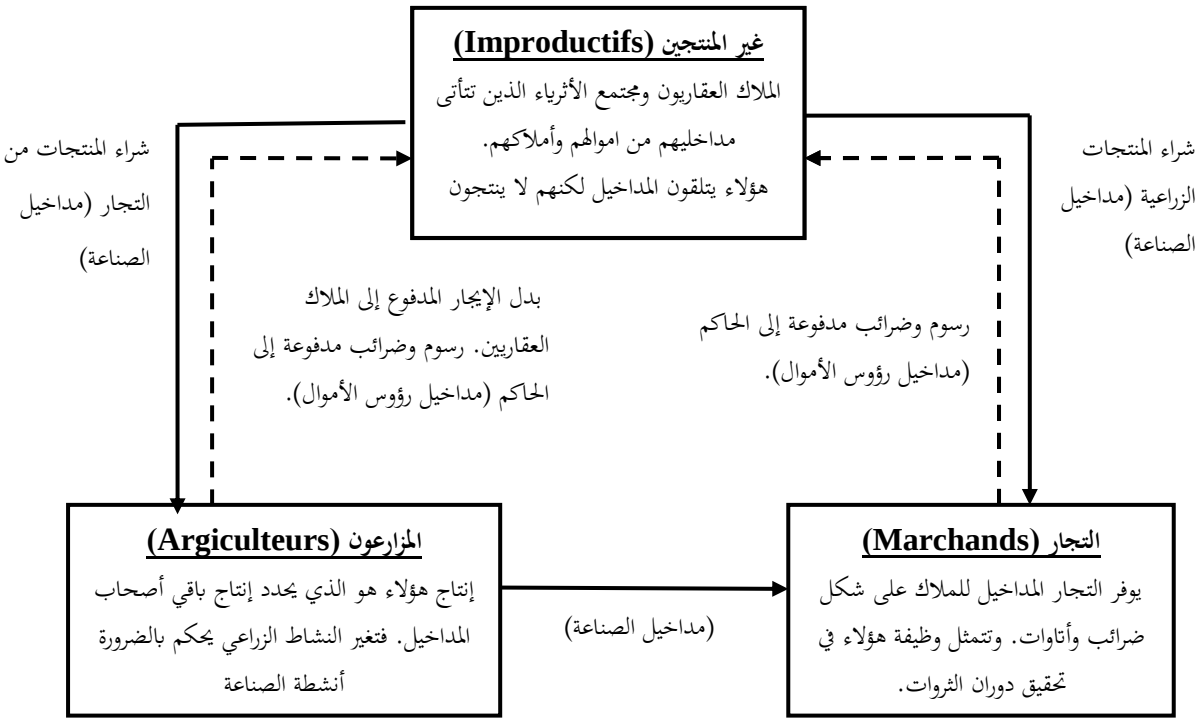

المصدر: وسام ملاك، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2011، ص57.

2.3.1 المركنتيلية الانجليزية: المركنتيلية الإنجليزية التي عرفت أيضا بالتجارية، من أبرز رواد المذهب التجاري الإنجليزي:

1. **William Petty 1623-1687,**
2. **J. Child 1630-1690,**
3. **Thomas Mun 1571-1641,**
4. **Gregory king 1648-1712,**
5. **Gerard Malynes 1601-1665).**

وتعتبر الماركنتيلية الإنجليزية الأكثر قربا من النظام الكينزي، رغم شساعة الفرق بينهما. فمعظم هؤلاء الرواد السالف ذكرهم، ينصحون بمعدل متدني للفائدة، ويعتبرون هذا المعدل كسعر للعملة. وهم يتفقون على أن وفرة النقود، المترافقة مع معدل فائدة متدني، تولد ارتفاعا في الأسعار. ويشار إلى أن بعض هؤلاء الماركنتيلين الانجليز كانت لهم اسهامات نظرية هامة أهمها:

1- وزير المالية "**Gresham"** (1579-1519) وقد أشتهر بفضل قانونه الشهير "**النقد الرديء يطرد النقد الجيد**".

2- كما أن "**Gregory King**" وضع في عام 1693، قانونا يحمل أسمه مفاده أن "زيادة إنتاج السلع الغذائية، عن طريق الزراعة، تحدث انخفاضا أعلى نسبيا، في أسعار هذه السلع".

3- أما الإقتصادي **"William Petty** " والدارس في مجال الاقتصاد القياسي، اقترح في وقته تخفيض الأجور من أجل مواجهة البطالة، وهو أول من أدخل مفهوم القيمة والعمل إلى جانب مفهوم الاستثمار.

نلخص فيما يلي أهم أفكار الاقتصادي "**وليام بيتي**" و"**دافيدهوم**" فيما يلي:

أولا– william Petty (1623–1687): ركز "**وليام بيتي**" على المفهوم الاستثمار، النقد، الثروة والثمن ولقد كتب مؤلفه " **Political arithmetic** " "**القياس السياسي**" (1676-1671)، بهدف تقدير ثروة انجلترا، اخذا بالاعتبار سكانها وذمتها المالية الخ...، ويعتبر "**وليام بيتي**" دون شك أحد رجالات عصره، إذ أن رؤيته للسياسة النقدية هي عصرية إلى حد بعيد في وقته كما أنه معارض للمعدنيين وهو كذلك ليبرالي متطرف في ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

ويدافع "**وليام بيتي**" عن معدلات الفائدة المتدنية رابطا ما بين الاستثمار والربحية، إذ كلما كانت معدلات الربح أعلى من معدل الفائدة كلما أصبح مربحا أكثر .وولد الشروع بالاستثمار بدل الاكتفاء بالاستفادة حصرا من الريع، أي أن كل انخفاض لمعدل الفائدة يزيد من فرص الاستثمار.

وفي مؤلفه عام 1691 " **Anatomie Politique de l'irlande** " دافع "**وليام بيتي**" عن الفكرة التي بمقتضاه يتوجب تنمية الأعمال ذات المصلحة العامة، و التشجيع على الزراعة لكي يتم تشغيل العاطلين عن العمل.

فالركن الأساسي للثروة يكمن في الأرض والعمل بحيث يقسم "**بيتي**" الناتج إلى ثلاثة أجزاء:

1. ما يجب أن يذهب إلى تعويض المخزون من وسيلة الإنتاج، فإذا كان الإنتاج قمحا يذهب جزء منه لكي يستخدم لاحقا كبذور تزرع؛
2. ما يجب أن يذهب لإعادة تجديد قوة العمل (الإنفاق على العامل وأفراد أسرته)؛
3. الفائض المتبقي وهو يساوي الدخل الصافي الطبيعي الحقيقي وهذا هو الأهم.

ثانيا: David Hume (1711–1776): ركز "**دافيدهوم**" على مفهوم النقود، الفائدة والمشاريع العامة، ويعد "**دافيدهوم**" معلم ومرشد لـ"**ادم سميث**"، والشهادة الأهم اتت من "**كينز**" عندما عبر عن إعجابه الصريح بأعمال "**دافيدهوم**" الاقتصادية، وبعد سنوات ثلاث من العمل في فرنسا نشر "**دافيدهوم**" في عام 1775 مؤلفه: « **Traité sur la nature humaine**»

كتب **"دافيدهوم"** العديد من الأبحاث في السياسة والاقتصاد، ونصوصه حول التجارة والنقد والفائدة والميزان التجاري والضرائب والقروض. حيث يعتبر **"دافيدهوم"** أن العدالة المطلقة هي بعيدة المنال، وفقط المنفعة العامة يمكن أن تعتبر مؤشرا في تحديد العدالة. فالدين العام هو عبء بالنسبة للوكلاء الاقتصاديين، لكنه يجد ما يبرره في المنفعة التي يؤمنها للمواطنين عندما تنشئ الدولة الجسور والمرافئ ...الخ، ويمكن القول في الختام أن الفلسفة الضمنية لـ **"دافيدهوم"** تتمثل في ليبرالية اقتصادية معتدلة توائم ما بين الحرية والتدخل الضروري للدولة.

ومع تطور الاقتصاد، تطور الماركنتليون تدرجيا من سياسة التدخل إلى ترك حرية التحرك للمنظمين ومن هؤلاء النيومركنتيلين الانجليز، يمكن ذكر **Thomas Hobbes** (1588-1679) المبتكر لمفهوم الدولة الشرطي **(Etat gendarme)** والاسكوتلندي **John law** (1671-1729). كذلك يمكن اعتبار **Richard Cantillon** (**1680-1734**)، الاقتصادي والمصرفي الإيرلندي الأصل، نيومركنتيليا بامتياز.

ومما سبق ذكره يمكن أن نلخص أهم ما جاء في مذاهب المدرسة المركنتيلية في الجدول رقم(1-1):

الجدول رقم(1-1): يوضح نماذج وفروع المركنتيلية

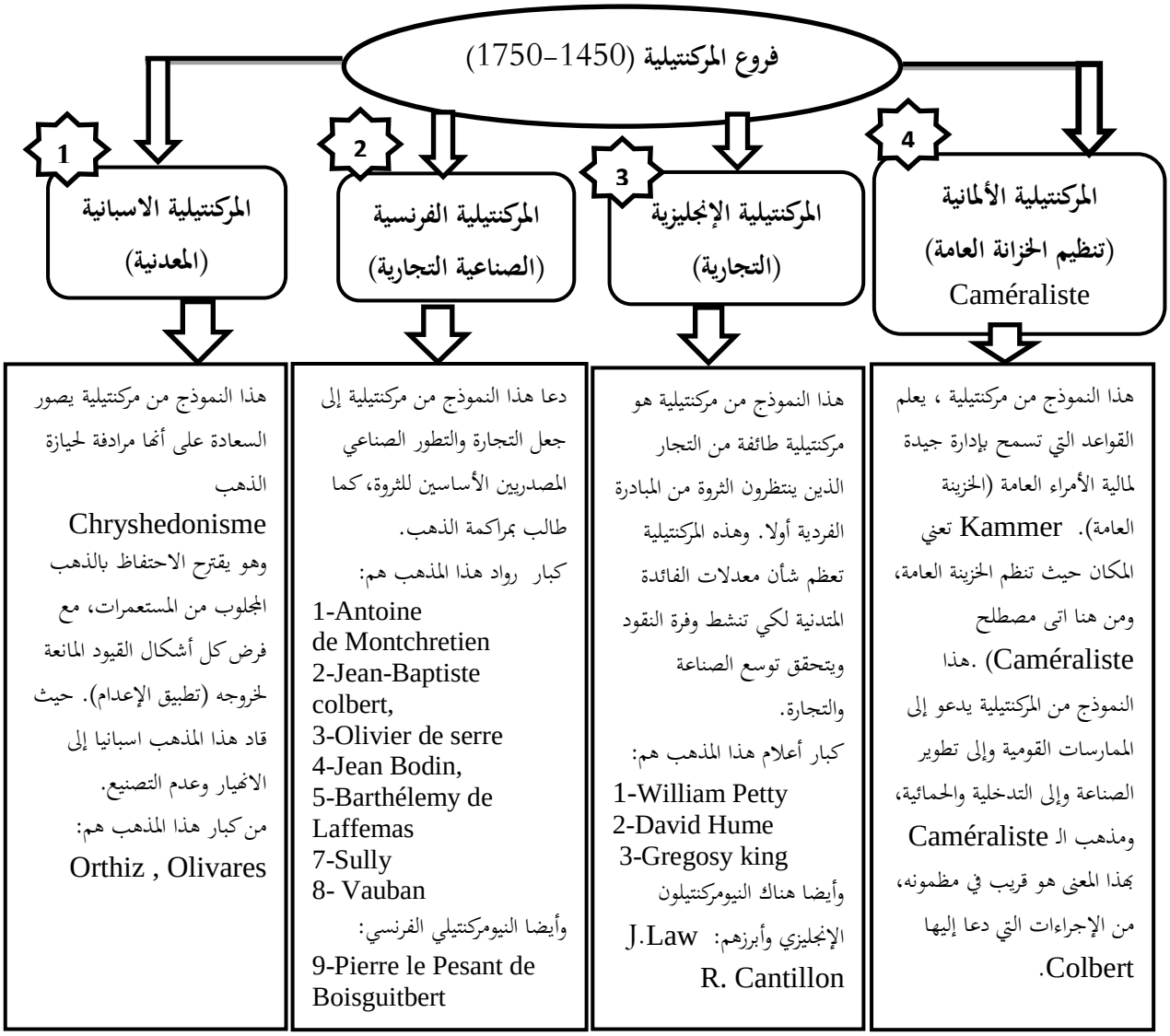

المصدر: وسام ملاك، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2011، ص46.

4. نقد المدرسة الماركنتيلية: بذلت مذاهب المدرسة الماركنتيلية الكثير من الجهود الفكرية غير منظمة، المثقلة بالجدالات الخلفية والعاكسة على تنوع واسع في المفاهيم والأفكار والتي برزت في ظروف متباينة رغم القفزة النوعية التي حققتها هذه المدرسة في توجه فكر الاقتصاد السياسي والتي إستوجبت ثلاثة قرون لتحقيق هذا التغيير،الى انها أخفقت في العديد من المفاهيم والتي بفظلها انطلقت منها المدرسة الفيزوقراطية أو الطبيعية ثم المدرسة الكلاسيكية والمدارس الأخرى لاحقا.

من أهم سلبيات المدرسة الماركنتيلية نذكر مايلي:

1- الخطأ في تعريف مفهوم الثروة باعتبارهم له أنه يتمثل في كمية تراكم الذهب والفضة؛

2- التشدد في تشجيع الصادرات دون الواردات، مما يخلق عدم التوازن في الميزان التجاري (ميزان المدفوعات) وعليه ينتج عدم توازن في ميزان النقد، ويؤدي إلى فائض في الميزان التجاري وارتفاع مستوى الأسعار داخل البلد؛

3- تبني سياسة الدفاع الشديدة في المذهب الماركنتيلي وهذا بتدخل السلطة الحاكمة بقوة في نظامها الاقتصادي.

2. المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعية): الفترة (1764-1889) تمكن الفيزيوقراطين من تأسيس مدرسة فكرية متمايزة وتعد المدرسة الوحيدة التي كان لها في فرنسا، اقتصاد سياسي صرف مميز.

1.2 مبادئ المدرسة الطبيعية: وتتمثل أهم مبادئها في:[28]

1- الأرض هي أم جميع السلع؛ لقد قدم الفيزيوقراطيون نظرية للقيمة مستنبطة من الحضارة الريفية، الصور الأكثر تبسيطا هي تلك الخاصة بالحبوب التي تستخدم كبذار يتكاثر بعد زرعه، مما يسمح لمن كان قد زرعه بأن يقتطع كمية من المحصول لغذائه،حتى الحصاد القادم. وكذلك بأن يضع جانبا كمية أخرى تخصص للبذار الجديد، على أن تخصص أيضا كمية ضرورية معينة لتسديد مالك الأرض، وهذا من دون نسيان الحبوب المخصصة لشراء منتجات الحرفيين المختلفة؛

2- العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج؛

3- تعتبر الزراعة المصدر الأساسي للثروة، لأن الزراعة هي الوحيدة القادرة على الإنتاج وتجديده، وهي التي تمثل النشاط الاقتصادي الغالب؛

4- رسوخ النظام الاقطاعي في ملكية الأرض. فقد ترتب على تدهور السلطة السياسية المركزية اعتماد المزارعين على سلطة محلية لحمايتهم تتمثل في أمير أو أحد رجال الدين؛

5- قسموا المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسة (الطبقة المنتجة من المزراعين، طبقة الملاك، الطبقة العقيمة)، جميع هذه الطبقات هي مرتبطة فيما بينها ضمن دورة تبدأ من الإنتاج إلى توزيع المداخيل (المطالعة على الدورة الاقتصادية ل فنسوا كسني).

6- الادخار القومي هو المصدر لتكوين رأس المال؛

7- الفائدة هي محصلة للتلاقي بين عرض رؤوس الأموال والطلب على الادخار؛

8- إن الأفراد عقلانيون لكن مؤسسات النقد والأموال هي التي تفرض القيود وتعدل من سلوكيات الوكلاء الاقتصاديين.

2.2 أهم رواد المدرسة الطبيعية: من أهم روادها: **Jacques Turgot،François Quesnay**، تمكن الفيزيوقراطيون من تأسيس مدرسة فكرية متمايزة، نتيجة توصلهم بالفعل لإبداع النظري فائق الأهمية من خلال أعمال "**فرنسوا كسني**" الذي كان سباقا إلى تقديم تصور نموذجي مميز لاقتصاد ذلك العصر. نقوم بعرض أهم أفكارهم فيما يلي:[29]

أولا: "فرنسوا كسني" (1774-1994): في العام 1715 أصبح "**فرنسوا كسني**" أستاذا جراحا، بعد أن حاز على شهادته في كلية الطب في باريس، لكي تملئ شهرته، في ما بعد كل فرنسا وباقي أرجاء أوروبا، أتى إلى العلوم الاجتماعية في الطب، وفي

العام 1755 حرر موسوعة تحت عنوان "**الطب الاجتماعي**" وهذا النص كان في حقيقة مضمونه أقرب إلى المقالة الاقتصادية. اكتشاف كيسني للدورة الدموية جعلته يصور الاقتصاد وكأنه جسم ضخم تدور فيه الثروات والسلع بين الطبقة وأخرى ومن ثم جاءه تصور الدورة الاقتصادية، والتي تقوم على ثلاثة طبقات وهي:

1- لطبقة المنتجة من المزارعين: وهي التي تنتج قيمة تتجاوز في حجمها، ما كانت قد استهلكته. هذه الطبقة تخلق عبر الزراعة، الثروات السنوية للأمة، وهي التي تؤمن الإنفاقات والتقديمات لأعمال الزراعة، وتسدد سنويا مداخيل ملاك الأراضي؛

2- طبقة الملاك: وهي التي تشمل الملك والأمير، والملاك العقاريين، تعيش هذه الطبقة من فائض القيمة المحقق، وتستهلك السلع التي تنتجها الطبقات الأخرى؛

3- الطبقة العميقة: وهي التي تشمل جميع السكان الذين يشغلون أعمال تختلف عن الزراعة وهم على وجه خاص، الحرفيون والتجار تكتفي هذه الطبقة بتحويل السلع الموجودة، وتسترد تحديدا القيمة التي تستخدمها.

جميع هذه الطبقات المرتبطة فيما بينها ضمن دورة تبدأ من الإنتاج إلى توزيع المداخيل لكي تؤدي في النهاية إلى الإنفاق.

يتضح من ما تقدم، أن "**فرنسوا كسني**": بدا منظرا ليبراليا في الاقتصاد، فلقد دعا إلى مجموعة من المبادئ وهي: (تسهيل تداول السلع، عدم التشجيع على الادخار العقيم، تطوير الحاجات، تنشط المنافسة، محاربة الاحتكارات، مساعدة المنتجين الفعليين، تفضيل المنتجات النافعة على حساب المنتجات الفاخرة). كما أن توخيه العدالة الضريبية، لصالح من يخلق الثروة، يحمل في طياته الكثير من العصرية. خلاصة القول أن "**فرنسوا كسني**": ترك بصامته على تاريخ الفكر الاقتصادي، ومفهوم الدورة الاقتصادية الذي كان قد ابتكره يعتبر إنجازه النظري الفعل الأعظم أهمية في وقته. نقوم فيما يلي بعرض تصور الدورة الاقتصادية "**فرنسوا كسني**":

الشكل رقم (1-5):تصور الدورة الاقتصادية عند Quesnay

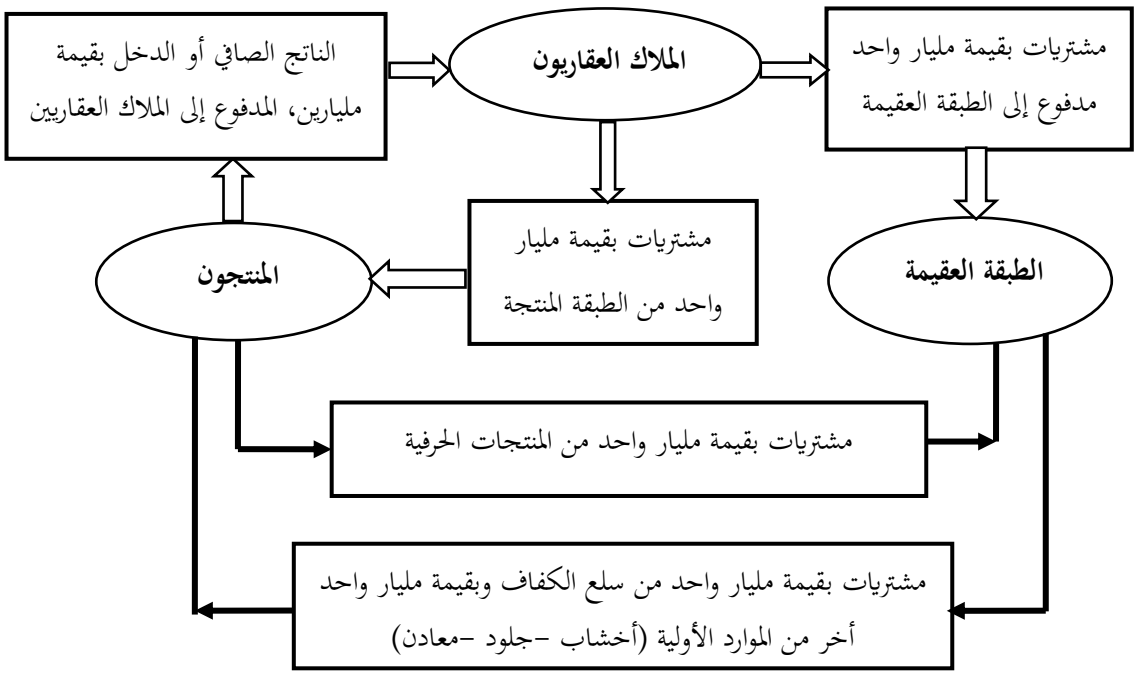

المصدر: وسام ملاك، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2011، ص 101.

ثانيا: Jacques Turgot (1727–1781): نشر العديد من المؤلفات الاقتصادية وبين العام 1769 والعام 1770 ، قام Turgot بتحليل "عملية توازن أسعار السوق". وفي العام 1766 نشر مؤلفه" **Rréflexions sur la Formation et Distribution des Richesses**" كما أعيد جمع أعماله الفكرية الليبرالية، المشجعة للزراعة، تحت عنوان: **Lettres à l'Abbé Terray sur le Commerce des Grains** " لكي تنشر لاحقا في العام 1770.

حاول **Turgot** أن يفهم العلاقة بين تكون الأسعار والتبادل، وبين أن الأرض توفر مردودات متناقصة. وكان قد سبق الكلاسيكيين الإنجليز إلى اعتبار أن تكوين الادخار القومي هو المصدر لتكوين رأس المال، وكذلك جعل من الفائدة محصلة للتلاقي بين عرض رؤوس الأموال والطلب.

3. المدرسة الكلاسكية (منتصف القرن 18 إلى منتصف القرن 19): لم يتطور علم الاقتصاد وينشأ كعلم مستقل بذاته إلا مع ظهور كتاب **أدم سميث** الموسوم (البحث في أسباب زيادة ثروة الأمم) الذي تم نشره عام 1776، والمتضمن تركيزه على أبرز الجوانب المتصلة بما سبق الإشارة إليه في تعريفات علم الاقتصاد المختلفة، والمتمثل أساسا في توصله إلى زيادة ثروة الأمم عن طريق التخصص وتقسيم العمل المرابط بزيادة استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية.

بالرجوع إلى الملحق رقم (1-1) والخاص بأهم رواد المدرسة الكلاسيكية وهم (**Adam Smith، Thomas Robert Malthus، Jean-Baptiste Say، David Ricardo، Frédéric Bastiat ، John Stuart Mill**)، حيث نعرض أهم المفاهيم والمبادئ الاقتصادية للرواد المدرسة كما يلي:

أولا– أفكار الاقتصادي أدم سميث Adam Smith: أستاذ الفلسفة في جامعة Glasgow أثناء رحلة قام بها إلى فرنسا في العام 1764 بغية لقاء أبرز أعلام الفكر الفيزيوقراطي. نشر"**سميث**" في العام 1776 مؤلفه المشهور " **ثروة الأمم**" الذي اعتبر بحق أول عمل مرجعي للمدرسة الكلاسيكية الانجلزية. ومنذ ذلك التاريخ وحتى العام 1850 لم يتوقف رواد تلك المدرسة عن إثراء العلوم الاقتصادية بالقيم من أعمالهم الفائقة الشهرة.

يضم كتاب "**البحث عن الطبيعة وأسباب ثرة الأمة**" لسميث خمس أجزاء الجزء الأول يحتوي على تقسيم العمل، القيمة السعر والتوزيع، الجزء الثاني يحتوي على رأس المال، الادخار والاستثمار، الجزء الثالث يحتوي على النقود والفائدة، الجزء الرابع نقد الماركنتيلين والفيزيوقراطيون، والجزء الخامس يحتوي على المالية العمومية ويعتبر هذا الكتاب القاعدة الأساسية لعلم الاقتصاد [30].

حيث نلخص أهم أفكار أدم سميث فيمايلي:

1- **اليد الخفية**: استخدمت لأول مرة في كتاب سميت السالف الذكر وهي عملية تفسر التنسيق بين عمليات الأفراد لتحقيق الفائدة العامة. كلما بحث الانسان عن منفعته الخاصة كلما تبادلت المنافع بين الأفراد وهذا المبدأ هو وسيلة لإثبات وجود مبدأ طبيعي في الاقتصاد الليبرالي.ومن ثم حاول سميث شرح ميكانزم السوق الذي شبهه بيد خفية تسير قرارات الأفراد نحو تحقيق الرفاهية للمجتمع؛

2- **الدولة**:عدم التدخل لأي سلطة، أي تتحدد الأسعار بصفة حرة على مستوى مختلف الأسواق للسلع والخدمات، حيث ان لكل سلعة لديها سعرين السعر الحقيقي (الطبيعي) وهو السعر المرجعي والذي يحدد عن طريق تكاليف الإنتاج أما سعر السوق وهو يتحدد بقانون العرض والطلب حيث إذا كانت السلعة نادرة فيصبح سعر السوق أكبر من السعر الحقيقي، والعكس صحيح[31]؛

3- **تقسيم العمل**: أشار "**سميث**" إلى مزايا تقسيم العمل، والذي يعني به تخصيص المهام داخل المشروع الصناعي في مثاله المشهور في مصنع الدبابيس الذي يؤدي بنهاية إلى زيادة إنتاجية المصنع. وإن هذا التقسيم يؤدي إلى تحقيق ثلاث عوامل:

(تحسين مهارة العمال عندما يركزون على مهمة واحدة، الوفرة في الوقت، الحث المتواصل على اختراع المزيد من آلات من اجل اختصار العمل أو تقصير مدته)[32]؛

الشكل رقم (1–6): يوضح النموذج الكلاسيكي لآدم سميث

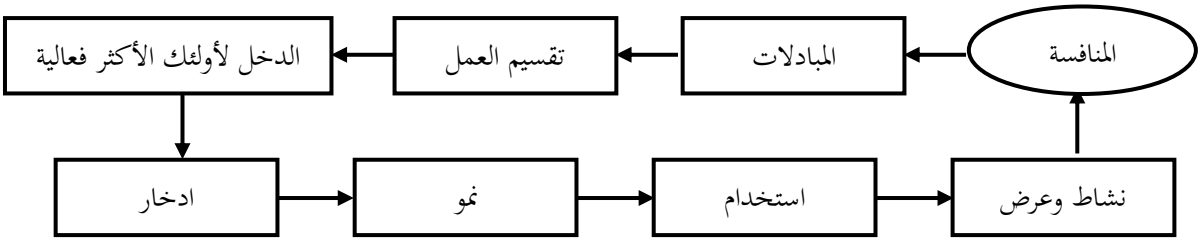

المصدر: وسام ملاك، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2011، ص 135.

4- **العمل**: التميز بين العمل المطلوب والعمل المدمج العمل المدمج، في سلعة ما يشمل العمل المباشر والعمل غير مباشر لإنتاج السلعة x، أما العمل المطلوب هو كمية العمل التي من الممكن الحصول عليها لقاء تبادل ما تساويه هذه السلعة[33].

5- **مسألة الأجور**: يتحدد العمل بكلفة مستقرة ويبدأ من مستوى أجر الكفاف (الأدنى)، وكلما زاد الطلب على العمل كلما زادت الأجور.

6- **الأرباح والريع**: يتجه معدل الربح نحو الانخفاض مع النمو الاقتصادي نتيجة المنافسة، بينما الريع يعتبر فائض تفاضلي يتحدد عن طريق السعر.

7- **رأس المال والدخل والنمو الاقتصادي**: يمثل رأس المال عند سميث وسائل الانتاج المنتجة، ويقسمه إلى قسمين الرأس المال الثابت (الذي يتكون من سلع تسهم في العملية الانتاجية دون تنقل من مالك إلى اخر)، والرأس المال الدائر (يتألف من السلع التي توفر لحائزيها مردودا نتيجة بيعها)، أما الدخل فقد قسمه إلى قسمين أيضا، الدخل الصافي الذي يعرف حاليا بناتج القومي الصافي، والدخل الاجمالي الذي يسمى حاليا بالدخل القومي الإجمالي.

8- **نظرية القيمة**: قدمت النظرية من طرف **"سميث" و"ريكاردو"** وعرفت قيمة السلعة انطلاقا من لغز الماء والألماس باستخدام القيمة الاستعمالية وهي (قيمة شخصية تتوقف على تقدير الشخص للسلعة أو مدى منفعتها في نظره، أي مدى تلبية حاجته بصفة مباشرة (الاستهلاك النهائي) أو غير مباشرة (وسائل الإنتاج). والقيمة التبادلية وهي (قيمة السلعة في السوق أي قدرتها على التبادل مع السلع الأخرى بنسب معينة).

9- **تقسيم المجتمع**: قسم سميث المجتمع إلى ثلاث طبقات اجتماعية ذات المصالح المتناقضة وهم:

- ملاك الأراضي الذين يتقاضون أو يتحصلون على الريع؛
- العمال يتحصلون على الأجور؛
- المقاولون او الرأسماليون يتحصلون على الربح، وهو يساوي دخل العمل ناقص الأجور ناقص الريع.

حيث الربح= الدخل- (الأجور + الريع)

حيث يعرف **"سميث"** الريع بأنه: الفرق بين سعر المحصول الزراعي ومجموع الأجور والأرباح المدفوعة عاديا لإنتاج هذا المحصول نظرا لكميات العمل وراس المال المستخدمة.[34]

10- **التبادل (التجارة الخارجية)**:حرية التبادل بين الدول وهي وسيلة أخرى لزيادة ثروة الدولة، وتكمن في التبادل الحر بين الدول، لأن كل دولة تحاول أن تحصل على المنتجات، والتي هي بحاجة إليها بأحسن سعر، فالتخصص الدولي يبدو ضروري حيث كل دولة تتخصص في المنتجات التي تملك فيها ميزة مطلقة.[35]

ثانيا: أفكار الاقتصادي دافيد ريكاردو (1823–1772) نذكر أهمها:

1- **نظرية " الأرباح بالقمح" أو "نموذج القمح"**: (القمح هو وحدة التقييم بدل النقد) في الزراعة يفترض "**ريكاردو**" أن القمح هو المدخل الوحيد، وكذلك المنتج الوحيد. وكلما ازدادت قوة العمل توجب رفع الانتاج من القمح بهدف إشباع الحاجات، وهذا لا يتحقق إلا بالتوسع في استغلال الأراضي الخصبة، أو باستخدام الأكثر لكثافة رأس المال والعمل أو عن طريق المنافسة، وبالتالي إيجابيات زراعة الأراضي تعود بالفائدة تماما على الملاك العقاريين على شكل ريوع دائمة الارتفاع.

2- **نظرية القيمة والعمل**: تفسير هذه النظرية عند "**ريكاردو**" لا ينحصر على الأسعار النسبية فقط، بل في تحديد القوانين التي تنظم وتضبط توزيع منتجات الصناعية.

3- **المقياس غير المتبدل للقيمة**: أثبت "**ريكاردو**" أن سلعة افتراضية ما، منتجة خلال فترة إنتاج هي المتوسط الحسابي لفترات الإنتاج الخاصة بمجمل السلع التي ينتجها الاقتصاد، توفر مقياسا غير متبدل للقيمة (قاعدة قياس)، عديمة الحساسية على تغيرات التعويض النسبي لعناصر الإنتاج. وإذا كان الإنتاج المحسوم منه الريع، مقاسا بقاعدة القياس هذه، فإن قيمته لا تتبدل أبدا عندما يتغير توزع عناصر الإنتاج بين رأس المال والعمل، وبما أن هناك مقدارا معيانا أو كمية معينة من رأس المال والعمل، فإن قيمة الإنتاج الإجمالي تبقى دائما على حالها (قيمة الإنتاج الإجمالي تتحدد عن طريق العمل).

4- **النظرية الأساسية للتوزيع والمحصلة لتراكم رأس المال**: توصل "**ريكاردو**" من خلال هذه النظرية أن ليس فقط معدل الربح ينخفض في الاقتصاد في طور النمو، بل تنخفض أيضا الحصة النسبية للأرباح في الدخل الإجمالي، وبالتزامن مع ذلك ترتفع بدورها الحصص النسبية لعائدي العمل والأرض.

5- **التجارة الخارجية وقانون مقارنة التكاليف**: يميز "**ريكاردو**" بين ثلاث نماذج من السلع وهي السلع المنتجة في المجال القومي من أجل الاستهلاك الداخلي، السلع المنتجة في المجال القومي المعدة للتصدير في الخارج والسلع الكمالية الفاخرة المستوردة، وأما نماذج الفروقات الخاصة بالتكاليف فقط قسمها أيضا إلى ثلاث فروقات وهي الفروقات المتساوية في التكاليف، الفروقات المطلقة في التكاليف والفروقات المقارنة في التكاليف.

6- **التوزيع الطبيعي للمعادن الثمينة**: يعتبر "**ريكاردو**" أن التوزيع الطبيعي للمعادن الثمينة لا يعمل فقط من أجل تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات البلدان، بل أنه يؤثر أيضا في مستوى الأسعار النسبية بين بلد وآخر مشجعا كل بلد على إنتاج سلع تكون له من خلالها ميزة مقارنة.

ثالثا: أفكار الاقتصادي ساي (1832-1767): من أهم أفكار ساي مايلي:

قانون ساي للمنافذ: يرى ساي أنه لا تتحقق إمكانية حيازة السلع والخدمات إلا من خلال المقدرة على إنتاج السلع والخدمات وينظر أيضا إلى أن الإنتاج لا يزيد فقط من عرض السلع، بل يخلق الطلب أيضا على هذه السلع، عن طريق دفع قيمة عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية.

الشكل رقم (1–7) : الإيضاح البياني لقانون SAY من خلال مثال رقمي

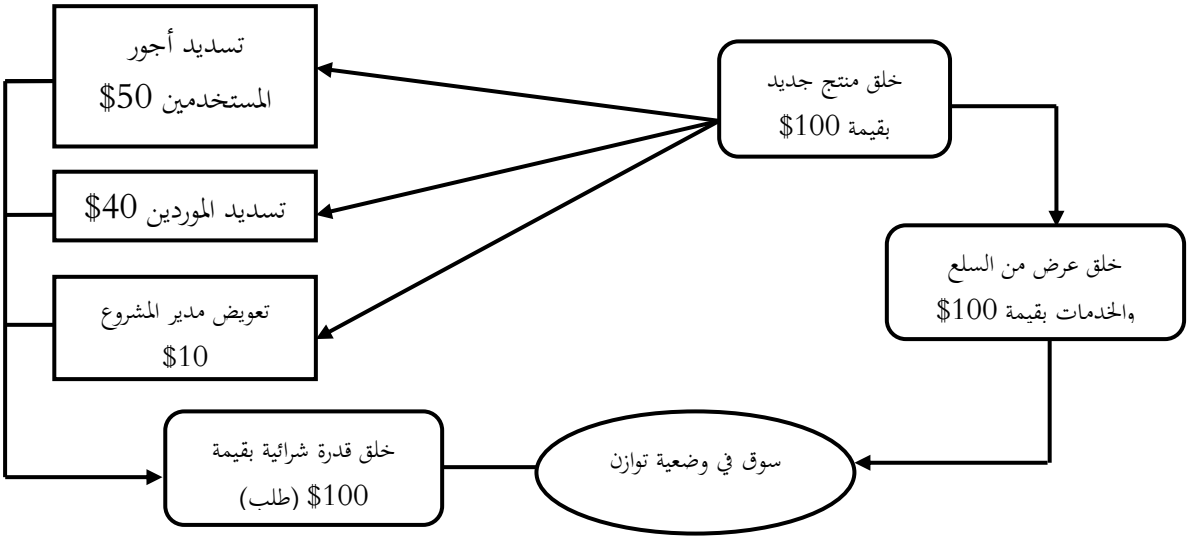

المصدر: وسام ملاك، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2011، ص 259.

إذا كان بالإمكان إنتاج الكثير من سلعة معينة بالنسبة إلى باقي السلع، فمن المستحيل إنتاج الكثير من جميع السلع (أي أن فائض الإنتاج العام هو مستحيل الحدوث).

1.3 مبادئ المدرسة الكلاسيكية: ومما ورد ذكره لأفكار الرواد الاقتصاديين الكلاسيك فإن أهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية تتمثل في النقاط التالية:[36]

1- الأسعار مرنة؛
2- العملاء الاقتصاديون يتصرفون بشكل عقلاني انطلاقا من سعيهم لتعظيم المنفعة (الربح)؛
3- تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين: قطاع نقدي وقطاع فعلي، وأسواق القطاع الفعلي تكون متوازنة لا قيمة للنقود فيها بل هي أداة تداول فقط؛
4- الاقتصاد هو نظام ذاتي التنظيم بواسطة عوامل تنظيم تلقائية وخاصة الأسعار وسعر الفائدة والأجر؛
5- العرض هو العامل الأساسي الذي يحدد السوق؛ ومن ثم جاء مبدئهم أن العرض يخلق الطلب؛
6- التوازن يتم في ظل التشغيل الكامل لذلك يتحدد العرض الاجمالي عند المستوى الطبيعي؛
7- شعارهم: دعه يعمل يدعه يمر أي لا يوجد تدخل الدولة ولا السياسة الحمائية للسلطة أي اقتصاد منافسة حرة؛
8- يتحدد مقدار العرض الاجمالي من قبل عوامل الانتاج المتوفرة والتكنولوجيا.

4. المدرسة النيوكلاسيكية: (من النصف الأول من القرن 19 حتى نهايته) تطورت الظروف الاقتصادية حيث اشتد التنافس الدولي وتمزقت وحدة الاقتصاد العالمي وانهارت قاعدت الذهب، ولم تعد الظروف الجديدة تبرز الفروض التي قامت عليها مبادئ المدرسة الكلاسيكية، في كل هذه الظروف ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في كل من انجليترا، النمسا وسويسرا التي ركزت على اختلال التوازن واهتمت بوصفه وعلاجه[37].

وتعتبر المدرسة النيوكلاسيكية (الاتجاه الكلاسيكي الجديد) امتداد للاتجاه الكلاسيكي ولكن أكثر تجريدا وفردية، حيث يهتم بالأداء الاقتصادي والميكانيزم أكثر مما يهتم بالإنسان أو الأشياء، أو الأفعال الإرادية، ويعطى الأهمية لعنصر الطلب أكثر مما يعطى لجانب العرض ونفقات الإنتاج.

تضم المدرسة النيوكلاسيكية مجموع الأعمال والمساهمات التي كان موضوعها وانشغالها الأساسي التخصيص الأمثل للموارد، ومن أهم روادها نذكر:

1. **Léon Walras**
2. **Carl Menger**
3. **William Stanley Jevons**
4. **Alfred Marshall**

تأسست هذه المدرسة انطلاقا من ثلاث مفاهيم أساسية[38]:

1- الفرد الراشد (L'Homo Economicus): هو اعتبار أن الظواهر الاقتصادية نابعة وتابعة كليا لسلوك الأفراد الذين يعتبرون من الناحية النظرية متشابهين وراشدين، فالفرد الراشد والذي يسمى بـ L'Homo Economicus (له سلوك هدفه تعظيم المنفعة الفردية تحت شرط أو قيد الدخل) مثل ما ورد هذا المفهوم عند الكلاسيك حيث أن هذا السلوك أناني يتماشى مع نفس سلوك المجتمع، كما أن هناك يد خفية هي التي تسيير هذا السلوك ولا وجود لتدخل الدولة.

2- المنفعة الحدية (Le Marginalism): لتحديد ما هي محفزات الافراد استخدم النيوكلاسيك طريقة تسمى الحدية أو المنطق الحدي وهو منطق يستند على الفروقات. فالفرد الرشيد سواء كان مستهلاكا او منتجا ما يهمه ليس فقط تحقيق الاشباع الكلي أو الربح الكلي، وإنما يبحث عن أخر وحدة اشباع أو وحدة إنتاج مقارنة بالتكلفة، أي أن منطق الفرد الرشيد لا يستند على الكميات الإنتاجية وانما على الكميات المضافة. وعلية فان الفرد الرشيد له منطق وحدوي. ويسند المنطق الوحدوي (الحدي) على المفاهيم الأساسية التالية:

- قانون المنفعة الحدية المتناقصة: مثال كأس الماء.
- قانون تعظيم الربح: لتعظيم الربح فإن مدير المؤسسة يجب عليه ان يقارن التكلفة الحدية (تكلفة الوحدوية المضافة للإنتاج مع ما يقابله من اخر وحدة منتجة أي سعر البيع) وعليه فإن الحساب يكون على أساس قانون المردودية المتناقصة.
- مفهوم اخر للمنفعة الحدية: إن المقاول يحدد عوائد عوامل الإنتاج وفق قانون الإنتاجية الحدية والتي توافق مساهمة عوامل الإنتاج في النشاط الإنتاجي. وسيكون لنا درس مفصل في المنفعة الحدية في الفصل الثاني.

3- مفهوم التوازن: بأخذ فكرة اليد الخفية للمدرسة الكلاسيكية بين النيوكلاسيك أن تحقق النظام الطبيعي أو التوزان العام يكون إلا بوجود المنافسة التامة، والتي تتحقق بمجموعة من العوامل وهي: تعدد الأعوان الاقتصادية، استقلالية كل واحد منهم، وتوفر المعلومات التامة لمجموعة الأسواق المختلفة ومن ثم يتحقق التوازن الجزئي لكل الأسواق بصفة عامة. أما مفهوم التوازن شرحه النيوكلاسيك على أساس مبدأ القيمة الوحدوية عوض مبدأ قيمة العمل مثلما ورد عند الكلاسيك، القيمة الوحدوية تتوقف على مدى قبولها الموضوعي لكل فرد عند استخدام سلعة، فهي تقيس المنفعة الحدية مع الندرة كما يطبق القيمة المستعملة على جميع السلع الاقتصادية بما فيها العمل أي كل ما له علاقة بالعرض والطلب. وعليه لا يأخذ من منظور الطبقات الاجتماعية وانما من منظور عوائد عوامل الإنتاج التي تخضع إلى قانون الإنتاجية الحدية.

ويمكن الرجوع إلى الملحق رقم (1-2) والذي يوضح اهم مدارس الفكر النيوكلاسيكي.

5.6 المدرسة الكينزية (القرن 19): برزت مكانة أفكار المدرسة الكينزية خلال وبعد الأزمة الاقتصادية "**الكساد العظيم**" لسنة 1929. يعد الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز** مؤسس المدرسة الكينزية، حيث اعتبر **كينز** بأن الأزمة لم تكن مؤقتة وتفاوتها لم يرجع فقط إلى فضائل وإيجابيات السوق، وإنما في اقتصاد السوق تستطيع أن تظهر وتتكون اختلالات وقد تستمر، وأن التفاوت في درجة الاختلال يتطلب تدخل الدولة لاسترجاع التوازنات وتحقيق التنظيم الاقتصادي.

في كتابه المشهور "**النظرية العامة للشغل، الفائدة والنقود**" الذي نشره سنة 1936، توضح أن الشغل الشاغل لكينز يكمن في المستوى الكبير للبطالة الناتج عن أزمة 1929، مما جعله يعتبر أن مستوى الشغل تابع لمستوى الإنتاج، وهو بدوره تابع لمستوى الطلب الفعال المدعم بالقدرة الشرائية المتاحة أو المتوفرة. وأيضا عرج **كينز** على التشغيل الكامل هو مساواة بين العرض والطلب، إلى جانب ضرورة تدخل الدولة على مستوى الطلب الفعال لتحقيق حالة التشغيل الكامل بسياسة مالية ضريبية ونقدية توسعية حتى لو أدت هذه العملية إلى العجز في الميزانية[39].

رأى كينز أن نفقات العائلات (العائدات) نفقات المؤسسات (الاستثمارات) نفقات الحكومة أهم المكونات الأساسية في تحديد الطلب الكلي للدولة، إلا أن الطلب الكلي يحدد تطور الإنتاج الكلي ومن ثم تطور العمالة، وإن هذا الأخير أي العمالة هي المصطلح الرئيسي الذي جاء به **كينز**، حيث اهتم بأسباب البطالة والتي رآها تتطور جعلته يبحث عن أسباب حلولها، وهذا ما يوافق ما سبق الاشارة إليه أن كل مفكر يحاول حل المشاكل الاقتصادية التي تسود بيئته و**كينز** خير دليل على ذلك[40].

وعندما نتعرض للنظرية الكينزية في التوازن الكلي والتشغيل، نجد ان **كينز** لم يأت بجديد في مجال العرض الكلي، وما أتى به بجديد فهو الطلب الكلي، والذي أسماه الطلب الكلي الفعال ويشتمل على نوعين من الطلب[41]:

1- **الطلب على الاستهلاك**: حيث كان **كينز** هو اول من أشار إلى الطلب على الإستهلاك والذي يعتمد بصورة أساسية على الدخل، وأن هذا الانفاق يميل إلى تزايد مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل، أي أن الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الواحد، وقد بين **كينز** أن ذلك الميل مستقر في الزمن القصير.

2- **الطلب على الاستثمار**: حيث ذهب **كينز** إلى اعتبار الاستثمار دالة في سعر الفائدة، وافتراض أن المشروع يستثمر طالما أن معدل الربح المتوقع من استخدام رأس المال يتجاوز سعر الفائدة، وقد أطلق **كينز** معدل الربح المتوقع اصطلاح "الكفاية الحدية لرأس المال" وهكذا أصبحت توقعات المنظمين المتوقعة بالربحية والسياسات المالية النقدية من بين العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار وانماط توظيف المدخلات.

وقد جعل **كينز** من سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب على النقود (تفضيل السيولة) وعرض النقود، وركز **كينز** على ثلاثة دوافع تحكم تفضيل السيولة وهي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة.

ظهرت فكرة "**الدولة المتدخلة**" بديلا عن "**الدولة الحارسة**" وخرجت الدولة من نطاق الذي رسمته النظرية الاقتصادية لدورها واندثرت موجة المالية المحايدة أمام التيار الجارف للمالية المعوضة أو الوظفية. وكان العلاج لدى **كينز** هو ان تقوم الدولة بسد النقص ولفترة مؤقتة فتقوم الدولة بـ: 1-بزيادة الإنفاق العام، 2- رفع الميل للاستهلاك، 3- اتباع سياسة النقود الرخيصة (أي زيادة كمية النقود) والتمويل عن طريق التضخم، 4- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار.

الشكل رقم (1–8): يوضح عرض هيكل النظري الكينزي

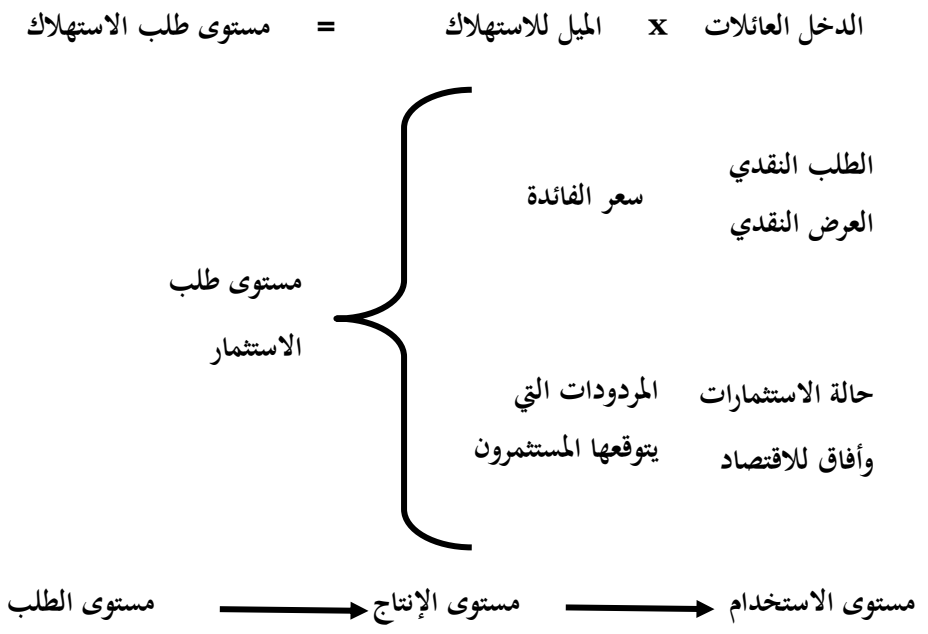

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، "**مدخل إلى الاقتصاد السياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر ،2003، ص435.

ومما سبق ذكره نستنتج أن **كينز** ينطلق من الطلب الفعلي إلى تحديد العرض، أي أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض الفعلي ومن تم الإنتاج الفعلي.

وفي الأخير يمكن القول أن الفكر الكينزي أثرى على المستوى العالمي، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة (الموقع عام 1945 المادة 12) على وجوب عمل الدولة على توفير أسباب العمل لكل فرد وتحقيق مستوى أفضل للمعيشة. ومما سبق نوجز أهم مبادئ المدرسة الكينزية في النقاط التالية:[42]

1- أن الاقتصاد ليس اقتصاد المنافسة الحرة، وإن عدم كمال أسواق العمل والسلع ليس نتيجة فعل عوامل خارجية بل هو ميزة للرأسمالية؛

2- وجب أن تعطى مكانة مهمة للدولة مثل تنظيم السوق الاقتصادي؛

3- تميز التحليل الكينزي بأنه تحليل نقدي منذ البداية نظرا لاتخاذه الأجر النقدي أساسا لتحليل سوق العمل وإدخاله النقود والظواهر النقدية في كافة القرارات الاقتصادية؛

4- المبادلات تؤدي الى تبادل السلع والنقود وعليه فإن الاقتصاد وجب ان ينظر على شكل دورة وطلب جزء من هذه الدورة وهو الحافز الأساسي للدورة؛

5- الأسعار ليست مرنة، جراء سلوك العملاء الاقتصاديين والمؤسسات الحكومية؛

6- العملاء الاقتصادين لا يتصرفون بشكل عقلاني بل يسترشدون بعوامل ذاتية مثل التقاليد ومتطلبات البيئة؛

7- النقود هي الثروة بحد ذاتها مما يحدد ألية تفاعل القطاع النقدي مع القطاع الفعلي؛

8- الأسواق مترابطة فيما بينها وأي تغير في أحدها يؤثر على البقية؛

9- لا يعمل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل من جراء خصوصيات أداء سوق العمل (ثبات الأجور)؛

10-عوامل الإنتاج ليست قابلة للاستبدال؛

11-الطلب هو العامل الأساسي الذي يحدد السوق؛

12-الاقتصاد ليس منظم ذاتيا مما ينعكس اختلالا يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

6.المدرسة النيوكينزية: في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة أخرى عام 1949، حيث انخفض فيها مستوى الإنتاج الصناعي وتدهور الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت وأفلست المشروعات وانخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا وزاد عدد العاملين العاطلين، وتوضح أن الأفكار الكينزية أصبحت عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات، وهنا أخذت مجموعة من الاقتصاديين يطلق عليهم بالكينزيون يعملون على تطوير النظرية العامة لكينز وتوضيح مبادئها.

أما الكينزيون الجدد أو النيوكينزين فقد أخذوا على عاتقهم معالجة الطابع الاستاتيكى (السكوني) في النظرية الاقتصادية الكينزية التي اهتمت أساسا بالأجل القصير، ولهذا قاموا بإمداد الفكر الاقتصادي بنماذج جديدة للنمو الاقتصادي، من أشهرها نموذج **"هارود دومار"** المعروف ونموذج **"كالدور"**.

ويكمن أوجه الاختلاف بين التحليل الكينزي والذي يركز على تحليل دور الانفاق الاستثماري كمورد لدخل القومي، بينما يرى الكينزيون الجدد عكس ذلك، حيث حاولوا تحديد معدل النمو الاقتصادي الواجب تحقيقه حتى يمكن بلوغ مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

وقد توصل هؤلاء إلى ان معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل عند مستوى التشغيل الكامل عبر الزمن يعتمد على ثلاثة عوامل:1- تراكم رأس المال، 2- النمو السكاني، 3- التقدم التكنولوجي.

وقد أوضح هؤلاء الاقتصاديون أن مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار ليس بكاف لتفادى وصول الاقتصاد القومي لحالة الركود، وإنما يتطلب الأمر ضرورة زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة عبر الزمن.

وهكذا أوضح الكينزيون الجدد تواجد أسباب تدعو للتشاؤم في مجال التوقعات المتعلقة بالمستقبل وأن النظام الاقتصادي لا مناص أنه سيكون معرض للتقلبات، كما أوضحوا أنه إذا ابتعد الاقتصاد عن المعدل التوازني فمن المحتمل أن يبتعد أكثر فأكثر عن هذا المعدل، ومن هنا أكدوا ثانية ومن جديد ما سبق وافتراضه كينز من ضرورة تدخل الدولة .

المبحث السابع: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

الاقتصاد هو علم يعالج جانبا من جوانب السلوك الانساني، ولهذا ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، التي تتشابك وتترابط مع بعضها البعض، ويستنجد بمجموعة من العلوم الدقيقة في تحليل ظواهره. ولذلك لا يمكن للباحث في علم الاقتصاد أن يهمل الظواهر الاجتماعية والعلمية الأخرى. مما سبق يرتبط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، والتي من أهمها علم السياسة، علم النفس علم التاريخ، علم الإحصاء والرياضيات وغيرها من علوم. وفيما يلي نقوم بتوضيح علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم فيما يلي:[43]

1. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة: هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة حيث سمي في القديم بـ(الاقتصاد السياسي) مثلما سبق الإشارة إليه في تطور الفكر الاقتصادي التاريخي. إن معظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وان القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج اقتصادية، فمشاكل الأرض، وفرض الضرائب والرسوم وتحديد الحد الأدنى للأجور...الخ، كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية، كما انها في الواقع ظواهر اقتصادية (البطالة التضخم،...) ولكن اتخاذ القرار بشأنها لا يتم من قبل اقتصادي إنما من قبل سياسي، حيث تصوغ كل دولة سياستها استنادا إلى التحليلات الاقتصادية مبنية على توصيات المستشارين الاقتصاديين، لذلك تكون هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم

السياسة خاصة في النظام الحر أي النظام الرأسمالي، ومن ثم هناك علاقة طردية بين العلمين السياسي يؤثر على الاقتصادي والاقتصادي يؤثر على السياسي لأنه هو صاحب بعض عوامل الإنتاج كرأسمال في النظام اللبرالي.

2. **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:** إن بعض المشاكل الاقتصادية كانخفاض مستوى المعيشة للأفراد يقود إلى مشاكل اجتماعية لذا تكون هنالك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وما دام علم الاقتصاد يتناول سلوك الأفراد عندما يحاول تحديد ماذا سيشتري ولماذا وكيف تكون ردود الفعل لديه عند اختلاف ظروف العمل وماذا يفعل المستهلكون بدخولهم العالية فإن كل هذه الأسئلة ذو علاقة بعلم الاجتماع. كما أن اتخاذ القرار من قبل المنتج أو المستهلك يكون له علاقة بالفلسفة وبشكل خاص بالأخلاق وبسبب كون الاقتصاد علم ينبغي أن تقوم دراسته على أساس المنطق.

3. **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء:** إن غالبية المتغيرات الاقتصادية كبيرة وقابلة للقياس والاقتصاد بحاجة ماسة إلى البيانات الاحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية، فإن أي دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب الدقيقة في جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها. إن الاقتصادي يستعمل الأساليب الاحصائية المختلفة لمعرفة تطور الاقتصاد القومي كل أو تطور أحد القطاعات الاقتصادية والى جانب التنبؤ بمعدلات ونسب النمو في المستقبل، حيث أن استخدام الاحصاء ضروري لكشف العلاقة ودرجة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

4. **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:** إن علم الاقتصاد يدرس السلوك الخارجي للأفراد كما هو، بينما يختص علم النفس بدراسة الأسباب الكامنة وراء هذا السلوك. ولذا يرتبط علم الاقتصاد بعلم النفس حيث ان كلاهما يدرس نفس الظاهرة ولكن يقتصر اختصاص علم الاقتصاد على السلوك الخارجي، بينما يمتد الاختصاص علم النفس إلى تحليل الدوافع الداخلية لهذا السلوك الإنساني، ومن ثم فإن كلا منهما يكمل عمل الأخر.

5. **علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:** يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة التاريخ، ففي أحداث التاريخ جانب اقتصادي يمكن الاستفادة بدراسته وتحليله واستخراج نتائج ذات أهمية منه تفيد في تفهم بعض المشاكل الاقتصادية الجارية، حيث سبق الإشارة الى أهمية التاريخ في علم الاقتصاد فيما ورد في عنوان التطور التاريخي للفكر الاقتصادي والمدارس الاقتصادية. وتوضح جليا ما مدى تأثير الأحداث الاقتصادية على أفكار الرواد الاقتصادين. حيث أن رجل الاقتصاد عندما يتكلم عن التاريخ، يتكلم عن جميع الأحداث ذات الأبعاد الاقتصادية بعد أن تمت وانتهت سواء كانت هذه الأحداث تنتمي إلى قرن مضى أو إلى سنة مضت. مثل تطور النظام الرأسمالي خلال القرن الماضي أو تطور الأسعار خلال العقود الثلاثية الماضية أو أزمة الكساد العظيم التي صنعت أفكار المدرسة الكينزية. إن ارتباط علم الاقتصاد بعلم التاريخ يولد ما يسمى بالتاريخ الاقتصادي.

6. **علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:** الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط) وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي لنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم كالمياه، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي والمعيشي لتلك المنطقة أو الدولة.[44] ومما ورد ذكره نقوم بتمثيل علاقة بعض العلوم بالعلم الاقتصادي فيما يلي:

الشكل رقم (1–9): علاقة بعض العلوم بعلم الاقتصاد

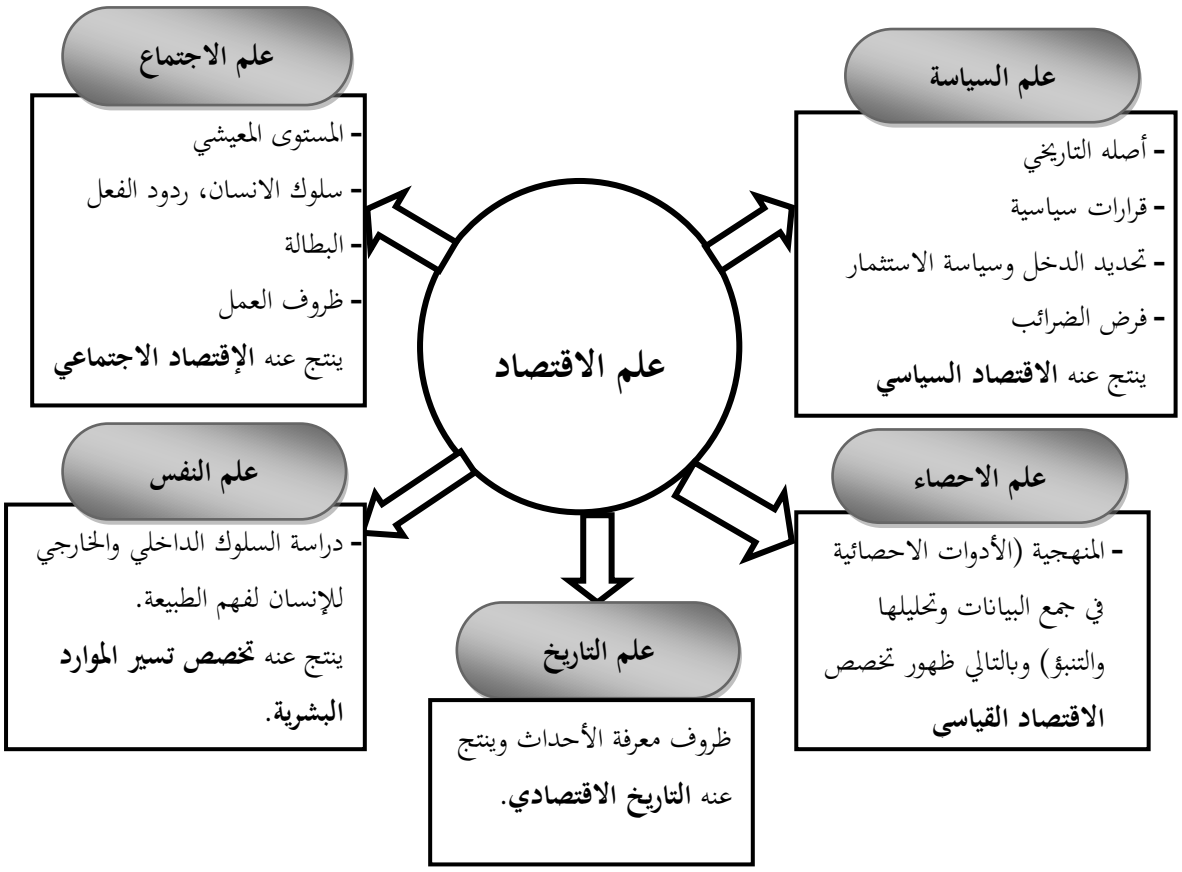

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

المبحث الثامن: فروع علم الاقتصاد (أنواع التحليل الاقتصادي)

يقسم الاقتصاديون أنواع التحليل الاقتصادي إلى فرعين رئيسين هما:[45]

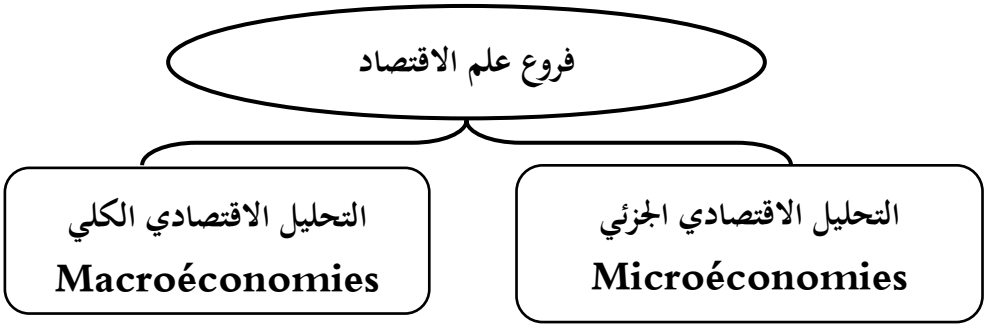

1.التحليل الاقتصادي الجزئي : يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بدراسة وتحليل سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية الصغيرة المكونة للاقتصاد القومي، فهو يتناول على حد سواء دراسة وتحليل سلوك الوحدات الاستهلاكية من أفراد أو عائلات عند طلب السلع والخدمات من جهة، وكذلك سلوك الوحدات الإنتاجية من منشآت فردية أو شركات ضخمة عند عرض ما تنتجه من سلع وخدمات من جهة اخرى. يهتم موضوع الاقتصاد الجزئي بدراسة سلوك الوحدات الفردية عند عرض ما لديهم من عناصر إنتاجية، كذلك يقوم بتحليل سلوك الوحدات الإنتاجية عند طلبهم لهذه العناصر الإنتاجية. ومن ثم فإن الاقتصاد الجزئي يتناول جانبين من

الدراسة وهما الطلب والعرض (للمستهلك والمنتج)من باب السلع والخدمات ومن باب عناصر الانتاج للسلع والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة الأدوات المساهمة في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات أو في سوق عناصر الإنتاج، أي أنه يهتم بالكيفية التي تحدد بواسطتها أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج وعائد كل عنصر، وكيفية توزيع الفرد لدخله بين احتياجاته المختلفة، وكيفية تحديد منشأة مستوى إنتاجها.حيث يكون هذا القسم والخاص بالاقتصاد الجزئي محل الدراسة في الفصل الثاني.

2.التحليل الاقتصادي الكلي : يعني التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة وتحليل المتغيرات الكلية والمكونة للاقتصاد القومي وكيفية عملها، فهو يهتم بدراسة وتحليل الاستهلاك الكلي والادخار الكلي والإنتاج الكلي والدخل القومي والمستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور والصادرات والواردات، كما يهتم أيضا بدراسة التضخم والبطالة وتحليل مسبباتها وكل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول والمجتمعات. كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية المتبعة في البلد.

نشير هنا أنا هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي حيث يعتبر الاقتصاد الجزئي قاعدة عطيات للاقتصاد الكلي، والاقتصاد الكلي هو الذي يرسم سياسة الاقتصاد الجزئي ويمكن أن نمثل كل من التحليل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي والعلاقة بينهما في التصور التالي:

الشكل رقم (1–10): يوضح العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

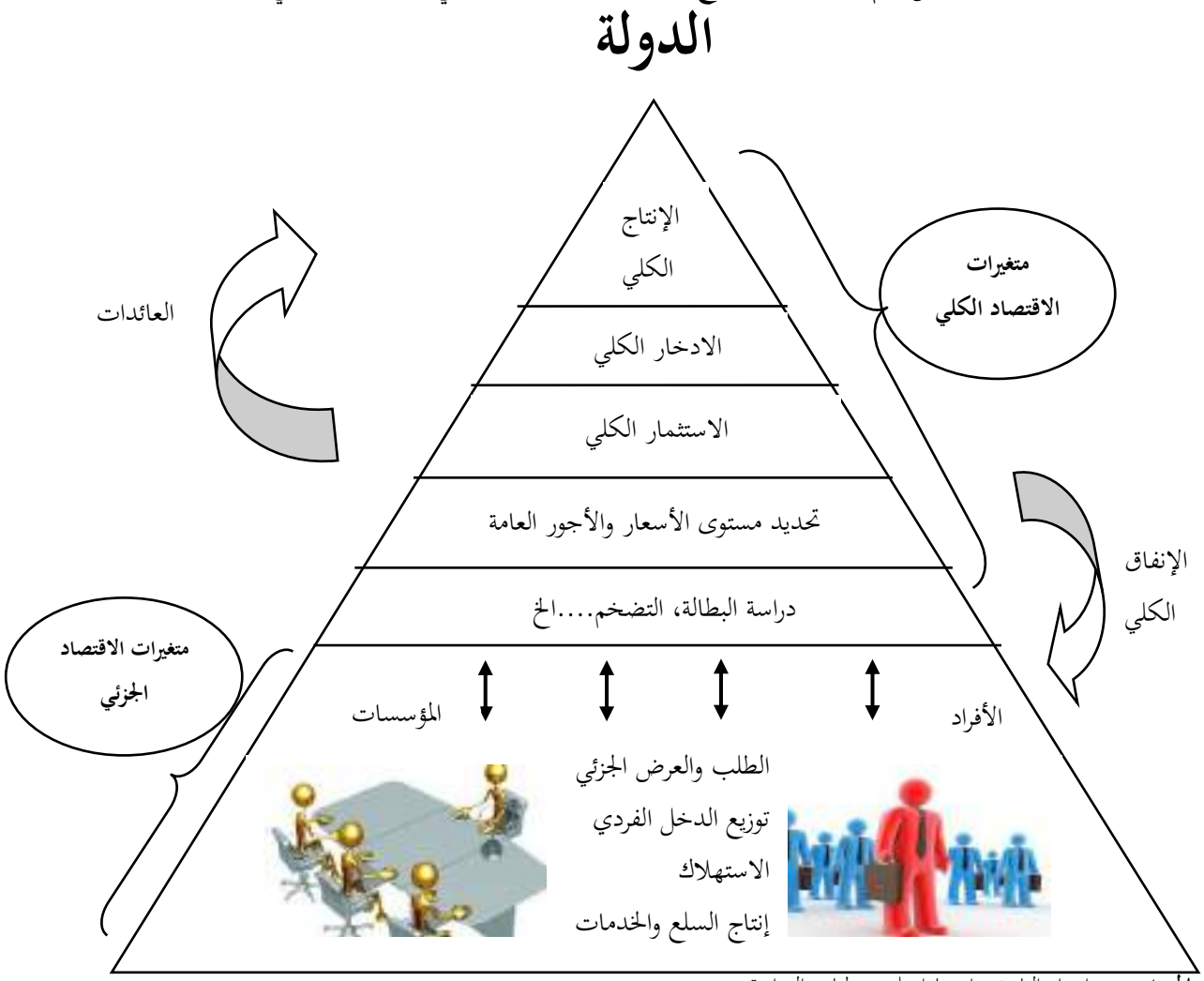

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

أسئلة الفصل الأول:

1- لماذا لقب علم الاقتصاد بالعلم الاجتماعي؟
2- لماذا ندرس علم الاقتصاد؟
3- ما هي محاور دراسة علم الاقتصاد؟
4- لخص في محور التسلسل التاريخي لتطور علم الاقتصاد من الفكر الإغريقي الى القرن الحالي؟
5- أذكر في جدول أهم أسباب ظهور، رواد، أفكار ومبادئ وسلبيات المدرسة المركتيلية؟
6- أذكر في جدول أهم أسباب ظهور، رواد، أفكار ومبادئ وسلبيات المدرسة الطبيعية؟
7- أذكر في جدول أهم أسباب ظهور، رواد، أفكار ومبادئ وسلبيات المدرسة الكلاسيكية؟
8- أذكر في جدول أهم أسباب ظهور، رواد، أفكار ومبادئ وسلبيات المدرسة النيوكلاسيكية؟
9- أذكر في جدول أهم أسباب ظهور، رواد، أفكار ومبادئ وسلبيات المدرسة الكينزية؟
10- ما هو الفرق بين الفكر الكينزي والفكر النيوكينزي؟
11- أشرح العلاقة المزدوجة بين علم الاقتصاد وعلم السياسي؟
12- ما أهمية علم الجغرافيا في علم الاقتصاد؟
13- ماذا ينجر عن تزاوج علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى؟
14- في ماذا تكمن علاقة الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي؟

مراجع الفصل الأول :

[1] محمد أحمد السريتي، "**أسس علم الاقتصاد**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص ص 16-18.

[2] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, **" Economie "**, traduit par Françoise Larbre et Alain Thomazo, Economica, 18 Edition, 2005, Paris, P4.

[3] فتح الله ولعلو "**الاقتصاد السياسي**"، مدخل الدراسات الاقتصادية، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص23. نقلا عن إبراهيم بولمكاحل، "**سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي**"، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015.

[4] مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص12، بتصرف.

[5] المرجع نفسه، ص13، بتصرف.

[6]John Sloman,**" Principes d'économie"**, édition française dirigée par prtick Cohendet, France, 2008 ,pp 8-9, texte adapté.

[7] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, p7, texte adapté.

[8] محمد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص32. نقلا عن إبراهيم بولمكاحل، "**سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي**"، جامعة قسنطينة، الجزائر، عام.

[9] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص16، بتصرف.

[10] MAHDJOUBI Nour Elhouda, et al,» **Impact du Systéme de Management Environnemental, selon ISO14001, sur la performance environnemental de la compagnie pétroliére Algérienne Sonatrach -Cas de l'unité de traitement de Brut Sud (UTBS) Hassi-Messaoud"**, Revue des Sciences Humaines, U niversite BISKRA, ALGERIE, N°46, 2017. P17.

[11] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15، بتصرف.

[12]محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص30،29، بتصرف.

[13] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, p8, texte adapté .

[14] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 233، بتصرف.

[15] Essai sur la Nature du commerce en Général, 1776

[16] سعيد النجار **"تاريخ الفكر الاقتصادي"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1973، ص ص 14-15، بتصرف

[17] Françoise VASSELIN, **" Economie Générale Microéconomique –Macroéconomique**", Edition ESKA, 5eme Edition, 2014, pp :61-62.

[18] سعيد النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14-15، بتصرف.

[19] المرجع نفسه، ص 16، بتصرف.

[20] نور إسماعيل الهواري، "**مبادئ علم الاقتصاد السياسي**"، دون دار النشر، مصر ، 1997.

[21] سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-13، بتصرف.

[22] فليح حسن خلف، "**المدخل إلى الاقتصاد**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص8، بتصرف.

[23] Françoise VASSELIN, Idem, p62, texte adapté.

[24] نور إسماعيل الهواري، **مبادئ علم الاقتصاد السياسي**، دون دار النشر، مصر ، 1997.

[25] Françoise VASSELIN, Idem, texte adapté, p63.

[26] وسام ملاك، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2011، ص ص 46،55.

[27] نفس المرجع.

[28] من إعداد الباحثين اعتمادا على:

وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 97، بتصرف.

Françoise VASSELIN, Idem, texte adapté, p64.

[29] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-136.

[30] Françoise VASSELIN, Idem, p66.

[31] Françoise VASSELIN, Idem, p67.

[32] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-107.

[33] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 135

[34]أحمد توفيق بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص ص63-64.

[35] أحمد توفيق بورحلي، "**مطبوعة محاضرات مدخل الاقتصاد**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، ص 62

[36] من إعداد الباحثين اعتمادا على

Ridha CHKOUNDALI**, "Cours introduction à l'économie, Institut Supérieur de Gestion",** Université de Tunis, 2006, pp 61-65.

[37] أحمد توفيق بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-68.

[38] Ridha CHKOUNDALI, Idem, pp 61-65.

[39] أحمد توفيق بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68.

[40]**-** Françoise VASSELIN, Idem, p -76

[41] عبد اللطيف بن أشنهو، "**مدخل إلى الاقتصاد السياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر ،2003، ص ص 426-428، بتصرف .

[42]محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص17،16.

[43]محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ، ص ص19، 21.

[44] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص24.

[45] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, texte adapté, pp4-5.

الفصل الثاني
مدخل إلى الاقتصاد الجزئي

الفصل الثاني: مدخل إلى الاقتصاد الجزئي

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادرا على فهم مايلي:

تمهيد

المبحث الأول: دراسة وتحليل الطلب.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل العرض.

المبحث الثالث: توازن السوق.

المبحث الرابع: دراسة وتحليل مرونات الطلب والعرض.

المبحث الخامس: دراسة سلوك المستهلك.

المبحث السادس: تحليل الإنتاج والتكاليف.

أسئلة الفصل الثاني.

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزئي أساس مكونات الاقتصاد الكلي، فبعدما تعرفنا في الفصل الأول على مختلف المصطلحات الأساسية في الاقتصاد، نقوم الآن بعرض أهم مكونات الاقتصاد الجزئي والمتمثلة في: دراسة وتحليل الطلب، دراسة وتحليل العرض، توازن السوق، دراسة وتحليل مرونات الطلب والعرض، دراسة سلوك المستهلك وتحليل الإنتاج والتكاليف.

المبحث الأول: دراسة وتحليل الطلب

يعتبر طلب المستهلك أحد اهم محددات السوق، حيث نستعرض في هذا العنوان كل من: تعريف الطلب، محددات الطلب، دالة الطلب فيما يلي:

1. تعريف الطلب: وردت هناك عدة تعريفات للطلب على سلعة أو خدمة ما، حيث نعرض أهما فيما يلي:

التعريف الأول: هو "الكمية من تلك السلعة أو الخدمة التي يرغب المستهلكون في شراءها ولهم المقدرة المالية على الشراء بالسعر السائد في سوق معينة خلال فترة زمنية محددة"[1].

التعريف الثاني: هو " رغبة المستهلك في شراء سلعة ما والمعززة بالقدرة المالية على الشراء بهدف تلبية الحاجات والرغبة أي تكون القدرة المالية مقرونة بالرغبة في إنفاق ذلك المورد المالي" [2].

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن شروط وخصائص الطلب تتمثل في النقاط التالية[3]:

1- أن تكون الرغبة في شراء السلعة مدعمة بقوة شرائية (أي النقود)، أي يكون الطلب على السلعة (طلب فعال)، أما مجرد الأماني والرغبات غير المصحوبة بالقوة الشرائية لا تعتبر طلب على السلعة. فالطلب الفعال هو الطلب المصحوب بالرغبة والقدرة على الشراء؛

2- يُقاس الطلب على أي سلعة بفترة زمنية معينة، فمثلاً قد تكون هذه الفترة يوماً، فيكون الطلب يومي، أو قد تكون اسبوع فنقول الطلب الأسبوعي أو الطلب الشهري، وهكذا؛

3- نفترض بقاء متغيرات الطلب على حالها، لكي يكون التغير في الكمية المطلوبة راجعا للتغير في ثمن السلعة x. أي انه رياضيا دالة الطلب تكون بدلالة متغير سعر السلعة نفسها x.

2. محددات الطلب : يقصد بها العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة أو خدمة معينة، أو العوامل التي بتغيرها يتغير الطلب، أو هي العوامل التي تتسبب في تغير الطلب على سلعة أو خدمة معينة. وأهم هذه العوامل هي[4]:

1.2 سعر السلعة نفسها: توجد علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها حيث أن الزيادة في السعر تقلل الطلب على السلعة. وانخفاض سعر السلعة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها.

2.2 أسعار السلع المكملة: السلع المكملة هي السلع التي تستخدم معا أو تكمل بعضها البعض من أجل إشباع حاجة معينة لدى المستهلك، فالعلاقة بين الطلب على السلعة وسعر السلعة المكملة لها علاقة عكسية. فمثلا (الشاي والسكر) أو (السيارة والوقود) هم سلعا مكملة، فانخفاض اسعار السيارات يساعد على زيادة الطلب على السيارات والذي بدوره يتطلب زيادة الطلب على الوقود لكي يستخدم كمكمل للسيارات.

3.2 أسعار السلع البديلة: السلع البديلة هي السلع التي تتنافس على إشباع حاجة معينة لدى المستهلك، فالعلاقة بين الطلب على السلعة وسعر السلعة البديلة لها علاقة طردية، فكلما زادت أسعار السلع البديلة زادت الكمية المطلوبة من السلعة، والعكس صحيح. مثل الشاي والقهوة.

4.2 الدخل المتوسط للمستهلكين: العلاقة بين طلب سلعة طبيعية ومستوى دخل المستهلك علاقة مباشرة، حيث أن زيادة الدخل تمكن المستهلك من زيادة استهلاكه للسلع الطبيعية كما تمكنه من زيادة شراء سلع جديدة لم يكن بمقدوره شرائها من قبل والعكس صحيح. (سلع عادية وسلع فاخرة).

5.2 ذوق المستهلك: فيما يتعلق بذوق المستهلك فتغير ذوق المستهلك ناحية سلعة معينة سيزيد من الطلب عليها كما أن تغير ذوق المستهلك ضد سلعة معينة سيقلل من الطلب عليه. مثلاً إذا أصبح المستهلك يحب الحلوى بدرجة أكبر من ذي قبل، يؤدي هذا إلى شراء الفرد لكميات أكبر عما كان يشتريه. أما إذا حدث وكره المستهلك طعم الحلوى فإن الكميات التي يطلبها منها ستقل.

6.2 توقعات المستهلك: فيما يخص توقعات المستهلك فإن توقعات ارتفاع الأسعار في المستقبل للسلعة (x) سيزيد من الطلب عليها، كما أن توقعات انخفاض الأسعار سيقلل من الطلب في الفترة الحالية. مثلاً قبيل عيد الاضحى يتوقع الناس ارتفاع أسعار غنم الاضاحي فيزيد الطلب على الغنم من قبل التجار والأفراد، أيضاً قبيل شهر رمضان يتوقع الناس أيضا أن يرتفع سعر السكر والتمر فيقومون بشراء ما يحتاجونه من السكر والتمر مما يزيد من الطلب عليه، والعكس صحيح، وعليه فهناك علاقة عكسية بين توقعات المستهلكين والطلب على السلعة.

7.2 الإنفاق على الدعاية والإعلان والإشهار: زيادة الإنفاق على الدعاية والإعلان يقدم السلعة للمستهلكين ويرغبهم فيها ويزيد من الطلب عليها. فالعلاقة بين الإنفاق على الدعاية والإعلان والطلب على السلعة علاقة مباشرة وطردية.

8.2 عدد المستهلكتين: توجد علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من كل سلعة وعدد المستهلكين لتلك السلعة، حيث تزداد الكمية المطلوبة من كل سلعة كلما زاد عدد المستهلكين لتلك السلعة وتنخفض الكمية المطلوبة من كل سلعة كلما انخفض عدد المستهلكين لتلك السلعة، [يعتمد عدد المستهلكين بصفة أساسية على حجم السكان، حيث أن الزيادة في عدد السكان يتوقع أن تؤدي للزيادة في عدد المستهلكين كما أن الانخفاض في حجم السكان يتوقع أن يقود للانخفاض في حجم المستهلكين]. [يعتمد حجم السكان على معدلات التغير في حجم السكان والذي بدوره يعتمد على عوامل ديموغرافية مثل معدلات الهجرة ومعدلات المواليد والوفيات وغيرها].

بالإضافة للعوامل السابقة الذكر نجد أن الطلب على بعض السلع يتأثر بعوامل خاصة مثل العوامل المناخية والاجتماعية. مثلاً الطلب على المشروبات الباردة يتأثر بدرجة الحرارة، حيث يزداد الطلب عليه في فصل الصيف وينخفض عليه في فصل الشتاء.

حيث نوضح محددات الطلب على السلعة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–1): يوضح محددات الطلب على السلعة

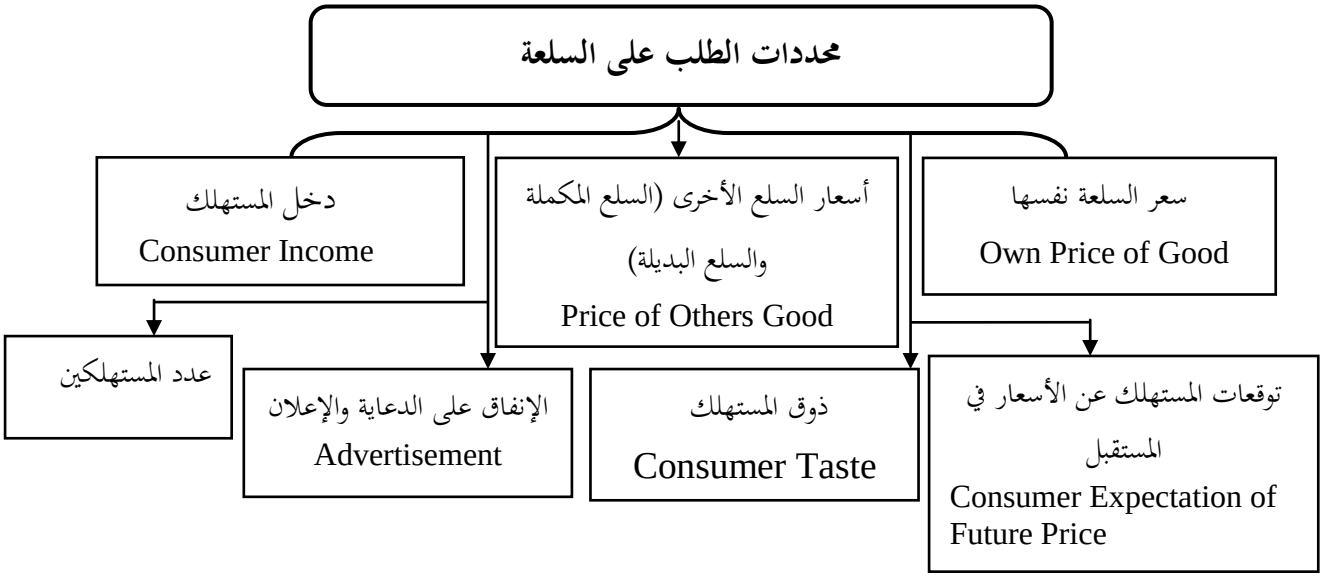

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

ومما سبق شرحه لمختلف محددات كمية الطلب على السلعة x نستنتج أن هناك عوامل ذو علاقة طردية و مباشرة مع كمية الطلب وعوامل ذو علاقة عكسية مع كمية الطلب والتي نمثلها في تصور الشكل التالي:

الشكل رقم (2–2): يوضح علاقة محددات الطلب على السلعة

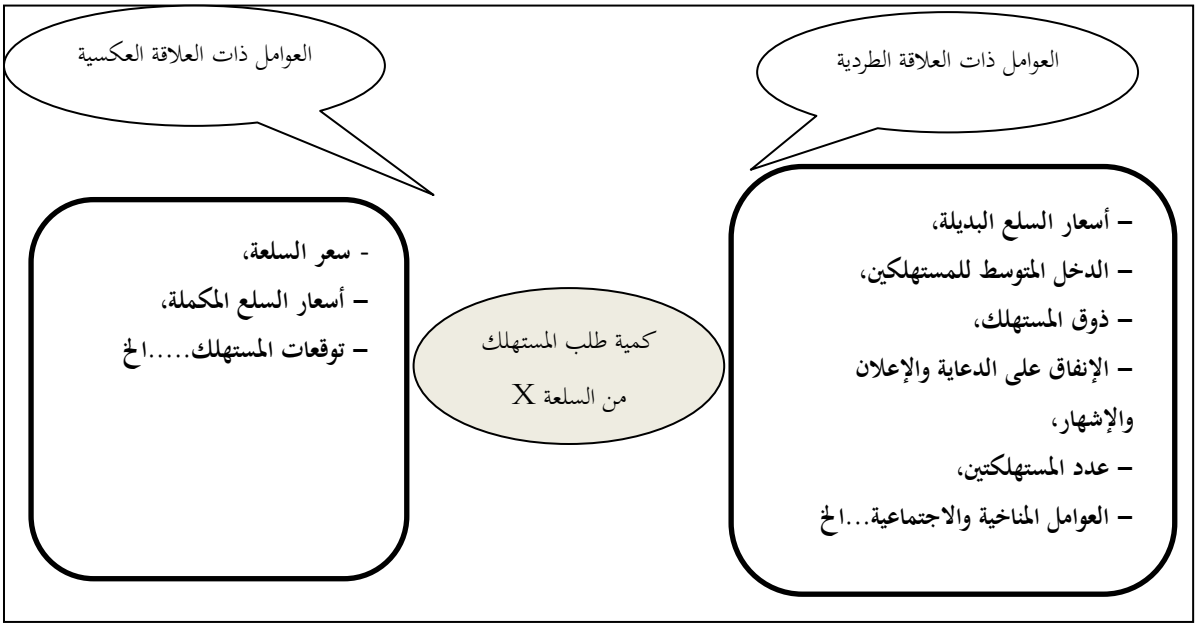

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

3.دالة الطلب: هي علاقة دالية بين الكمية المطلوبة من السلعة (متغير تابع) وثمن السلعة وأثمان السلع المرتبطة بها (البديلة والمكملة لها)، وذوق ودخل المستهلك (متغيرات مستقلة)، وتعرف العلاقة الدالية بأنها علاقة بين متغير تابع ومتغير أخر أو مجموعة من المتغيرات المستقلة. حيث نكتب العلاقة بين الطلب والعوامل المؤثرة فيه السابقة الذكر على النحو المبين أدناه[5]:

$$Q_{d_x} = f\left(P_x, P_R, Y, T, E, A, N\right)$$

حيث Q_{dx} تشير للكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة، P_x سعر السلعة نفسها، P_R أسعار السلع البديلة أو المكملة، Y دخل المستهلك، T ذوق المستهلك، E توقعات المستهلكين لتغيرات الأسعار في المستقبل، A الإنفاق على الدعاية والإعلان، N عدد المستهلكين.

وبالرغم من أهمية كل العوامل السابقة الذكر بالنسبة للطلب الفردي أو طلب المستهلك وطلب السوق إلا أن سعر السلعة نفسها يعُتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب.حيث يحللون الاقتصاديون العلاقة بين الطلب على السلعة وسعرها بإفتراض ثبات العوامل الأخرى. وتكتب بالشكل التالي:

$$Q_{d_x} = f\left(P_x\right) + Y$$

1.3 قانون الطلب: يوضح قانون الطلب، وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة (متغير تابع) وثمن السلعة (متغير مستقل) وينص على أن كلما زاد ثمن السلعة انخفضت الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

2.3 جدول ومنحنى الطلب: يوضح جدول الطلب الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند سلسلة مختارة من الأسعار، كما يوضح منحنى الطلب التمثيل البياني لهذا الجدول[6]:

جدول رقم (2–1): يوضح الطلب بالنسبة للسلعة X

سعر السلعة X (دينار للوحدة الواحدة)	الطلب على السلعة X
1	30
2	20
3	10
4	0

يوضح الجدول رقم (**2–1**) العلاقة العكسية بين طلب المستهلك وسعر السلعة. حيث أن الكمية المطلوبة من السلعة x هو 30 وحدة عندما يكون سعر الوحدة 1 دينار، وتنخفض هذه الكمية إلى 20 وحدة عندما يرتفع السعر إلى 2 دينار، ويصبح الطلب 10 وحدات عندما يرتفع السعر إلى 3 دينار وتقل الكمية المطلوبة إلى الصفر عندما يكون السعر 4 دينار.

العلاقة أعلاه يمكن تمثيلها بصورة أنسب باستخدام المنحنيات. حيث يتم تمثيل سعر السلعة x على المحور العمودي والكمية المطلوبة من السلعة x على المحور الأفقي، والخط المستقيم D هو منحنى الطلب فهو يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة x وسعرها باعتبار ثبات العوامل الأخرى.

الشكل رقم (2–3): يوضح الطلب بالنسبة للسلعة X

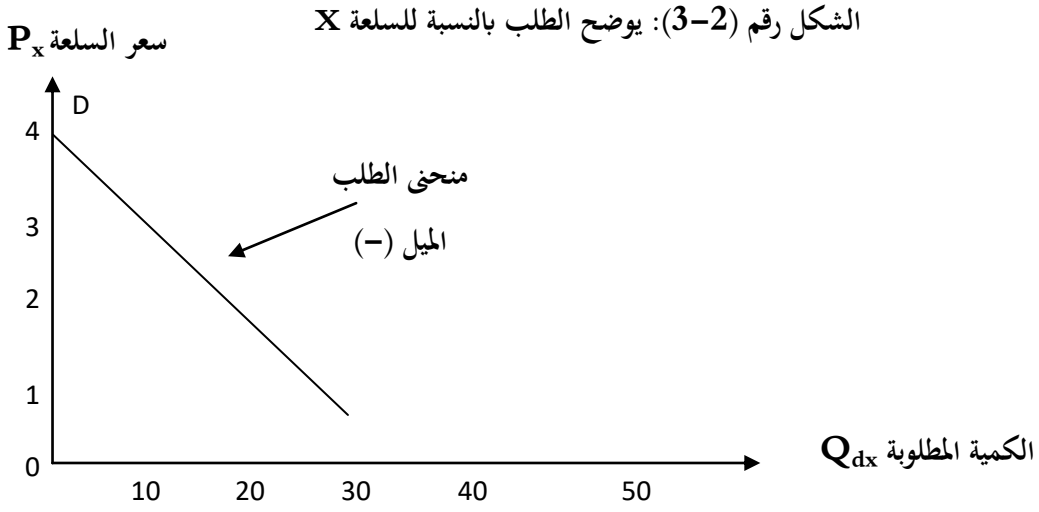

الشكل رقم (**2–3**) يوضح أن منحنى الطلب على السلعة X هو خط مستقيم سالب الميل حيث ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين ليوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة X وسعرها، بإفتراض ثبات العوامل الأخرى.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل العرض

بعدما تعرضنا إلى الجزء الأول للسوق ألا وهو الطلب و كل ما يمس محددات سوق، نقوم الآن بالتعرف على الجزء الثاني للسوق ألا وهو عرض المنتج، وذلك بدراسة كل من تعريف العرض، محددات العرض، دالة العرض، قانون ومنحنى العرض كالأتي.

1.تعريف العرض: يعرف عرض السلعة على أنه "الكمية من السلعة أو الخدمة التي ترغب المنشأة في بيعها ولها القدرة على تقديمها للبيع بالسعر السائد في سوق معينة خلال فترة زمنية معينة"[7]. كما هو الحال بالنسبة للطلب فإن مجرد الرغبة في تقديم السلعة للبيع لا يعتبر عرضاً إلا إذا توفرت للمنشأة (مؤسسة، شركة، منظمة) أو الفرد المقدرة على تقديم هذه السلعة للسوق، فالرغبة والمقدرة هما الركنان الأساسيان للعرض.

التمييز بين مفهوم العرض والإنتاج يختلف مفهوم العرض عن الإنتاج في أن مفهوم الإنتاج واسع يشمل جميع الكميات المنتجة أو المتحققة من نشاط إنتاجي معين، بينما مفهوم العرض يقتصر على الكمية من الإنتاج التي ترغب المنشأة في بيعها. مثلاً قد يكون إجمالي الإنتاج 100 وحدة من الذرة لكن العرض يساوي 40 وحدة.

2. محددات العرض: يتوقف عرض السلعة (X) على مجموعة من العوامل شأنها شأن الطلب ونعرض فيما يلي أهم هذه العوامل[8]:

1.2 سعر السلعة نفسها:كلما زاد سعر السلعة باعتبار ثبات تكاليف إنتاجها على حالها، كلما زادت الأرباح الناتجة عن عرض هذه السلعة وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة عرضها، وعلى العكس من ذلك انخفاض سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتحققة من إنتاج هذه السلعة وذلك يقود إلى انخفاض عرضها، فالعلاقة بين سعر السلعة وعرضها علاقة طردية.

2.2 اسعار السلع الأخرى: يقصد بالسلع الأخرى، السلع المنافسة للسلعة في عملية الإنتاج، حيث توجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من كل سلعة وأسعار السلع الأخرى.

إذا ارتفع سعر سلعة ما مثلاً Y وبقي سعر السلعة X على حالها فإن المنتجون سيتحولون من إنتاج السلعة X إلى إنتاج السلعة Y وبالتالي يقل عرض السلعة X. أما بالنسبة للسلع المكملة فهي ذو علاقة طردية مع عرض السلعة نفسها.

3.2 اسعار عوامل الإنتاج: إذا ارتفعت أسعار مدخلات الإنتاج (عوامل الإنتاج) المستخدمة لإنتاج سلعةٍ ما. فهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي يقلل من الإنتاج ثم العرض. وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت أسعار مدخلات الإنتاج فهذا سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ويزيد الربح المتحقق من إنتاج هذه السلعة وبالتالي يزيد عرض السلعة. أما إذا ارتفع سعر واحدة من مدخلات الإنتاج (مثلاً العمالة) فسيتحول المنتجون من إنتاج السلع التي تحتاج إلى عمالة كثيفة إلى إنتاج سلع أخرى لا تحتاج إلى عمالة كثيفة، وهكذا.

4.2 التكنولوجيا: الكمية المعروضة من السلعة دالة في درجة التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية، وهذه العلاقة علاقة طردية. فكلما زادت درجة الاعتماد على استخدام التكنولوجيا العالية في الإنتاج، زادت كمية المعروضة من السلعة، وكلما انخفضت درجة الاعتماد على استخدام التكنولوجيا انخفضت الكمية المعروضة من السلعة .

5.2 توقعات المنتج: إذا توقع المنتج زيادة اسعار سلعةٍ ما في المستقبل سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج من هذه السلعة وزيادة المعروض منها في المستقبل، والعكس صحيح.

6.2 العوامل المناخية: السلع الزراعية تتأثر إلى حدٍ كبير بالأحوال المناخية، فإذا ما كانت الأحوال المناخية ملائمة لإنتاج سلعةٍ ما سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج ثم زيادة المعروض من هذه السلعة. مثلاً إذا صادف توقع فصل الشتاء بارداً في منطقة زراعية للقمح سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية فيزيد من عرض القمح، والعكس صحيح.

7.2 عدد المنتجين: تعتبر العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وعدد المنتجين علاقة طردية، فكلما زاد عدد المنتجين والبائعين زادت الكمية المعروضة من السلعة، وكلما انخفض عدد المنتجين والبائعين انخفضت الكمية المعروضة من السلعة.

8.2 السياسات الحكومية: الكمية المعروضة من السلعة تتأثر بالسياسات الحكومية (الضرائب، الدعم، الرسوم الجمركية الإعانات ....الخ).

- العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وفرض الضرائب علاقة عكسية فإذا زادت نسبة ضرائب الأرباح التجارية والصناعية دفعت بالمنتجين إل تقليل كمية الانتاج مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة من السلعة، وكلما انخفضت نسبة الضرائب زادت الكمية المعروضة من السلعة.

- العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة ومقدار الدعم المقدم من الحكومة لدعم الصناعة وإنتاج هذه السلعة علاقة طردية، فزيادة مقدار الدعم يشجع المنتجين على انتاج كميات أكبر والاستفادة من الدعم المقدم من الحكومة، مما يؤدي الى زيادة كميات المعروضة من السلعة، والعكس صحيح.

- العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة والتعريفة الجمركية علاقة عكسية فإذا زادت التعريفة الجمركية على الواردات أدى ذلك إلى ارتفاع نفقة انتاج السلعة وبالتالي انخفاض الكمية المعروضة منها، وعلى العكس إذا انخفضت التعريفة الجمركية أدت إلى تقليل نفقة إنتاج السلعة وبالتالي زيادة الكمية المعروضة منها.

حيث نعرض في الشكل الموالي محددات عرض السلعة:

الشكل رقم (2–4): يوضح محددات عرض السلعة

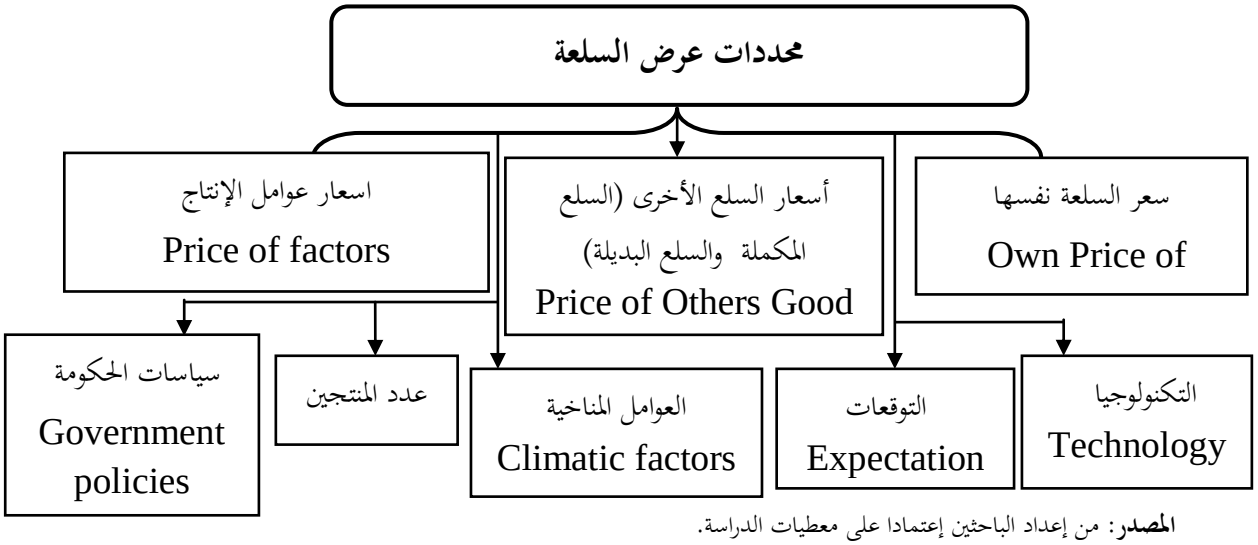

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الدراسة.

ومما سبق شرحه لمختلف محددات عرض السلعة X نستنتج أن هناك عوامل ذو علاقة طردية و مباشرة مع كمية العرض وعوامل ذو علاقة عكسية مع كمية العرض والتي نمثلها في تصور الشكل التالي:

الشكل رقم (2–5): يوضح علاقة محددات العرض على السلعة

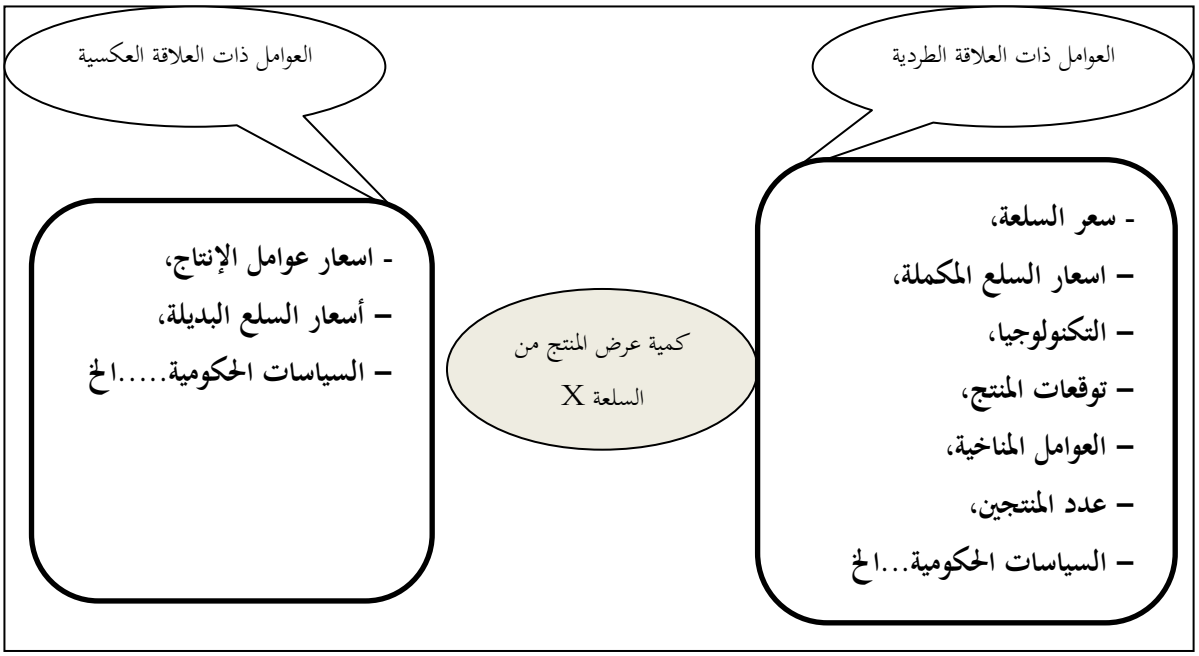

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الدراسة.

3.دالة العرض: هي علاقة دالية بين الكمية المعروضة من السلعة (متغير تابع) وثمن السلعة وأثمان السلع المرتبطة بها (البديلة والمكملة لها) وأثمان عناصر الانتاج والتكنولوجيا وعدد المنتجين السياسات الحكومية (متغيرات مستقلة)،وتعرف العلاقة الدالية بأنها علاقة بين متغير تابع ومتغير أخر أو مجموعة من المتغيرات المستقلة. وهي تمثل قدرة المنتج على إنتاج السلعة وبيعها في السوق.

نكتب العلاقة بين العرض والعوامل المؤثرة فيه، في شكل دالة وذلك على النحو المبين أدناه[9]:

$$S_{QX} = f\left(P_X , P_B, P_F, T, E, Z, N, G \right)$$

حيث S_{Qx} تشير للكمية المعروضة من السلعة محل الدراسة، (P_X) سعر السلعة نفسها، (P_B) أسعار السلع البديلة أو المكملة، (P_f) اسعار عناصر الإنتاج، (T) التكنولوجيا، (E)التوقعات، (Z) الأحوال المناخية، N عدد المنتجين، G السياسات الحكومية.

1.3 قانون العرض: يوضح قانون العرض العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة (متغير تابع) وثمن السلعة (متغير مستقل) وينص على العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة (كمتغير تابع) وثمن السلعة (متغير مستقل) علاقة طردية، فكلما زاد ثمن السلعة زادت الكمية المعروضة منها، والعكس صحيح.

2.3 جدول ومنحنى العرض: يعتبر سعر السلعة نفسها من أهم العوامل المؤثرة في العرض، لذلك نفترض أن كل العوامل المؤثرة في العرض ثابتة على حالها والعامل الوحيد الذي يتغير هو سعر السلعة، نوضح هذه العلاقة بالنسبة للسلعة X في الجدول والمنحنى التالين[10]:

جدول رقم(2–2): يوضح العرض للسلعة X

الكمية المعروضة من السلعة X	سعر السلعة X
0	1
100	2
200	3
400	4
500	5
700	6

نمثل العلاقة بين سعر السلعة X والكمية المعروضة بيانياً في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–6): يوضح تمثيل منحنى العرض

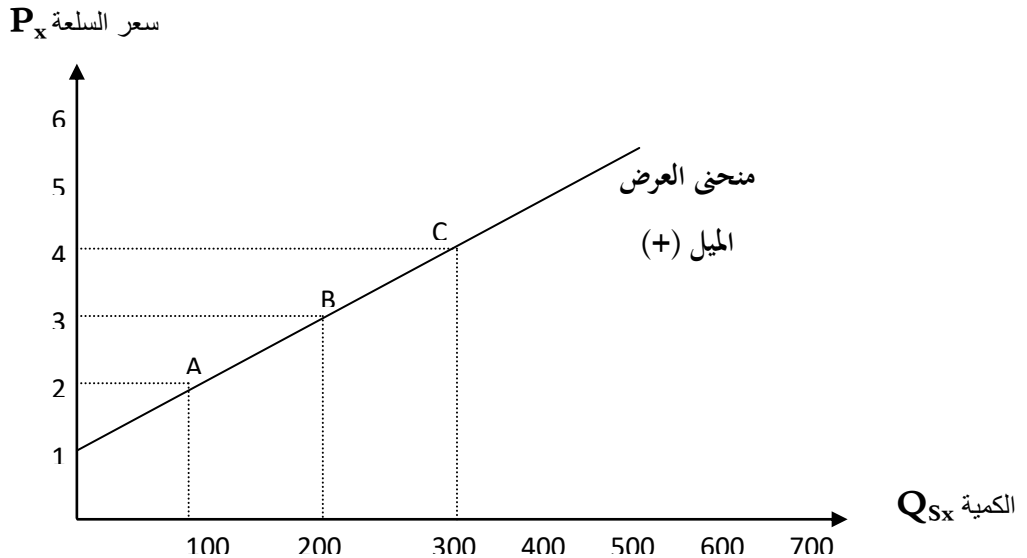

كما هو موضح من الشكل (**2–6**) فإن منحنى العرض يوضح العلاقة بين سعر السلعة X والكميات التي يرغب في عرضها المنتج عند مختلف الأسعار وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. يتضح من نفس الشكل أن العلاقة بين سعر السلعة X والكمية المعروضة منها علاقة مباشرة ومنحنى العرض موجب الميل فهو يصعد إلى أعلى من الشمال إلى اليمين.

المبحث الثالث: السوق (توازن، أنواع وأشكال) :

بعد دراسة الطلب والعرض واللذان يعتبران مكونات السوق نأتي الآن الى التعرف على تعريف السوق، أنواعها و أشكالها.

1. تعريف السوق: تواردت هناك عدة تعريفات للسوق تختلف بحسب المفكرين الاقتصاديين وبحسب النمط النظام الاقتصادي الوارد (نظام الراس مالي، نظام اللبيرالي، نظام الاشتراكي).

التعريف الأول: عرفه للاقتصادي **Paul Samuelson** على انه " هو ميكانيزم أين يتلقى كل من المشتريين والبائعين في تحديد أسعار التبادل للسلع والخدمات"[11].

حيث يؤكد "**ساموسلسون**" أن السوق في النظام الرأسمالي هو المكان الذي يجيب على الأسئلة الثلاثة للمشكلة الاقتصادية (**ماذا ننتج ؟، كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟**)

التعريف الثاني: "سوق السلع أو الخدمات هو مكان تلاقي الطلب أو العرض والتي تنتهي بسعر وكمية معروضة في حالة التوازن"[12]

التعريف الثالث: "هو مكان يجتمع فيه البائعين والمشترين لسلعة معينة" .أما بلغة الاقتصاد فإن السوق عبارة عن إطار يشمل على مجموعة من المشترين والبائعين بينهم اتصال وثيق ويمكن إجراء تبادل بينهم دون قيود[13].

2. توازن سوق الطلب والعرض: يمثل سعر التوازن سعر السلعة القادر على دفعها المستهلك في السوق مقابل سعر السلعة المعروضة من طرف المنتج، ويسمى هذا السعر **بسعر التوازن** حيث لا يتغير سلوك المستهلك ولا سلوك المنتج في نقطة التوازن[14].

بعد أن تعرضنا على كل من الطلب والعرض ، نقوم الأن بدمج الطرفية وذلك بهدف دراسة توازن السوق وعرض توازن السوق وفق الكمية المطلوبة والمعروضة في الجدول والمنحنى المواليين[15]، والذي يبين الكميات المطلوبة والمعروضة من السكر عند سلسلة مختارة من الأسعار.

جدول رقم(2–3): يوضح توازن السوق

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
1	140	5
2	120	25
3	100	45
4	80	80
5	60	105
6	40	130
7	20	155

يتضح من الجدول رقم (**2–3**) أنه عند السعر واحد دينار فإن الكمية المطلوبة تساوي 140 للوحدة بينما الكمية المعروضة تساوي 5 وحدات وبالتالي فإن سوق السكر يعاني من فائض في الطلب أو نقص في العرض قدره 135 وحدة، وعند السعر 2 دينار فإن الكمية المطلوبة تفوق الكمية المعروضة بـ 95 للوحدة فهو يمثل فائض طلب ويستمر الحال كذلك إلى أن يصل السعر 4 دينار عند الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة .وبالتالي فإن سوق السلعة سيكون في حالة توازن، عند السعر 5 دينار فإن سوق السكر يعاني من فائض في العرض قدره 45 وحدة، وهكذا يستمر السوق في تسجيل فائض في العرض إلى أن يبلغ 135 وحدة وذلك عند السعر 7 دينار. حيث نمثل المعطيات الواردة في الجدول رقم(**2–3**) بيانياً في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–7): يوضح تمثيل منحنى توازن السوق

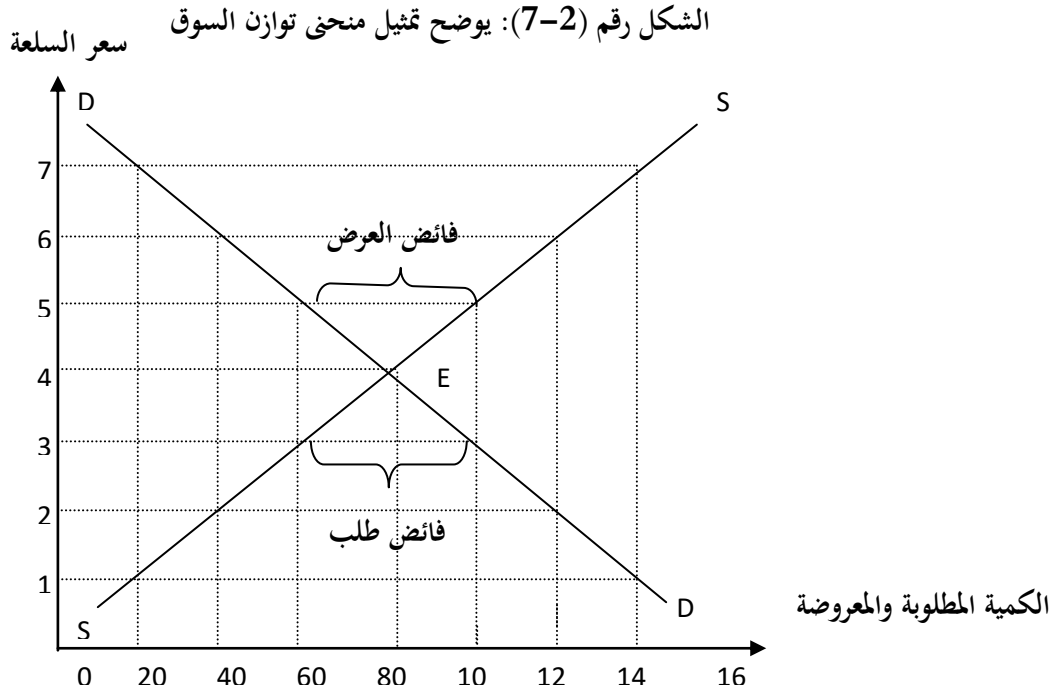

يوضح الشكل (2-7) تحقق توازن عند نقطة تقاطع منحنى العرض SS مع منحنى الطلب DD عند النقطة E احداثياتها (4.80) وتمثل هذه النقطة التعادل بين قوى العرض والطلب أي ما يسمى بـ (توازن السوق).

3.أنواع الأسواق: بالنظر إلى الطبيعة الاقتصادية وإلى عوامل الإنتاج لما يعرض في السوق نجد ثلاثة أنواع من الأسواق وهي سوق السلع والخدمات، سوق العمل والسوق المالية والتي نعرضها في الأتي:[16]

1.3 سوق السلع والخدمات: يتم في هذه السوق تداول السلع والخدمات أي ما يعرف بالتداول السلعي وهو الحركة المتواصلة للسلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك. إن سوق السلع والخدمات غير محدد بنطاق معين. فالتداول يتم في مناطق جغرافية مختلفة، فأحيانًا يكون التداول في الإطار الوطني و يعبر عنه بحركة التجارة الداخلية وأحيانًا يتم التداول في إطار دولي ويعبر عنه بحركة التجارة الخارجية.

2.3 سوق العمل: ويعرف باسم سوق اليد العاملة حيث لدينا من جهة الأفراد الذين يعرضون قوة عملهم (ذهني أو عضلي) وأصحاب المؤسسات التي يطلبونها. إن هذا السوق غير محدد بمكان معين ولكن يخضع للتنظيم من طرف الدولة أو هيئات تحاول التوفيق بين طلبات العمل التي يقدمها الأفراد وعروض العمل التي تقدمها المؤسسات مثل الوكالة الوطنية للشغل. كما أن الجرائد والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى، كالإنترنت تساهم كثيرًا في التقريب بين طالبي العمل والمؤسسات، فهي تلعب دورًا إعلاميًا في هذه السوق.

3.3 السوق المالية: هو سوق رؤوس الأموال حيث يتم فيه خلق وتداول الأصول المالية طويلة الأجل. ويأتي عرض هذه الأموال من جانب أولئك الذين يريدون توظيف أموالهم لأجل طويل، أما الطلب فيأتي من أولئك الذين يريدون استخدامها في استثمارات طويلة الأجل .إن نطاق السوق المالي هو الجهاز المصرفي و المالي. وينقسم سوق رأس المال إلى قسمين:

– **السوق الأولي** : ويتم فيه تداول الإصدارات الجديدة مثل منح القروض والمساهمة في رؤوس أموال المشروعات خاصة منها شركات المساهمة عن طريق شراء الأسهم والسندات التي طرحت للاكتتاب لأول مرة.

– **السوق الثانوي** :تمثل العمليات على الأوراق المالية (الأسهم والسندات) الجانب الأكبر من المعاملات في السوق المالي حيث يتم فيها شراء وبيع الأسهم و السندات التي طرحت في السوق الأولي. وتعد البورصة واجهة السوق المالي.

ومما ورد نقوم بعرض شكل خاص بنظام سوق العرض والطلب لحل الأسئلة الاقتصادية الثلاثة وفق تصور Paul A.SAMUELSON[17].

الشكل رقم (2–8): نظام سوق العرض والطلب لحل الأسئلة الاقتصادية الثلاثة

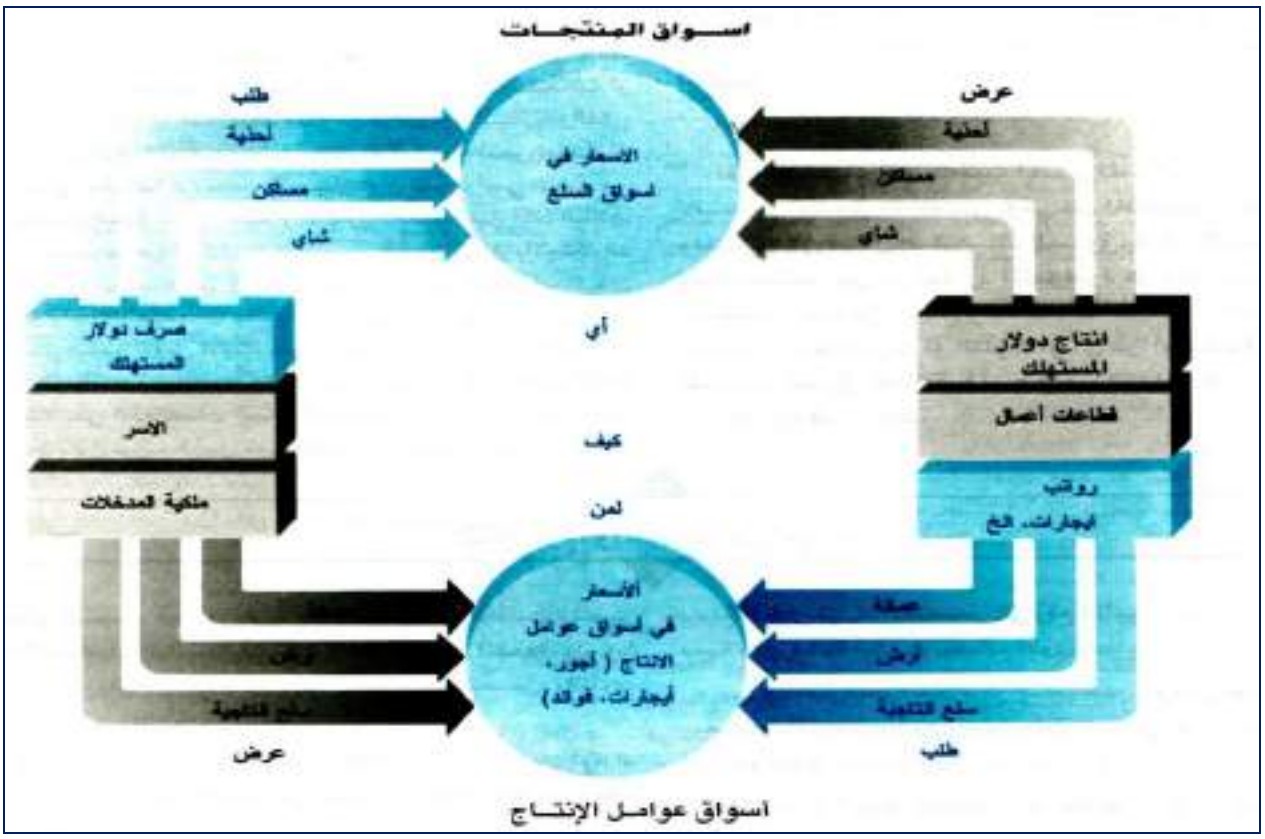

4. أشكال السوق: تتحدد أشكال السوق بحسب درجة منافسة المؤسسات حيث نجد اربعة انواع أساسية لأشكال السوق: سوق المنافسة التامة الكاملة، سوق الاحتكار، سوق المنافسة الاحتكارية وسوق إحتكار القلة، وما يفرق بين هذه الأشكال الأربعة هي النقاط التالية: حرية دخول المؤسسات في السوق، طبيعة المنتوج ودرجة مراقبة المؤسسة للسعر، وعليه فإن درجة تحكم البائع أو المشتري بالأسعار والكميات المعروضة أو المطلوبة هو الذي يحدد شكل السوق، ومما ورد يمكن أن نمثل خصائص أشكال السوق في الجدول الموالي:[18]

الجدول رقم (2–4) : يوضح خصائص أشكال السوق

Type de marché	N° d'entreprise	Liberté d'entrée	Nature du produit	Exemples	Implication pour la courbe de demande individuelle
Concurrence pure et parfaite	Un très grand nombre	oui	Homogène	Certains produits agricoles	Horizontal l'entreprise est preneuse de prix
Concurrence mono-polistique	Un nombre	oui	Différencié	Menuisiers, restaurants	Pente plutôt horizontale, l'entreprise possède un certain contrôle sur les prix
Oligopole	Un nombre limité	Restreinte	Différencié ou homogène	Automobile, ciment	Pente plutôt verticale
Monopole	une	Restreinte Ou bloquée	Unique donc homogène	Médicaments, sociétés de distribution d'eau	Pente plutôt verticale, l'entreprise a un contrôle important sur les prix

نقوم يشرح أنواع الأسواق المختلفة وفق الجدول أعلاه كالآتي:

1.4 أسواق المنافسة التامة الكاملة Concurrence pure et parfaite: يقوم نموذج أسواق المنافسة التامة الكاملة على الفرضيات التالية [19]:

– **تعدد البائعين والمشترين**: يشترط في ظل المنافسة الكاملة أن يتعدد كل من البائعين (المنتجين) والمشترين (المستهلكين)،بحيث لا يستطيع أي واحد منهم لو انسحب من السوق أو حضر إليه، بعد أن كان غائباً، أن يؤثر في السعر السائد في السوق. في ظل المنافسة الكاملة يعتبر الباعة ملتقى أسعار فلا يمكن لأي منهم بمفرده أن يؤثر في السعر، لأن حجم البائع الواحد أو المشتري الوحيد صغير جداً مقارنة بحجم السوق.

– **تجانس السلع**: يشرط أن تكون السلعة التي يجري التعامل عليها في السوق متجانسة، بحيث يعتبر مستهلك كل وحده منها متساوية تماماً مع أية وحدة أخرى منها من ناحية الإشباع الذي تحققه له. وبعبارة أخرى يجب أن تكون الوحدات من السلعة الواحدة متماثلة من وجهة نظر المستهلك، بحيث لا يكون هناك سبب يدعوه أن يفضل وحدات من السلعة يقوم بإنتاجها منتج معين، أو تعمل ماركة معينة فالتجانس هنا يعني التشابه والتطابق في كل شيء فالسلع المتجانسة هي السلع المتشابهة في كل مواصفاتها وخصائصها.

– **حرية الدخول والخروج من السوق**: الحرية هنا تعني فقط حرية المشتري في أن يشتري أو لا يشتري أو أن يشتري الكمية التي يريدها، وإنما تعني أيضاً حرية البائع في أن يبيع أو لا يبيع. وكذلك حرية المنتجون في أن يدخلوا ميدان الإنتاج لهذه السلعة وفي أن يخرجوا من هذا الميدان وقت ما يشاءون. وبعبارة أخرى يتعين أن لا يكون في استطاعة المشروعات التي تتنافس في إنتاج السلعة في أن تعارض دخول مشروع جديد إلى ميدان إنتاج السلعة، وأن هذا الأخير يستطيع أن يحصل في يسر وسهولة على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج سلعة منشأته. هذا الشرط ضروري لتوفر السلعة بالقدر الكافي في كل الأحوال لأن الشرط يسمح للمشروعات صاحبة الإنتاج الفائض بالانسحاب من ميدان الإنتاج وقتما شاءت كما يسمح الشرط بدخول مشروعات جديدة للصناعة التي تعاني من نقص.

– **العلم الكامل بظروف السوق**: ويقصد بها أن تتوفر لدى البائع والمشتري معلومات كافية عن الأسعار التي تعرض بها السلع للبيع أو تطلب عندها للشراء. تتمثل أهمية هذا الشرط في منع استغلال الباعة للمشترين كما يساهم في المحافظة على التوازن في سوق السلع في كل الأوقات حيث أن المعلومات الكافية تمكن من الحركة بين الصناعات المختلفة.

– **حرية انتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة**: ويقصد بهذا الشرط أن لا تكون هنالك عوائق أو حواجز قانونية أو فعلية تمنع عناصر الإنتاج المختلفة من أن تنتقل إلى ذلك فرع انتاجي معين، إذا كان هناك اتجاه للتوسع في إنتاجها، مثلا (حالة توسع الإنتاج).

– **أن لا يؤدي انتقال السلعة من مكان لآخر داخل السوق إلى تحمل البائع أو المشتري تكاليف إضافية تضاف إلى سعر السلعة**: يقصد بهذا الشرط أن السعر متساوي في السوق الواحد وبالتالي إذا قام أحد الباعة بترحيل سلعة من مكان إلى آخر لا تؤدي عملية الترحيل هذه لزيادة سعر السلعة، حتى ولو أدت عملية النقل هذه لزيادة التكاليف فسيتحملها صاحب السلعة ولا يتحملها المشتري.

2.4 أسواق الاحتكار Monopole: هناك عدة حالات للسوق الاحتكارية فقد يكون الاحتكار مطلقًا أو نسبيًا، كما قد يكون الاحتكار من جانب البائعين أو من جانب المشترين، حيث نذكر أهم أنواع الأسواق الاحتكارية فيما يلي:

– **سوق الاحتكار المطلق**: يتحقق وجود الاحتكار المطلق عندما يقوم مشروع بإنتاج سلعة معينة، لايوجد لها بديل في الأسواق، أي أن المشروع هو المنتج الوحيد لهذه السلعة.

– **سوق الاحتكار المطلق من جانب البائع** : يتحقق الاحتكار إذا قام بائع أو منتج واحد ببيع أو إنتاج سلعة ما لا يوجد لها في نظر المستهلك **أي** بديل وهذا السوق نقيض لسوق المنافسة الكاملة حيث لا يتحقق فيه شرط التجانس والتعدد وحرية الدخول في السوق. فالمحتكر هو الذي يحدد السعر.

– **سوق الاحتكار المطلق من جانب المشتري**: يتحقق الاحتكار المطلق من جانب المشتري إذا لم يكن للسلعة سوى مشترى واحد. ويترتب على ذلك أنه يستطيع أن يؤثر في السعر عن طريق زيادة الكمية التي يشتريها أو إنقاصها.

3.4 سوق المنافسة الاحتكارية Concurrence mono-polistique: وضعت نظرية المنافسة الاحتكارية في سنوات 1930 من طرف الاقتصادي الأمريكي. ويمكن تعرفها على أنها تمثل عدد كبير من المؤسسات المنافسة فيما بينها إلى أن كل مؤسسة تمتلك سلطة معينة في السوق، ومن تم جاءت العبارة المنافسة الاحتكارية أي كل مؤسسة تمتلك درجة من الحرية في اختيار أسعار منتجاتها[20]. حيث يقوم نظام سوق المنافسة الاحتكارية على الفرضيات التالية:

– تعدد البائعين أو المنتجين للسلعة؛

– عدم التجانس بين وحدات السلعة من بائع أو منتج لآخر. حيث أن تعدد البائعين في هذا السوق يعطيها صفة من صفات سوق المنافسة الكاملة أما عدم تجانس السلعة فيعطيها صفة من صفات سوق الاحتكار ومن هنا كانت التسمية " سوق المنافسة الاحتكارية " ويسميها البعض بالمنافسة غير الكاملة؛

– حرية دخول المؤسسات في السوق؛

– توفر معلومات حول السوق.

4.4 سوق احتكار القلة Oligopole : يعرف سوق احتكار القلة بأنه" تنظيم السوق الذي يوجد به مجموعة قليلة من البائعين أو المنتجين أو المؤسسات والتي تستحوذ على حصة معتبرة في السوق أين يعرضون سلع متشابهة أو متطابقة". كما أن أسواق احتكار القلة تختلف بحسب نوع الصناعات الاقتصادية (الصناعة البترولية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الغذائية وغيرها)[21].

كما يقوم نظام سوق احتكار القلة على الفرضيات التالية:

– **احتكار من جانب البائعين** : وتعني وجود عدد قليل من البائعين لسلعة ما.

– **احتكار من جانب المشترين** : وتعني وجود عدد قليل من المشترين لسلعة ما.

– **وجود عوائق تمنع دخول السلع إلى السوق:** يتميز سوق احتكار القلة بوجود عوائق تمنع دخول أي مشروع إلى السوق.

المبحث الرابع: دراسة وتحليل مرونات الطلب والعرض

إن التعرف على مرونة الطلب والعرض تسمح إلى التعرف الجيد لميكانزيم الانتاج ومن ثم التنبأ بتفاعلات المستهلكين عند اتخاذ أي قرارا يتعلق بقدرتهم الشرائية سواء بواسطة أسعار المنتجات استهلاكية (السلع والخدمات) وتطورها أو عن طريق تطور القدرة الشرائية الموزعة أي (دخل المستهلك).كما تلعب ظاهرة المرونة مكانة مهمة في اتخاذ قرارات الممثلين الاقتصاديين، نجدها مثلا في ميدان التجارة الخارجية عند التحليل المفاهيمي للطلب. حيث نقوم بعرض موضوع المرونة في عدة نقاط وهي: (تعريفها أنواعها، قياسها، حسابها والعوامل المؤثرة عليها) فيما يلي:

1. تعريف المرونة: هناك جملة من التعريفات للمرونة، يرجع الإقصاديون مفهوم المرونة إلى "**ألفريد مرشال**" حيث يعرفها على انها:" مدى استجابة متغير الذي نبحث عن شرحه وفهمه إنطلاقا من تغيرات متغير اخر". أما مفهوم المرونة الحدية فيرجعها الإقتصاديين إلى "**كينز**" والتي تدخل في نماذج مفهوم المرونة، حيث تقيس تطور الاستهلاك (متغير تابع) والراجع على تغير الدخل (متغير مستقل).[22]

ما يمكن استخلاصه أن المرونة :هي حساسية سلعة مطلوبة أو المعروضة مقارنة بتغير أسعارها أو دخل الأعوان الاقتصاديين القادريين على شرائها أو القادريين على إنتاجها ونميز بين نوعين من المرونة مرونة الطلب الأكثر اشتهارا ومرونة العرض[23].

كما تعرف المرونة كذلك على أنها "مقياس يبين مدى استجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير أخر"[24].

وتكتب بالمعادلة التالية:

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير النسبي في المتغير التابع}}{\text{التغير النسبي في المتغير المستقل}} \quad \text{أي أن معامل المرونة} = \frac{X\Delta}{X} \div \frac{Y\Delta}{Y} \quad \text{أو} \quad \frac{X\Delta}{Y\Delta} \times \frac{Y}{X}$$

2. أنواع المرونة: هناك نوعين من المرونة مرونة الطلب ومرونة العرض ونعرج على كل واحدة منها فيما يلي:

1.2 مرونة الطلب: يعتبر سعر سلعة أو خدمة ما ودخل المستهلكين القادرين على الشراء هم أهم العوامل مؤثرة على طلب تلك السلعة أو الخدمة. ومن ثم نميز بين نوعين من مرونة الطلب مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب الداخلية[25]. والتي نشرحها فيما يلي:

أولا–مرونة الطلب السعرية: يقصد بمرونة الطلب السعرية بأنها مقياس لدرجة التغيرات في الكمية المطلوبة لسلعة أو خدمة معينة بالنسبة للتغير في سعر السلعة أو الخدمة نفسها، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها وبناء على ذلك فإن:

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة } X}$$

قياس مرونة الطلب السعرية: يوجد اسلوبان لقياس مرونة الطلب السعرية الأسلوب الأول يحتوي على مرونة النقطة (المرونة عند سعر معين) ومرونة القوس (المرونة بين نقطتين). أما الأسلوب الثاني فهو يحتوي على المرونة العادية والمرونة التقاطعية. حيث نعرج على الأسلوب الأول فقط، أما الاسلوب الثاني فهو خاص بمقياس الاقتصاد الجزئي أين يتم التفصيل فيه بأكثر دقة. وفيما يلي نقوم بتوضيح كيفية قياس مرونة النقطة ومرونة القوس[26]:

الأسلوب الأول: يعتبر مرونة النقطة مقياس أدق من مرونة القوس، ومعامل مرونة الطلب السعرية تكون إشارته سالبة لأن الكمية المطلوبة تتغير عكسيا عندما يحدث تغير في السعر.حيث نعرج عليهما فيما يلي:

– **مرونة النقطة:** إذا تضاءل التغير في السعر ليقترب من الصفر، فإنه يمكن قياس المرونة في هذه الحالة عند نقطة واحدة او عند سعر معين، وعليه يتم تحديد النقطة التي تقابل هذا السعر على منحنى الطلب.

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\text{التغير النسبي في المتغير}}{\text{التغير النسبي في المتغير}} \quad \text{يعني} \quad \frac{\Delta Y}{Y} \div \frac{\Delta X}{X} \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta Y}{\Delta X} \times \frac{X}{Y}$$

– **مرونة القوس:** يتطلب هذا المقياس وجود نقطتين على منحنى الطلب، لابد من معرفة السعر الأصلي والسعر الجديد، والكميتان المقابلتان لهما.

$$\text{مرونة القوس} = \frac{{}_1Y - {}_2Y}{{}_1Y + {}_2Y} \times \frac{{}_1X + {}_2X}{{}_1X - {}_2X}$$

مثال: إذا علمت أن جدول طلب سلعة معينة كالأتي:

النقطة	**A**	B	C
سعر السلعة x	**3**	2	1
الكمية المطلوبة y	**40**	80	120

أحسب كل من: – مرونة النقطة إذا انتقلنا من النقطة A إلى النقطة B.

– مرونة القوس بين النقطتين.

الحل: حساب مرونة النقطة:

عند أي انتقال من النقطة A إلى النقطة B فإن:

التغير في الكمية المطلوبة $(\Delta Y) = 80 - 40 = 40$.

التغير في السعر $(\Delta X) = 2 - 3 = -1$.

السعر الأصلي $(X) = 3$، الكمية الأصلية $(Y) = 40$.

حساب مرونة النقطة: وفق المعادلة الأصلية السابقة الذكر نقوم بتطبيق المباشر في المثال ونتحصل على مايلي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} \times \frac{X}{Y} = \frac{(40-80)}{(3-2)} \times \frac{3}{40} = \frac{40}{-1} \times \frac{3}{40} = \frac{3}{-1} = -3$$

مرونة القوس: يتم تطبيق قانون مرونة القوس بتطبيق المباشر في المثال ونتحصل على مايلي:

$$\frac{Y_1 - Y_2}{Y_1 + Y_2} \times \frac{X_1 + X_2}{X_2 - X_1} = \frac{80 - 40}{80 +} \times \frac{2 + 3}{2 - 3} = \frac{40}{12} \times \frac{5}{1} = \frac{200}{120-} = 1.6$$

ثانيا– مرونة الطلب الداخلية: لقد تم دراسة الطلب الفردي بدلالة الدخل من طرف السوسيولوجي الاحصائي "**انجل**" عام 1857. هدفه هو تحليل تغير كميات السلع المطلوبة عندما يعرف المستهلك زيادة في دخله. تتمحور دراسة "**انجل**" كذلك حول تحليل مداخيل العائلات العمال في عدة دول أوروبية، ومن خلال عمله توصل إلى وجود ثلاث أنواع من عائلات السلع ، المقرونة بدرجة تأثر الطلب عند تغير المداخيل والتي أطلق عليها **بقانون أنجل "Lois d' Engle "**[27].

ومن ثم فقد عرفت مرونة الطلب الداخلية على "أنها مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما نتيجة تغير الدخل مع افتراض ثبات العوامل الأخرى". وبناء على ذلك فإن:

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة على السلعة } X}{\text{التغير النسبي في الدخل } R}$$

ترجع أهمية مرونة الطلب الداخلية في تحديد كيفية توزيع المستهلك لما يطرأ على دخله من تغيرات على مختلف أوجه الإنفاق. حيث تكمن أهميتها في التمييز بين السلع العادية والسلع الرديئة من جهة وبين السلع الضرورية والسلع الكمالية من جهة ثانية[28].

1–كيفية التعرف على السلع العادية والسلع الرديئة؟: نتعرف على سلعة عادية أو سلعة رديئة إذا كانت مرونة الطلب الداخلية:

- $E_{DR} > 0$ تحدد **السلعة عادية**، وذلك لوجود العلاقة الطردية بين الطلب والدخل.
- $E_{DR} < 0$ تحدد **السلعة رديئة**، وذلك لوجود علاقة عكسية بين الطلب والدخل.

2–كيفية التعرف على السلع الضرورية والسلع الكمالية؟: نتعرف على سلعة ضرورية أو سلعة كمالية إذا كانت مرونة الطلب الداخلية:

- $1 > E_{DR} > 0$ تحدد **السلعة ضرورية**.
- $E_{DR} > 1$ تحدد **السلعة كمالية**.

مثال: إذا علمت أن الكميات المطلوبة لأحد الأفراد في ضوء مستويات دخله كالأتي:

الدخل R	**100**	120
الكمية المطلوبة Y	**30**	40

أحسب مرونة الطلب الداخلية؟

الحل: التغير في الدخل (RΔ) = 120–100= 20 دينار، التغير في الكمية المطلوبة (YΔ) =40–30= 10 وحدات.
الدخل الأصلي (R) = 100 دينار، الكمية الأصلية(Y) = 30 وحدة.

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{Y\Delta}{R\Delta} \times \frac{R}{Y} = \frac{10}{20} \times \frac{100}{30} = 1{,}6 > 1.$$

وفق نتيجة هذه المرونة والتي هي أكبر من الواحد فإن السلع المعنية في هذا المثال هي سلعة كمالية.

الأسلوب الثاني: والمتعلق بالمرونة العادية والمرونة التقاطعية حيث نقوم فيما يلي بالتعريج على المرونة التقاطعية فقط.

– مرونة الطلب التقاطعية (التبادلية): تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في سعر سلعة أخرى، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وبناء على ذلك فإن معادلة :

$$\textbf{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة B}} = \frac{\frac{{}_XQ\Delta}{{}_XQ}}{\frac{{}_YP\Delta}{{}_YP}} = \frac{{}_XQ\Delta}{{}_YP} \times \frac{{}_XQ}{{}_Y}$$

1. إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية موجبة واكبر من الصفر فهذا يعني أن السلعتين بديلتين أي ارتفاع سعر أحدهما يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى.

2. إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة وأقل من الصفر فهذا يعني أن السلعتين متكاملتين أي أن الزيادة في سعر أحدهما يؤدي إلى نقص في الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى.

مثال: إذا علمت أن سعر السلعة B (سعر الدجاج) انخفض من 4 دينار إلى 3 دينار وتبع ذلك زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة A (لحم البقر) من 20 وحدة إلى 40 وحدة. أحسب مرونة الطلب التقاطعية. وحدد نوع السلعة؟

الحل:

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{{}_XQ\Delta}{{}_YP\Delta} \times \frac{{}_XQ}{{}_YP} = \frac{(20-40)}{(3-4)} \times \frac{3}{20} = \frac{3\times20}{1\times20} = \frac{60}{20} = 30.$$

وفق نتيجة هذه المرونة والتي هي موجبة وأكبر من الصفر فإن السلع المعنية في هذا المثال هما سلعتين بديلتين.

حالات مرونة الطلب: هناك خمسة حالات لمرونة الطلب وهم:[29]

1- **الطلب متكافئ المرونة**: $(E_P = 1)$ حيث يكون معامل مرونة الطلب يساوي الواحد، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة من السلعة بنفس النسبة.

2- الطلب المرن: $(E_P > 1)$ حيث يكون معامل مرونة الطلب أكبر من الواحد، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة بالنسبة أكبر.

3- الطلب غير مرن: $(E_P < 1)$ حيث يكون معامل مرونة الطلب أقل من الواحد، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة من السلعة بالنسبة أقل.

4-**الطلب عديم المرونة:** $(E_P = 0)$ حيث يكون معامل مرونة الطلب يساوي الصفر، وذلك لأن أي تغير في السعر لا يؤدي إلى حدوث أي تغير في الكمية المطلوبة من السلعة.

5-**الطلب لا نهائي المرونة:** $(E_P = \infty)$ حيث يكون معامل مرونة الطلب يساوي ما لا نهاية، وفي هذه الحالة يكون السعر ثابتا الطلب (الشكل الأفقي).

الشكل رقم (2-9): انواع المرونات الطلب

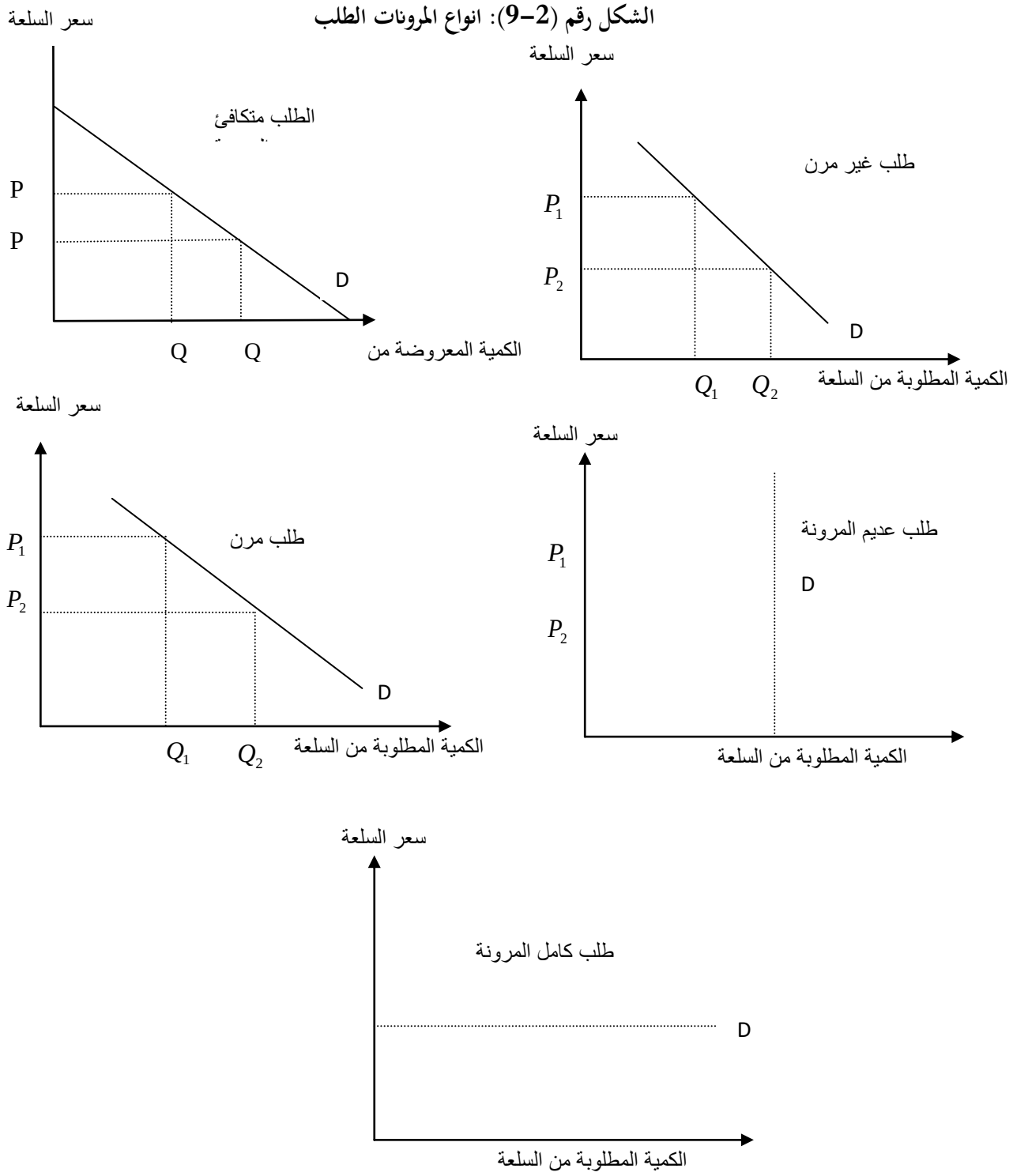

المصدر: من إعداد الباحثين.

العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب: تتوقف مرونة الطلب على مجموعة من العوامل نذكر أهمها :[30]

1- **ضرورة السلعة**: فكلما كانت السلعة ضرورية في نظر المستهلك كان الطلب عليها غير مرن، وكلما كانت كمالية كانت الطلب عليها مرنا، فالخبز مثلا لا يتغير المقدار الذي يستهلكه فرد منه بتغير سعر الخبز، إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن السلعة الواحدة قد تكون ضرورية لفرد ما في الوقت الذي تكون فيه غير ضرورية لفرد أخر.

2- **وجود سلعة بديلة**: فكلما وجد للسلعة بديلا كان الطلب عليها مرنا، فمثلا أي ارتفاع في أسعار نوع من انواع الفاكهة يؤدي إلى اتجاه المستهلكين إلى شراء نوع أخر.

3- **عمر الاستهلاكي للسلعة**: فالسلع التي يمكن استعمالها عدة سنوات مثل السيارات والثلاجات، يكون مستهلكوها أقل حساسية وتأثيرا بالتغير النسبي في سعرها.

4- **تنوع استعمال السلعة**: فكلما زادت أوجه استعمالات السلعة زادت مرونة الطلب عليها.

5- **النمط الاستهلاكي**: فكلما تعود المستهلكون على استهلاك قدر معين من سلعة معينة كان طلبهم غير مرن، مثل الطلب على بعض أنواع السلع في الأعياد والمواسم الدينية.

6- **الأهمية التي تحتلها السلعة في ميزانية أو إنفاق المستهلك**: فإذا كان الإنفاق على سلعة ما يمثل نسبة ضئيلة من ميزانية المستهلك وإنفاقه على مختلف السلع والخدمات فإن الطلب على هذه السلعة يكون غير مرن، فإنفاق على الكبريت مثلا يمثل نسبة بسيطة من الإنفاق على الاستهلاك، ولذى فإن ارتفاع ثمن علبة الكبريت لن يؤدي إلى تخفيض كبير في الكميات المطلوبة من الكبريت، وبالتالي يكون الطلب على الكبريت غير مرن.

2.2 مرونة العرض: يمكن حساب مرونة العرض إما بتغير الدخل أو بتغير السعر. فبنسبة لتغير الدخل فهي تمثل درجة استجابة الانتاج بتغير الدخل وتكتب على النحو التالي:

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\frac{Q\Delta}{Q}}{\frac{R\Delta}{R}} = \frac{Q\Delta}{R\Delta} \times \frac{R}{Q}$$

وتستخدم هذه المرونة خاصة لدراسة ظواهر الاقتصاد الكلي بهدف إحداث مثلا تغيرات في الدخل الوطني، أو إرتفاع وإنخفاض بالنسبة لتغير العرض الكلي[31].

بالنسبة للمقاربة الجزئية فيفضل استخدام مرونة العرض بالنسبة للسعر، مما يسمح بالتمييز بين أسعار عوامل انتاج بسعر المنتوج (x). ومما سبق ذكره فهناك نوعين من المرونة، أولا مرونة العرض السعرية المتعلقة بالظواهر الجزئية، ثانيا مرونة العرض الدخلية المتعلقة بالظواهر الكلية، حيث نتطرق إلى مرونة العرض السعرية فقط[32].

أولا– تعريف مرونة العرض السعرية: يقصد بمرونة العرض السعرية بأنها مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الكمية المعروضة من سلعة ما أو خدمة ما بسبب التغير في سعرها مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وبناء على ذلك فإن:

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة من السلعة A}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة B}}$$

وتنقسم مرونة العرض السعرية إلى نوعين هما:

أولا: مرونة العرض السعرية المتعلقة بالمنتوج (x) حيث تساوي:

$$\frac{\frac{\Delta Q_x}{Q_x}}{\frac{\Delta P_x}{P_x}} = \frac{\Delta Q_x}{Q_x} \times \frac{P_x}{\Delta P_x}$$

ثانيا: ومرونة العرض السعرية المتعلقة بأسعار عوامل الانتاج.

حيث نقيس مرونة العرض السعرية بنفس طريقة قياس مرونة الطلب السعرية، أي تقاس بمرونة النقطة أو مرونة القوس مثلما هو موضح في الأسلوب الأول في مرونة الطلب السعرية.

مرونة النقطة: وهي التي تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى العرض.

مرونة القوس: وهي التي تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى العرض.

حالات مرونة العرض: يمكن من خلال مقياس مرونة العرض السعرية استعراض خمسة حالات هي:[33]

1. **العرض متكافئ المرونة:** $(Eo = 1)$ حيث يكون معامل مرونة العرض مساوي الى الواحد، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنفس النسبة.

2. **العرض المرن:** $(Eo > 1)$ حيث يكون معامل مرونة العرض أكبر من الواحد، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أكبر.

3. **العرض غير المرن:** $(Eo < 1)$ حيث يكون معامل مرونة العرض أقل من الواحد، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أقل.

4. **العرض عديم المرونة:** $(Eo = 0)$ حيث يكون معامل مرونة العرض مساويا للصفر، وهذا لا يؤدي إلى حدوث أي تغير في الكمية المعروصة من السلعة.

5. **العرض لا نهائي المرونة (كامل المرونة):** $(Eo = \infty)$ حيث يكون معامل مرونة العرض مساويا الى ما لا نهاية وذلك لأن الكميات المعروضة من السلعة لا يتغير بتغير سعر السلعة.

الشكل رقم (2–10): انواع المرونات العرض

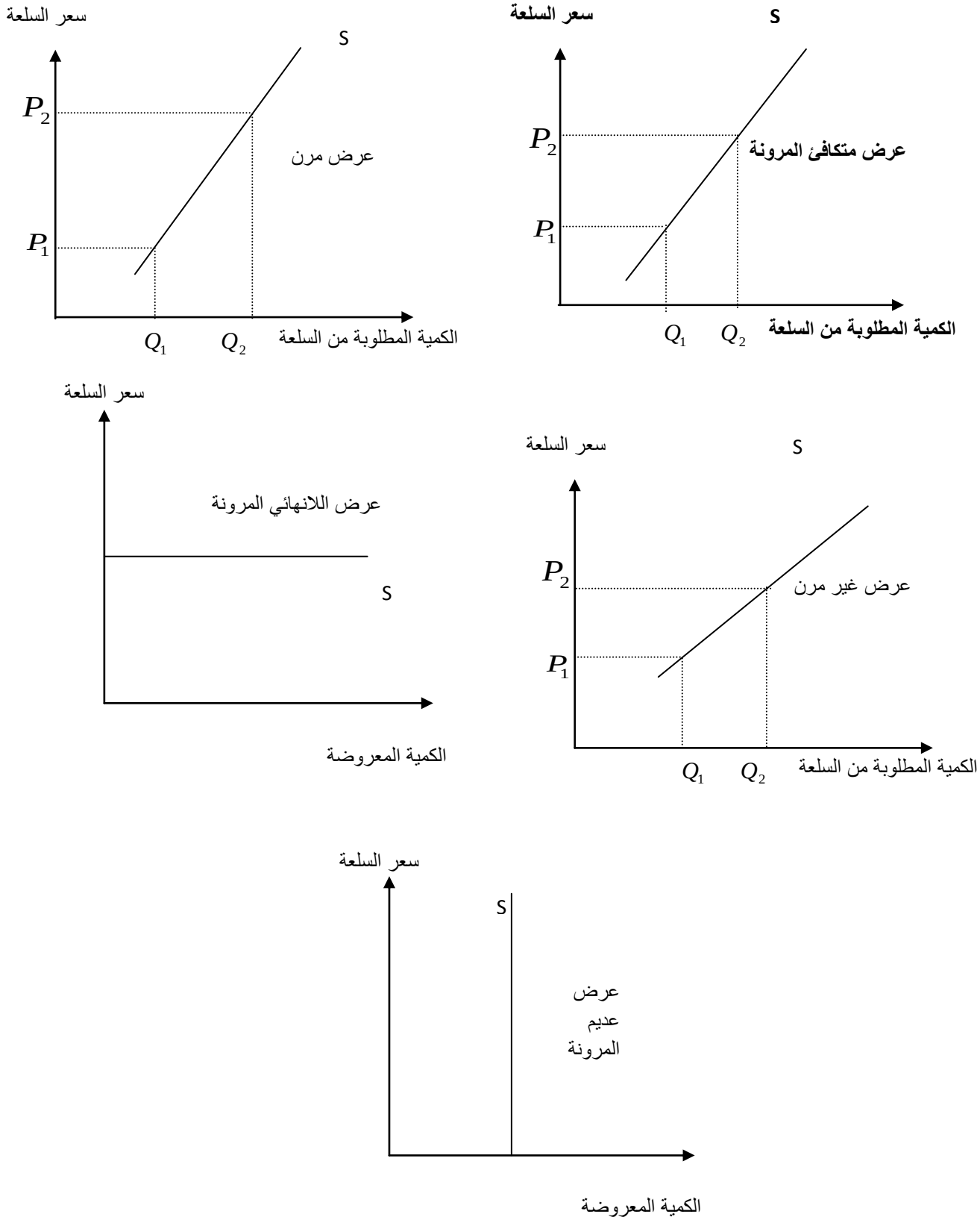

المصدر: من إعداد الباحثين.

العوامل التي تؤثر على مرونة العرض: تتوقف مرونة العرض على مجموعة من العوامل نذكر أهمها[34] :

1. **تطور تكاليف مقارنة بالانتاج:** حيث كلما زادت تكاليف الانتاج قلت انتاج السلعة (x)؛
2. **الفترة الزمنية:** يكون العرض أكثر مرونة في المدى الطويل مما هو عن المدى القصير، ذلك أن المؤسسات غير قادرة على زيادة منتوجها بسرعة في المدى القصير فهي تحتاج إلى مدى طويل لزيادة منتوجها.

المبحث الخامس: دراسة سلوك المستهلك

سبق وأن عرضنا في عنوان تحليل الطلب والخاصة بالمستهلك الى مختلف محددات دالة الطلب وكيفية حسابها. فإن دراسة سلوك المستهلك وتحديد الفرضيات التي يقوم عليها سلوك المستهلك تكمن اساسا في التعرف على المنفعة وأنواعها إلى جانب منحنيات السواء تكملة إلى دالة الطلب السابق ذكرها.

1.مفهوم سلوك المستهلك: نحاول من خلال دراسة سلوك المستهلك الى التعرف على الأسس والقواعد التي يعتمد عليها المستهلك في تحديد الكيفية التي يتصرف بها في دخله، لا شك أن عملية اختيار المستهلك لكيفية محددة من سلعة من السلع أو مجموعة من السلع لا تقوم على الصدفة أو التجربة والخطأ وإنما تقوم على أسس وقواعد، وقد اتفق الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك على أن أهم عامل في تحليل سلوك اختيار المستهلك تتمثل في مدى تحقيق للمنفعة له[35].

2. فرضيات سلوك المستهلك: يقوم تحليل سلوك المستهلك على الفروض التالية[36]:

1- يقوم سلوك المستهلك على اساس التنافس التام بينهم في الحصول على السلعة بمعنى أن أياً منهم يستطيع التأثير في سعر السلعة؛

2- لدى المستهلكين دخولاً نقدية محدودة ومعلومات كاملة عن السوق والسعر؛

3- رشادة المستهلكين، أي قدرتهم على القيام بالاختيارات المذكورة بشكل يقربهم من أهدافهم المتمثلة بتحقيق أكبر إشباع ممكن؛

4- رغبة المستهلكين في تعظيم المنفعة أو الإشباع أو الكليين معا ضمن حدود دخولهم النقدية.

3. تفسير سلوك المستهلك: حاول مجموعة من الاقتصاديون النيوكلاسيك تطوير مناهج يتم **من** خلالها الوصول الى قواعد محددة تستخدم في تفسير سلوك المستهلك، أهم هذه المناهج **منهج المنفعة، منهج منحنيات السواء**، حيث نعرض هذين المنهجين فيما يلي[37]:

1.3 منهج المنفعة: نبدأ أولا بالتعريج على تاريخ استخدام المنفعة، مفهوم المنفعة الكلية والمنفعة الحدية، قياس المنفعة الحدية، ثم قانون تناقص المنفعة الحدية.

أولا: تاريخ استخدام المنفعة: ظهرت فكرة المنفعة على يد ثلاثة من الاقتصاديين الذين عملوا على حدة وهم الاقتصادي النمساوي "**كارل منجر**" والانجليزي "**وليم ستانلي جيفونس**" والفرنسي "**ماري ليون والراس**" وقد استند الثلاثة في بلورة أفكارهم إلى فكرة بسيطة، هي أن الشدة الحاجة إلى شيء ما تقل تدريجيا لدى إشباعها. وبافتراضهم أن الشيء قابل للتجزئة، عليه فإن الوحدة الأخيرة من الشيء تحدد منفعة ذلك الشيء كليا. ولكون المنفعة تمثل القيمة فإن المنفعة الحدية للشيء تمثل قيمته.

أما نظرية المنفعة الحدية الحديثة، والتي تعتمد في التحليل الاقتصادي حاليا، فقد طورت على يد **"هكس"** و**"ألن"** و**"سام ويلسون"** في النصف الأول من القرن العشرين. وقد رأى أنصار مذهب المنفعة أن تعظيم المنفعة يعد معيارا معنويا لتنظيم المجتمع، و رأى **"جيرمي بنتام"** و**"جون ستوارت مل"** أن المجتمع يجب أن يضع تعظيم المنافع الكلية للأفراد هدفا له (أعظم سعادة لأكبر عدد).

واستندت نظرية المنفعة إلى الفرضيات الآتية[38]:

- إن المستهلك يسلك سلوكا رشيدا، أي أنه سوف يختار من بين مختلف السلع والخدمات تلك التي تعظم إشباعه أو منفعتة الكلية؛
- إفتراض ثابت أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم؛
- أن المستهلك ينفق دخله كاملا، أي أنه لا يدخر شيئا من ذلك الدخل.

حيث تقوم فكرة سلوك المستهلك على أن طلب المستهلك تحدده منفعة كل سلعة بالنسبة له. وحيث تعرف المنفعة على أنها "الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاك سلعة أو خدمة معينة"[39]، تمثل هذه المنفعة العامل الوحيد الذي يحدد مقدار ما يرغب الأفراد في دفعهم للسعر مقابل سلعة معينة، أو الكميات التي يرغبون في شرائها من تلك السلعة بأسعار معينة. لاحظ الاقتصاديون الكلاسيك أن المنفعة الإضافية للسلعة تقل كلما استهلك الفرد مقداراً أكبر منها. فشراء سلعة معينة من قبل الفرد يجب أن يقوم على اساس المنفعة التي تولدها له، فإذا ما اشترى وحدة أخرى إضافية منها فإنها لن تولد له نفس المقدار من المنفعة أو اللذة كما في الوحدة الأولى. وهكذا تقل المنفعة الإضافية كلما استعمل مقداراً أكبر من السلعة المذكورة. على سبيل المثال تناول الشخص الذي يشعر بالعطش كوباً من الماء البارد يحدث درجة كبيرة من الإشباع والكوب الذي يلية يحدث إشباعاً ولكن ليس بنفس المعدل، وربما أخذ الثالث، إلا أنهُ بعد ذلك لا يشعر بأي رغبة في تناول وحدة إضافية، ونقول عندئذٍ أنه بلغ مرحلة التشبع بحيث يترتب على تناول وحدات إضافية بعدها بعدم الشعور بالإشباع، وإنما بالضيق، وربما بالضرر.

يطلق على الكمية من المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة لتلقيه قدراً معيناً من سلعة أو خدمة في فترة زمنية محددة بالمنفعة الكلية والمنفعة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدة إضافية تعرف باسم المنفعة الحدية أي أنها منفعة الوحدة الأخيرة ومصطلح حدي أول وحدة تؤخذ من الوحدات المتاحة.

ثانيا: مفهوم المنفعة الكلية والمنفعة الحدية: يقصد **بالمنفعة الكلية** "إجمالي الإشباع أو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لكمية معينة من السلعة خلال مدة زمنية معينة" [40]. فمثلا المنفعة الكلية لأربع برتقالات هي مجموع المنفعة أو الإشباع الذي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لأربع برتقالات كلها. أما **المنفعة الحدية** "فهي مقدار الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الكمية المستهلك من السلعة بوحدة واحدة أو هي منفعة الوحدة الإضافية التي يستهلكها المستهلك من السلعة"[41]، بمعنى أنها مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة لتغير عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة.

قياس المنفعة الحدية: يمكن قياس المنفعة الحدية للسلعة بالطريقة الآتية[42]:

المنفعة الحدية = مقدار التغير في المنفعة الكلية ÷ مقدار التغير في الكمية أي

$$MU=\Delta TU \div \Delta Q$$

مثال: يوضح الجدول التالي المنفعة التي يشتقها مستهلك ما، من استهلاك قطع من الحلوى.

عدد القطع من الحلوى	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
0	0	-
1	60	60
2	105	45
3	130	25
4	145	15
5	155	10
6	160	5
7	160	0
8	154	6

يتضح من الجدول أعلاه أن قطعة الحلوى الأولى قد أعطت المستهلك 60 وحدة من الإشباع أو المنفعة، وبتناوله القطعة الثالثة يرتفع الإشباع الكلي أي المنفعة الكلية إلى 105 وحدة وبمتابعة استهلاك الحلوى نجد أن المنفعة الكلية تتزايد من 130 إلى 145 إلى 155 ...الخ. ولكن معدل تزايد المنفعة قد تناقص بدليل أن المنفعة الحدية قد بدأت في التراجع من 60 إلى 45 إلى 25 وهكذا حتى وصلت إلى صفر عند استهلاك القطعة رقم 8، قد تؤذيه بحيث تبدأ المنفعة الكلية في التناقص من 160 إلى 154 محدثة منفعة حدية سالبة بمقدار 6.

قانون تناقص المنفعة الحدية: يعرف "**بول سام ويلسون**" قانون المنفعة الحدية المتناقصة على انه كلما زادت الكمية المستهلكة للسلعة قلت المنفعة الحدية لتلك السلعة[43].

كما عرف أيضا "**جوشن**" قانون تناقص المنفعة الحدية أنه هو "نقل المنفعة لأي سلعة أو خدمة كلما زاد استهلاك الفرد منها خلال فترة معينة من الزمن". بمعنى أن المنفعة (الإشباع) يتناقص مع كل زيادة في استهلاك السلع والخدمات"[44].

ومن المثال السابق يتضح أن تناول الشخص وحدات من سلعة أو خدمة يعمل على زيادة المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص بحيث تكون المنفعة المترتبة على تناول وحدة استهلاكية أقل من المنفعة المترتبة على تناول الوحدة الاستهلاكية اللاحقة. والذي ينص على الآتي:

1- منحنيات المنفعة الكلية والمنفعة الحدية: يمكن أن يمثل الجدول السابق بيانياً لتحصل على منحنى المنفعة الكلية والحدية على النحو التالي:

الشكل رقم (2–11): يوضح منحنى المنفعة الكلية

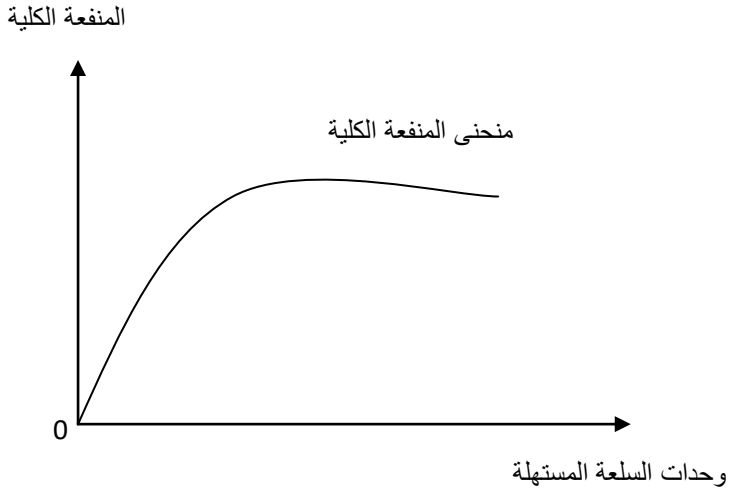

يوضح الشكل أعلاه أن منحنى المنفعة الكلية يزداد إلى أن يبلغ أقصى قيمة له ثم يبدأ بعد ذلك في التناقص، النقطة التي تكون فيها المنفعة الكلية عند أعلى مستوى لها تعرف بنقطة تعظيم المنفعة، أو مستوى الاستهلاك الذي يعظم المنفعة.

الشكل رقم (2–12): يوضح منحنى المنفعة الحدية

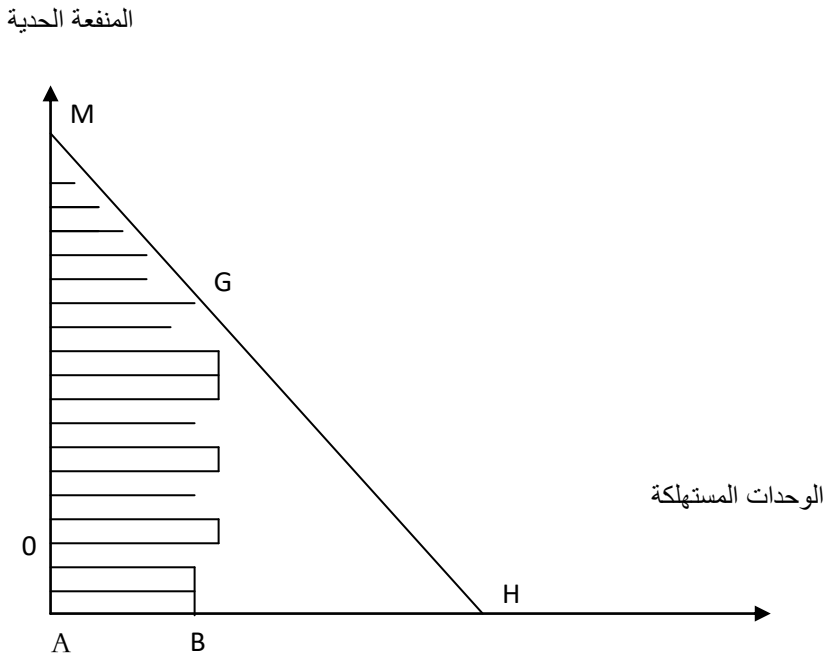

يتجلى لنا أن منحنى المنفعة الحدية يميل إلى الانحدار نحو اليمين. أي أنه سالب الميل وأي نقطة على هذا المنحنى تُظهر المنفعة الحدية لآخر وحدة صغيرة من السلعة أضيفت إلى الاستهلاك كما هو موضح في النقطة (G) أما المساحة المظللة في الشكل والظاهرة تحت النقطة (G) والتي يحدها الخط (B) فأنها تُظهر المنفعة الكلية المتولدة عن ذلك المعدل من الاستهلاك لتلك السلعة. وعليه فإن المنفعة الكلية من استهلاك (AB) من السلعة المذكورة ستكون (ABMG) وهو الجزء المظلل في الشكل أعلاه.

2.3 منهج منحنيات السواء: نشأت نظرية منحنيات السواء استبدلا للفكرة القائلة بأن المنفعة يمكن قياسها عدديا وهو أن الأفراد قادرون على تحديد ما إذا كانت أية مجموعة من السلع تعطي إشباعا اكبر مما تعطيه أية مجموعة أخرى. حيث لاقى تحليل سلوك المستهلك عن طريق المنفعة الكثير من الإنتقادات، وتستند أهم هذه الإنتقادات إلى أنه من الصعب إخضاع المنفعة للقياس، إذ أن تحليل المنفعة يقوم على أن المستهلك يمكن أن يتعرف على مقدار المنفعة التي يستخلصها من كل سلعة يستهلكها، وهو أمر بعيد عن الواقع إذ ليس من الممكن تحديد مقدار المنفعة كمياً[45].

إن أول من استخدم هذه النظرية (منحنيات السواء) هو الاقتصادي الانجليزي "**فرانس ادجورت**" وذلك في عام 1881 ثم قام بتعديل هذه النظرية الاقتصادي الإيطالي "**وليفر يدو باريتو**" في عام 1906 في كتابه الاقتصاد السياسي، وقد اكتمل تطور هذه النظرية في عام 1934 من قبل الاقتصاديين البريطانيون "**جون هيكس**" و"**الن**" حيث أصبحت أداة تحليلية قوية تقوم على أساس تحليلي.

إن أول وأهم ما تراعي فيه نظرية منحنيات السواء هما عنصري: الرغبة والمقدرة في تحليلها لسلوك المستهلك. وأن مفهوم هذه النظرية تتناول ما يلي[46] :

1- قياس رغبات المستهلكين في استهلاك توليفات مختلفة من السلع من خلال منحنيات السواء؛

2- اختبار قدرة المستهلك على الحصول على مختلف السلع ضمن حدود ميزانيتهم المحدودة.

حيث تقوم فكرة منحنيات السواء على أن المستهلك يمكن أن يعلن تفضيلة لمجموعة معينة من السلعتين على مجموعة أخرى منهما أو أنه سواء بينهما.

أولا– الية منحنيات السواء: إذا افترضنا أن المستهلك يقوم باستهلاك فقط سلعتين X,Y, فإن دالة المنفعة تكون على الشكل التالي:

$$\boxed{U=f(x,y)}$$

إن مستوى معين من الإشباع يمكن الحصول علية بتوليفات مختلفة من السلعتين x,y لتكن المنفعة U_0 هذا المستوى المعين من الإشباع إذن دالة المنفعة تكتب : $\boxed{U_0=f(x,y)}$.حيث U_0 هو عدد ثابت.

حيث تمثل العبارة $U_0=f(x,y)$ مستوى معين من الإشباع والذي يتم التوصل إليه بواسطة عدد لا متناهي من التوليفات من (x,y) حيث افترضنا أن دالة المنفعة مستمرة .

مثال: يكون مستهلك قانعاً على حدٍ سواء بين 20 كيلو جرام من اللحم و 200 قطعة من الخبز شهرياً، أو 10 كيلو جرامات من اللحم و 200 قطعة من الخبز أو بين مجموعات أخرى مختلفة منها.

يمكن تمثيل هذه النقاط بيانياً فيما يطلق عليه بمنحنى السواء. فهو عبارة عن المحل الهندسي لكل مجموعات السلعتين من (اللحم والخبز) التي يكون المستهلك سواءً بينهما في عملية الاختيار لأن كل منها يؤدي إلى نفس المقدار من الإشباع.

الشكل التالي يوضح هذه الفكرة:

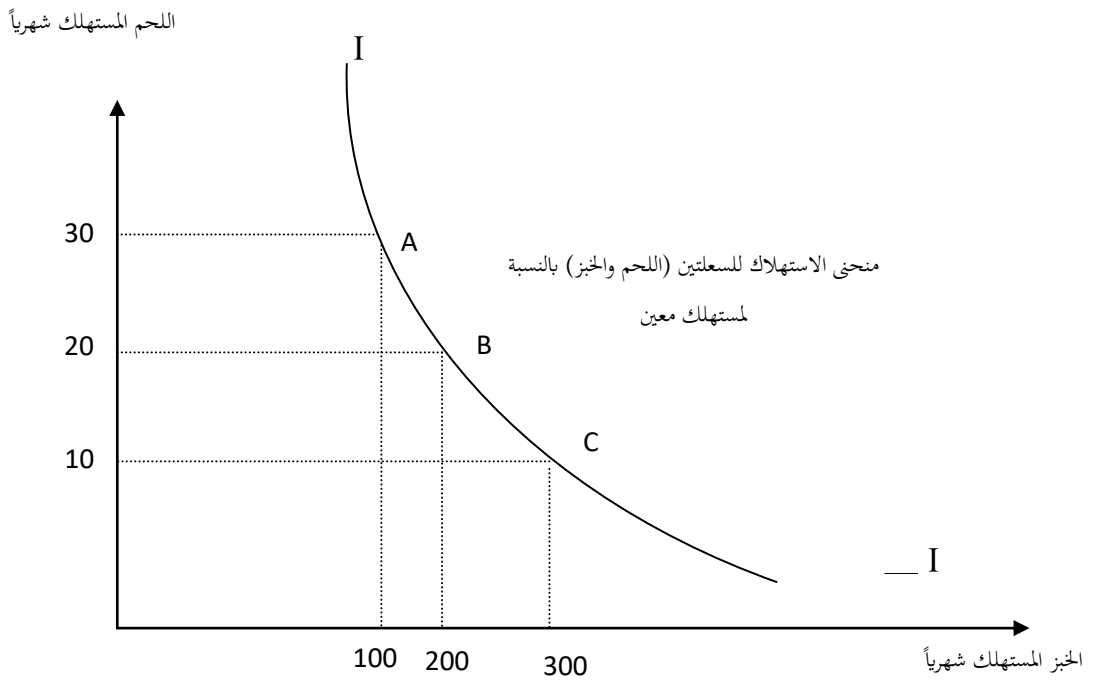

يشير الشكل أعلاه إلى الكميات المختلفة من اللحم والخبز التي تحقق إشباع متساوي لمستهلك ما. وتشير نقطة A على المنحنى I I أن المستهلك مقتنعاً على حدٍ سواء بين 30 كيلو جرام من اللحم 100 قطعة خبز. وعند النقطة B على حدٍ سواء بين 20 كيلو جرام من اللحم و 200 قطعة خبز..... وهكذا. فتنازله عن شئ من اللحم كلما تحرك انحدارا على المنحنى سيوازية من الناحية الأخرى زيادة مساوية تماماً في الإشباع من كمية أكبر من الخبز. ويمكن تفسير ذلك على أساس أن تحرك المستهلك انحدارا سيودي إلى ارتفاع في المنفعة الحدية للحم وانخفاض المنفعة الحدية للخبز. وعليه فإن مقداراً متزايداً من الخبز يصبح لازماً لمبادلته بمقداراً معيناً من اللحم لكي يبقي المستهلك في نفس الوقت على القدر من الإشباع. يمثل المنحنى I I مجموعة واحدة فقط من إمكانيات الاستهلاك.

ثانيا– خصائص منحنيات السواء: هناك جملة من الخصائص لمنحنيات السواء نذكر أهمها فيما يلي[47]:

1- منحنيات السواء لا تتقاطع؛
2- منحنيات السواء تنحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين ومقعرة ناحية نقطة الأصل؛
3- يسمى الشكل الذي يحوي مجموعة من منحنيات السواء بخارطة منحنيات السواء؛
4- في خارطة منحنيات السواء يزداد الإشباع كلما ابتعدنا عن نقطة الأصل، حيث أن منحنيات السواء التي تقع بعيداً عن نقطة الأصل تمثل مستوى إشباع أعلى من المنحنيات التي تقع قريباً من نقطة الأصل.

يتم تمثيل تفضيلات المستهلك بأكثر من منحنى سواء واحد، والشكل الذي يحتوي على مجموعة منحنيات السواء يعرف بخارطة منحنيات السواء أو عائلة منحنيات السواء.

الشكل رقم (2–12): يوضح منحنيات السواء

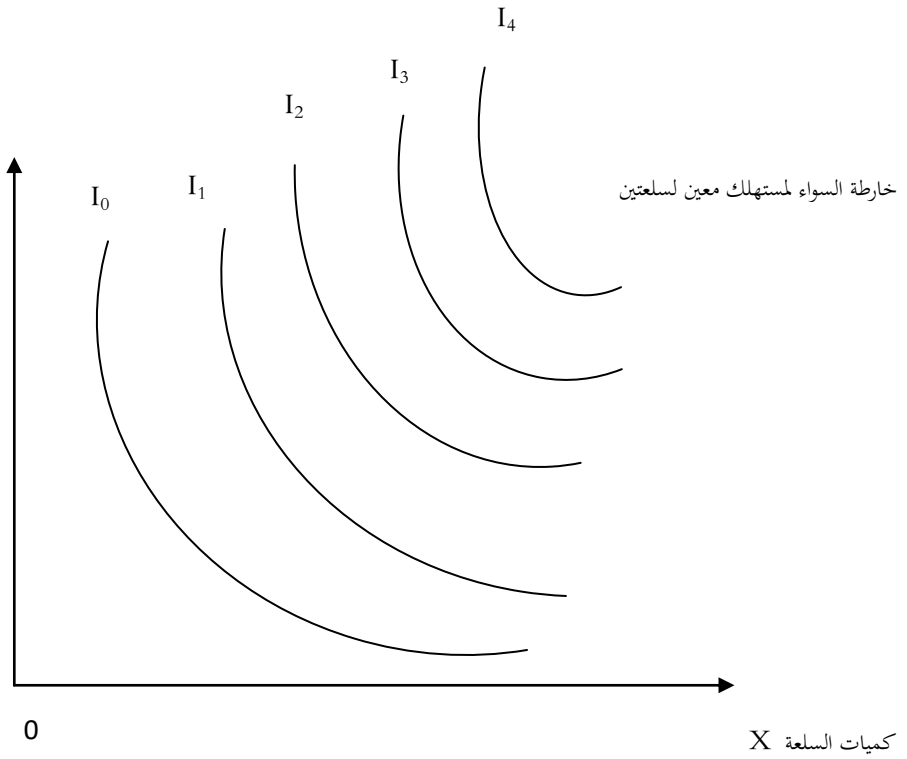

مجموعة منحنيات السواء I_0 إلى I_4 تكون ما يعرف بخارطة السواء. بالنسبة لهذه الخارطة فإن المستهلك يفضل أن يترك نحو اليمين، أو كلما فعل ذلك كلما زاد إشباعه الكلي من السلعتين. ولذا فإن من الواضح أنه سيرغب في التحرك إلى اليمين كلما استطاع إلى ذلك سبيلا ولكن مدى حركته هذه تعتمد على دخله الحقيقي.

المبحث السادس: تحليل الإنتاج والتكاليف

سبق وأن اشرنا في الفصل الأول والخاص بموضوع إشكالية الاقتصادية انها تتعلق بثلاث أسئلة رئيسية وهي ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟، وعلية فالسؤال ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ يجد جوابه في المؤسسة. فإيجاد التوليفة المثلى لعوامل الإنتاج وتحديد تكاليفها تسمح للمؤسسة بتحديد نوعية وكمية الإنتاج. ومن هذا المنطلق جاء هذا المبحث والخاص بالإنتاج والتكاليف لتقديم كل من نظرية الإنتاج والمفاهيم الاقتصادية الخاصة بها، تكاليف الإنتاج في الأجل القصير وتكاليف الإنتاج في الأجل الطويل فيما يلي:

1.نظرية الإنتاج والمفاهيم الاقتصادية: عرف الإنتاج قديما بأنه عمل مادي هدفه خلق الأرزاق بمعنى جعل الأموال صالحة للاستعمال الإنساني، بينما ذهب الكلاسيك بقولهم أن الإنتاج ليس مجرد خلق الأرزاق، حيث لا يستطيع الإنسان خلق شيء من العدم وإنما الخلق عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه وتعالى، وعليه يقولون بأن الإنتاج هو العمل الذي يولد او يضيف منفعة او يشبع حاجة إنسانية مثلما ورد في أفكار المدرسة الكلاسيكية في الفصل الأول، وهو حاصل فكري أو مادي من صنع الإنسان يساهم بصورة مباشرة او غير مباشرة في تلبية احتياجات الإنسان ورغباته. حيث نقوم بتعريف الإنتاج ودالة الإنتاج، مراحل الغلة وقانون تناقص الغلة.

1.1 تعريف الإنتاج: يعرف على أنه" عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، تنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها"[48].

2.1 دالة الإنتاج: من الأمور البديهية أن إنتاج أي كمية من سلعة معينة يتطلب استخدام بعض عناصر الإنتاج أو مدخلات الإنتاج مثل راس المال والعمل والمواد الخام، ومستوى تكنولوجي معين وغيرها من عوامل الإنتاج. أي ان كمية الإنتاج (المخرجات) تعتمد على كمية ونوعية العناصر (المدخلات) الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية. هذه العلاقة تسمى دالة الإنتاج، وبالتالي نعرج على كل من تعريف دالة الإنتاج، الناتج الكلي والحدي والمتوسط ومنحنيات الناتج.

أولا– تعريف دالة الإنتاج: تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة العينية بين عناصر الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية وبين كمية الإنتاج من سلعة معينة في فترة زمنية معينة وفي فترة زمنية محددة. ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضيا كما يلي:

$$\mathbf{P = f(L,K,R)}$$

حيث أن: كمية الإنتاج من السلعة تعبر بـ(P)، عنصر العمل بـ (L)، عنصر رأس المال بـ(K)، المواد الخام بـ(R).

وتعني المعادلة السابقة أن كمية الإنتاج دالة في مدخلات الإنتاج (العمل، راس المال، المواد الخام) وبالتالي فإن زيادة كمية الإنتاج من سلعة معينة يتوقف على زيادة الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة.

مثال 1: نفترض أن منشأة صناعية تقوم بإنتاج الطابوق الأحمر، وتستخدم عنصري إنتاج هما: العمل (L)، ورأس المال المتمثل في الآلات (M)، فإن دالة الإنتاج تصبح على النحو الآتي:

$$\mathbf{Q=F\ (L,\ M)}$$

فإذا أرادت المنشأة زيادة أو تخفيض كمية الإنتاج فإن ذلك يتطلب زيادة أو تخفيض مدخلات الإنتاج (العمل، راس المال). وفي ظل ظروف الإنتاج قصير الأجل فإن المنشاة تستطيع زيادة أو تخفيض العنصر الإنتاجي المتغير (العمل)، وبالتالي إذا استخدمت المنشأة وحدات متتالية من عنصر العمل مع ثبات راس المال فإن الناتج يزيد مع تلك الزيادات المتتالية للعنصر المتغير إلى ان يصل إلى الحد ألأقصى، ثم يبدأ في التناقص بعد ذلك وهذا ما يسمى (بالناتج الكلي).

مثال 2: نفترض أن منشأة تنتج نصف مليون وحدة من القمح سنويا عن طريق عنصرين فقط هما (العمل والأرض) سوف نلاحظ كيفية استبدال احد العنصرين بالآخر في إنتاج القمح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.2): انواع إنتاج التكاليف

طريقة الإنتاج	عدد العمال (بالآلاف)	الأرض(بالفدان)
1	69	25
2	45	37
3	32	50
4	24	62
5	17	75
6	13	82
7	11	100
8	9	122

من تحليل الجدول أعلاه نلاحظ أن طريقة الإنتاج رقم (1) تستخدم عنصر العمل بشكل مكثف (69) ألف عامل مقابل زراعة (25) فدان. ويحصل ذلك في بلدان مثل اليابان كونها مكتظة بالسكان حيث تزرع الأرض بشكل كثيف مقابل ذلك هنالك طريقة إنتاج رقم (8) حيث تستخدم (9) ألف عامل مقابل إنتاج (122) فدان وهنا تستخدم الأرض بشكل مكثف أكثر من الطريقة الأولى.

الشكل رقم (13.2): انواع إنتاج التكاليف

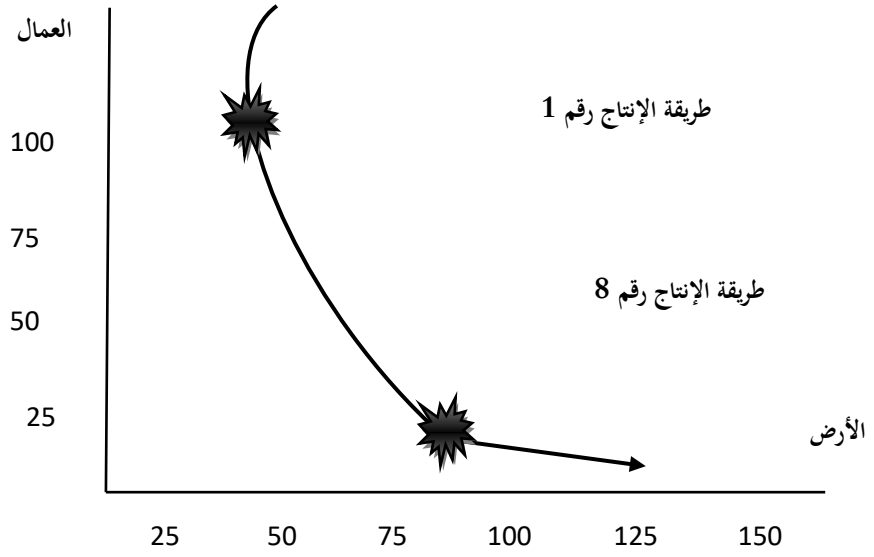

ثانيا– الناتج الكلي والحدي والمتوسط: نعرض تعريف كل من الناتج الكلي والحدي والمتوسط فيما يلي[49]:

الناتج الكلي: يعرف الناتج الكلي لعنصر من عناصر انتاج بأنه "الكميات المنتجة من السلعة باستخدام كميات مختلفة من ذلك العنصر، مع ثبات عناصر انتاج الأخرى عند مستوى معين"

الناتج الحدي: ويسمى التغير في الناتج الكلي عن التغير في عنصر الإنتاج المتغير (العمل) بالناتج الحدي: أي أن الناتج الحدي= التغير في الناتج الكلي \ التغير في العنصر المتغير (العمل)، وتحسب رياضيا:

$$MPL = \Delta TP / \Delta L$$

حيث أن: الناتج الحدي (MPL)، الناتج الكلي (TP)، عنصر العمل (L).

الناتج المتوسط: عبارة عن الناتج الكلي مقسوم على وحدات العنصر المتغير (العمل) أي أن : الناتج المتوسط = الناتج الكلي \ عدد وحدات العنصر المتغير (العمل)، وتحسب رياضيا:

$$ALP = TP \quad L$$

حيث أن: الناتج المتوسط (ALP)، الناتج الكلي (TP)، عنصر العمل (L).

3.1 منحنيات الناتج: لبيان منحنيات الناتج الكلي والمتوسط والحدي نستعين بالمثال الآتي :

الجدول رقم (6.2): الناتج الكلي والمتوسط والحدي من السلعة منشأ ما (M)

عناصر الإنتاج		الناتج الكلي	الناتج المتوسط	الناتج الحدي
عنصر الأرض (M)	عنصر العمل (L)	TP	AP	MP
12	0	0	0	0
12	1	15	5	5
12	2	12	6	7
12	3	21	7	9
12	4	32	8	11
12	5	35	7	3
12	6	36	6	1
12	8	35	5	-1
12	9	32	4	-3

المصدر: محسن حسن المعموري، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 45.

ويبين الجدول اعلاه أن الناتج الكلي ظل يتزايد كلما أضفنا وحدة إضافية من عنصر العمل الى ان وصل الى أقصى مستوى له عند الوحدة السادسة وعند هذا المستوى يصبح الناتج الحدي مساويا للصفر، ثم يبدأ الناتج الكلي في التناقص عندما يصبح الناتج الحدي سالبا .

ويلاحظ من نفس الجدول أن الناتج المتوسط يتزايد إلى أن يصل إلى أعلى مستوى له، أي عند الوحدة الرابعة ثم يبدأ في الانخفاض إلى أنه يظل موجبا، كذلك فإن الناتج الحدي يتزايد إلى ان يصل الى أعلى مستوى له عند الوحدة الرابعة , ثم يتناقص إلى أن يصل إلى الصفر، ثم يأخذ بعد ذلك قيما سالبة.

الشكل رقم (13.2): منحنيات الناتج الكلي والمتوسط والحدي من السلعة منشأ ما (M)

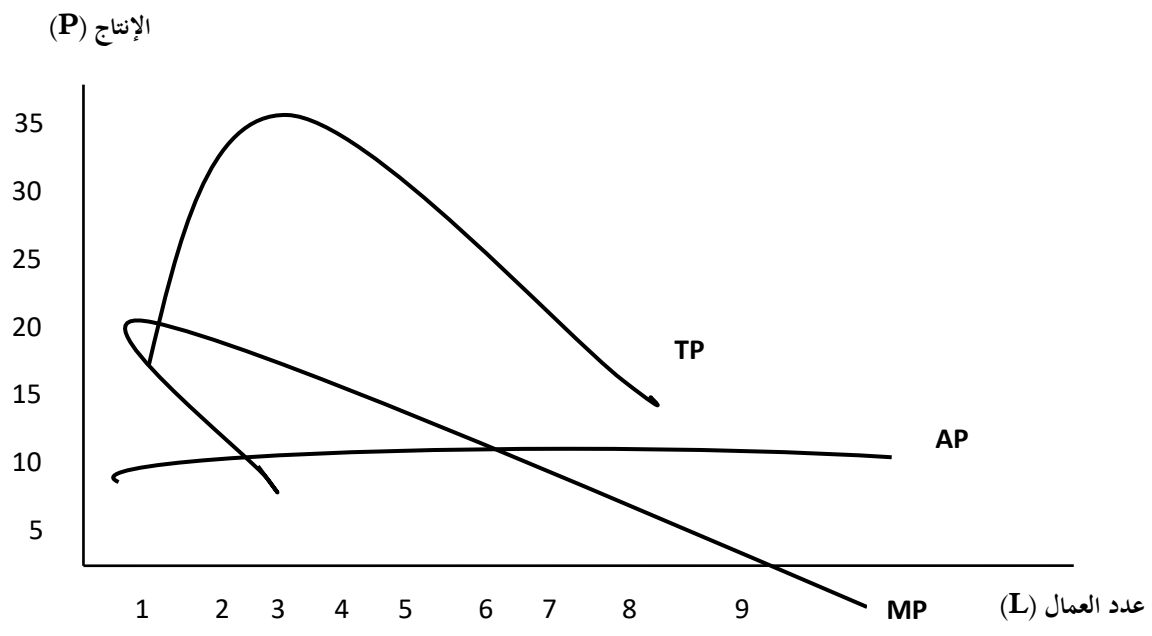

نلاحظ من الشكل أن منحى الناتج الكلي (TP) يصل إلى أقصاه عندما يكون الناتج الحدي (MP) مساويا للصفر ويلاحظ أيضا أن المنحنى الناتج الحدي يقطع منحنى الناتج المتوسط (AP) من أعلى عندما يكون منحنى الناتج المتوسط عند حده الأقصى.

4.1 مراحل الغلة: يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من مراحل الإنتاج (الغلة) كما يلي[50]:

1- مرحلة تزايد الناتج (الغلة): وتبدأ مع بداية الناتج، حيث يزيد كل من الناتج الكلي والناتج الحدي والناتج المتوسط وتنتهي هذه المرحلة عندما يبلغ الناتج المتوسط أعلى نقطة له.

2- مرحلة ثبات الغلة: وتبدأ من النقطة التي يبلغ عندها منحنى النتاج المتوسط نهايته العظمى وتنتهي عند النقطة التي يصبح عندها الناتج الحدي صفرا، وعند هذا المستوى يكون الناتج الكلي قد وصل إلى أقصاه.

3- مرحلة تناقص الغلة: وهي مرحلة تناقص الناتج الحدي وأخذه قيما سالبة، واستمرار تناقص كل من الناتج الكلي. وتبدأ هذه المرحلة من نقطة تساوي الإنتاج الحدي بالصفر

5.1 قانون تناقص الغلة: ينص قانون تناقص الغلة على أنه: " نتحصل بالنقصان على وحدات إنتاجية كلما أضفنا وحدات إضافية من كميات وحدات إضافية لعناصر الإنتاج ومع ثبات كميات العناصر الأخرى بعبارة اخرى الانتاجية الحدية لكل وحدة من عوامل الإنتاج تتناقص كلما زادت كمية عامل الإنتاج مع افتراض ثبات الأخرى"[51].

إن قانون تناقص الغلة يعبر عن احد القواعد الأساسية في تفسير عوامل الإنتاج (العمل، الأرض..الخ).فكلما استخدم المزارع (مثلا) عمالا أكثر على ارضه المحدودة المساحة لزيادة إنتاج القمح. فإن ما يحصل عليه من قمح إضافي من كل عامل جديد يستخدمه سيبدأ بعد حين بالتناقص. فإذا كان عدد العمال يحصلون على أجور محددة فإن ذلك سيعني أن الكلفة الإضافية لإنتاج القمح ستزيد باستمرار كلما أنتج المزارع قمحا أكثر. وهذا يفسر لنا ميل تكاليف الإنتاج إلى الارتفاع كلما سعى مشروعا ما للتوسع في إنتاجه.

ويعني ذلك أن هذا المشروع لن يعمل على الاتجاه نحو توسيع إنتاجه إلا إذا حصل على سعر أعلى لمنتوجه، وألا تعرض للخسارة في حالة بقاء سعر سلعته ثابتة في حين تتصاعد تكاليف إنتاجه. مثلما هو موضح في الشكل السابق رقم (13.2) (المنحىTP) منحنى الإنتاج الكلي.

2.**تكاليف الإنتاج في الاجل القصير**: يقصد بالتكاليف بصفة عامة المبالغ التي تدفعها المنشأة مقابل حصولها على خدمات عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات للعمال وتكاليف ثمن شراء المواد الخام وتكاليف الصيانة والكهرباء والمياه وأجور النقل والإعلان وغيرها. وهذه التكاليف تسمى بالتكاليف الصريحة أو التكاليف المحاسبية كما تسمى بتكاليف غير مملوكة من طرف المؤسسة، كما هناك نوع آخر من التكاليف لا تتحملها المنشأة ولا تدفعها صراحة عندما تكون متعلقة بعناصر الإنتاج مملوكة للمنشأة (راس المال، رب العمل، ...). فهي لا تدفع أجرا مقابل استخدام مخازنها كما لا تدفع أجورا ومرتبات لصاحب العمل الذي يملك المنشأة. وبتالي فإن قياس التكلفة بالمفهوم الاقتصادي ذو نوعين التكاليف الفعلية أو الصريحة التي تتحملها المنشأة، والتكاليف الضمنية التي لا تدفعها المنشأة صريحا.

كما يمكن تصنيف تكاليف المنشأة إلى أربع أنواع من التكاليف نجزها فيمايلي[52]:

1- **التكاليف الكلية الثابتة**: وهي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج، أي أنها مستقلة عن حجم الإنتاج ومن أمثلتها الإيجار على المباني والفائدة على رأس المال المقترض. هذه التكاليف تتحملها المنشاة سواء عملت المنشاة بطاقتها الإنتاجية الكاملة أو ببعضها أو توقفت عن الإنتاج.

2- **التكاليف الكلية المتغيرة**: وهي التكاليف التي ترتبط بحجم الإنتاج زيادة أو نقصا، فإذا كانت الكمية المنتجة تساوي صفرا فإن التكلفة المتغيرة تساوي صفرا.

3- **التكاليف الكلية**: وهي مجموعة التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المنشأة.

4- **التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية**: يعتبر تحليل التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية أكثر أهمية لارتباطهما بتوازن المشروع، كما سيأتي لاحقا.

1.2 حساب أنواع التكاليف: من خلال استخدام طبيعة قوانين ومعادلات الاقتصاد القياسي يمكن بسهولة حساب أنواع التكاليف الإنتاجية الواردة كالأتي[53]:

1- متوسط التكاليف الثابتة : وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة. ويمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف الثابتة على كمية الإنتاج أي أن:

متوسط التكاليف الثابتة = التكاليف الثابتة كمية الإنتاج، وتحسب رياضيا بالعلاقة: $AFC= TFC / Q$

2- متوسط التكاليف المتغيرة: وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة، ويمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف المتغيرة على كمية الإنتاج أي أن:

متوسط التكاليف المتغيرة = التكاليف المتغيرة كمية الإنتاج، وتحسب رياضيا بالعلاقة: $AVC= TVC / Q$

ويأخذ منحنى التكاليف المتغيرة المتوسطة شكل حرف (U) إذ ينحدر من الأعلى إلى أسفل وإلى جهة اليمين إلى حد معين، ثم يتصاعد بعد ذلك إلى الأعلى والشكل التالي يبين المنحنيات المذكورة.

الشكل رقم (14.2):منحنيات التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة

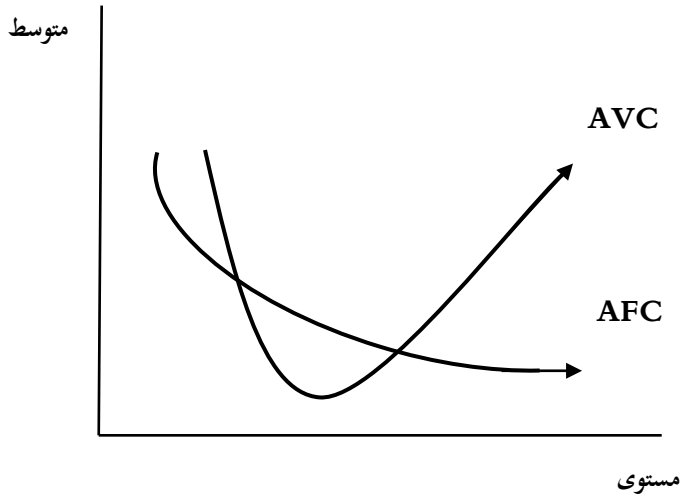

3- متوسط التكاليف الكلية: وهي عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية ويمكن الحصول عليها بإحدى الطريقتين:

الأولى: عن طريق جمع متوسط التكاليف الثابتة مع متوسط التكاليف المتغيرة، وتحسب رياضيا بالعلاقة: $ATC= AFC+AVC$

الثانية: عن طريق قسمة التكاليف الكلية على حجم الإنتاج، أي أن:

متوسط التكاليف الكلية= التكاليف الكلية / كمية الإنتاج، وتحسب رياضيا بالعلاقة: $AFC=TFC / Q$

متوسط التكاليف الكلية= متوسط التكاليف الثابتة+متوسط التكلفة المتغيرة، وتحسب رياضيا بالعلاقة: $ATC=AFC + AVC$

ويأخذ منحنى متوسط التكاليف الكلية شكل منحنى متوسط التكاليف المتغيرة، ولكنه يكون دائما أعلى من منحنى متوسط التكاليف المتغيرة بمسافة رأسية تعادل التكاليف الثابتة.

4- التكاليف الحدية: وهي عبارة عن مقدار التغير في التكاليف الكلية (المتغيرة+ الثابتة) نتيجة التغير في حجم الإنتاج بوحدة واحدة. وتقاس التكلفة الحدية بقسمة التغير في التكلفة الكلية على التغير في الكمية المنتجة.

التكاليف الحدية = التغير في التكلفة الكلية على التغير في الكمية المنتجة، وتحسب رياضيا بالعلاقة: $MC= \Delta TC / \Delta Q$

ويأخذ منحنى التكلفة الحدية اتجاها تنازليا إلى أن يصل إلى أدنى تكلفة ممكنة، ثم تبدأ بعد ذلك التكلفة الحدية في الارتفاع عند زيادة الوحدات المنتجة، كما في الشكل السابق.

2.2 العلاقة بين التكاليف وأحجام الإنتاج: لتوضيح طريقة حساب أنواع التكاليف المختلفة نستعين بالجدول الآتي[54]:

الجدول رقم (7.2):طريقة حساب أنواع التكاليف

عدد الوحدات المنتجة Q	التكاليف الثابتة TFC	التكاليف المتغيرة TVC	التكاليف الكلية TC	متوسط التكاليف الثابتة AFC	متوسط التكاليف المتغيرة ATC	متوسط التكاليف الكلية ATC	التكاليف الحدية
0	50	0	50	-	-	-	-
1	50	40	90	50	40	90	40
2	50	70	120	25	35	60	30
3	50	90	140	16.6	30	46.6	20
4	50	110	160	12.5	27.5	40	20
5	50	125	175	10	25	35	15
6	50	135	185	8.3	22.5	30.8	10
7	50	140	190	7.1	20	27.1	5
8	50	170	220	6.2	21.2	27.5	30
9	50	225	275	5.5	25	30.5	55
10	50	300	350	5	30	35	75

نسجل من الجدول أعلاه ما يلي:

1- أن التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج بل تظل ثابتة حتى مع حجم الإنتاج صفرا، وهي تمثل التزامات حتمية على المنشأة بصرف النظر عن حجم الإنتاج. اما متوسط التكاليف الثابتة فإنها تتناقص كلما زاد حجم الإنتاج إلى ان تصل الى أدنى قيمة لها خمسة وحدات نقدية عند انتاج عشر وحدات.

2- تتزايد التكاليف المتغيرة مع زيادة الإنتاج: أما متوسط التكاليف المتغيرة فإنها تتناقص في بادئ الأمر مع زيادة حجم الإنتاج إلى أن تصل الى ادنى مستوى لها ثم تبدأ في التزايد بعد ذلك.

3- تتجه التكاليف الكلية نحو التزايد كلما زاد حجم الإنتاج حيث تبلغ التكلفة الكلية (350) عند مستوى الإنتاج عشر وحدات.

4- تأخذ التكلفة الحدية اتجاها متناقصا إلى ان تصل إلى أدنى قيمة لها ثم تبدأ بعد ذلك في التزايد.

3.2 العلاقة بين التكاليف الحدية ومتوسط التكاليف: تندرج العلاقة بين التكاليف الحدية ومتوسطات التكاليف ضمن نطاق المحددات التالية:

1- عندما تكون التكاليف الحدية مساوية لمتوسط التكاليف المتغيرة فإن الأخيرة تكون عند أدنى نقطة لها؛

2- عندما تكون التكاليف الحدية مساوية لمتوسط التكاليف الكلية فإن الأخيرة تكون عند أدنى نقطة لها؛

3- يقطع منحنى التكلفة الحدية كل من منحنى متوسط التكلفة المتغيرة ومنحنى متوسط التكلفة الكلية عند أدنى نقطة لها.

3. تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل: إن جل المؤسسات يقوم انتاجها على قاعدة تكاليف الإنتاج طويلة الأجل (فترة زمنية طويلة) ذلك أن هذه الفترة تسمح للمنشأة من خلالها بتغير كل العوامل الانتاجية سواء بالزيادة أو النقصان. ففي الفترة الطويلة لا تكون هناك عناصر إنتاج ثابتة بل تصبح جميع العناصر قابلة للتغيير، أي التكاليف الثابتة تساوي صفرا.

وكما يمكن أن تدخل منشآت جديدة إلى السوق في الأجل الطويل أو أن تقوم المنشآت القائمة بتوسيع طاقتها الإنتاجية، وبالتالي تعتبر جميع تكاليف الأجل الطويل تكاليف متغيرة، حيث نعرض انواع تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل ومنحنيات التكاليف في الأجل الطويل.

1.3 انواع تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل: يمكن حساب وتصنيف التكاليف في الأجل الطويل إلى الأنواع التالية[55]:

1- التكاليف الكلية في المدى الطويل: وهي التكاليف الكلية التي تتحملها المنشاة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات عندما تكون المنشاة قادرة على تغيير كل عناصر الإنتاج.

2- التكاليف المتوسطة في المدى الطويل: وهي عبارة عن التكاليف الكلية مقسومة على عدد الوحدات المنتجة، أي أن:

متوسط التكاليف الكلية= التكاليف الكلية \عدد الوحدات المنتجة، وتحسب رياضيا بالعلاقة: $LRAC=LRTC / Q$

3- التكلفة الحدية في المدى الطويل: وهي عبارة عن التغير في التكلفة الكلية الناتج عن تغير الإنتاج بوحدة واحدة أي ان:

التكلفة الحدية في الأجل الطويل= التغير في حجم التكاليف الكلية\التغير في حجم الإنتاج، وتحسب رياضيا بالعلاقة:

$$LRMC= \Delta LRTC / \Delta Q$$

2.3 منحنيات التكاليف في الأجل الطويل: نستعرض فيه منحنيات التكلفة المتوسطة والحدية في الأجل الطويل كما يلي[56]:

أولا- منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل: يبين منحنى متوسط التكلفة لكل مستوى إنتاج وذلك عندما تكون كل عناصر الإنتاج متغيرة، حيث تستطيع المنشاة في الأجل الطويل اختيار مجموعة عناصر الإنتاج الأكثر كفاءة من بين المجموعات المختلفة والتي تتفق مع حجم ونطاق الإنتاج المطلوب. ويأخذ منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل شكل حرف (U) مثل منحنى التكلفة في الأجل القصير غير أنه أكثر تفلطحا منه، كما هو مبين في الشكل رقم (15.2):

الشكل رقم (15.2):منحنى التكلفة المتوسطة في الجل الطويل

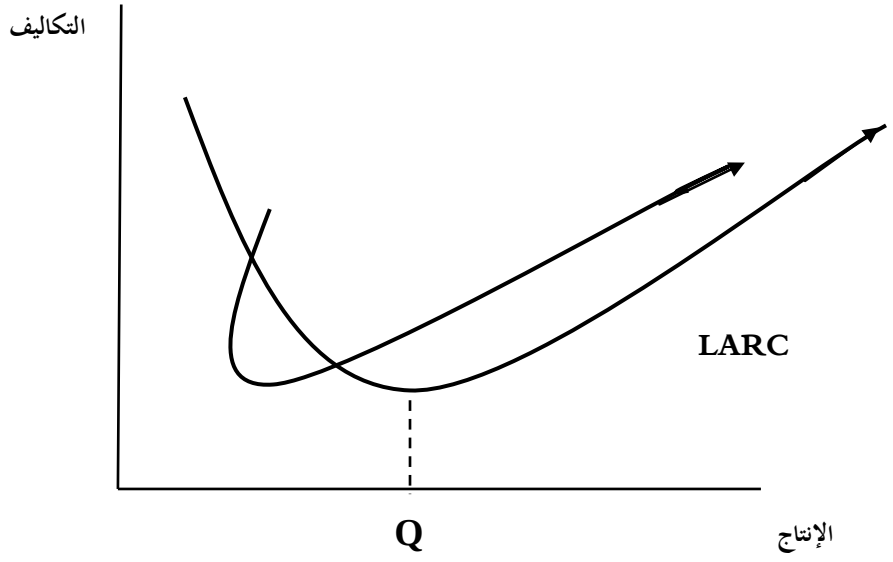

ويبين الشكل أعلاه، أن منحنى التكلفة المتوسطة في الاجل الطويل يبدأ في التناقص مع زيادة حجم الإنتاج إلى أن يصل إلى أدنى نقطة له ثم يبدأ في الزيادة. ويعود السبب في ذلك إلى ان المنشأة تمر بمراحل إنتاجية مختلفة تعرف باقتصاديات الحجم أو وفورات الإنتاج. فإذا كان منحنى التكلفة المتوسط يتناقص مع زيادة الإنتاج (أي توسيع نطاق الإنتاج) فإن ذلك يدل على وجود وفورات الحجم، أي أن المنشأة التي تعتبر أكثر كفاءة من المنشآت الإنتاجية الصغيرة. وعندما يصل منحنى التكلفة المتوسطة إلى أدنى نقطة له فإن المنشأة قد وصلت إلى الحجم الأمثل. اما عندما يبدأ منحنى التكلفة المتوسطة في التزايد فإن المنشاة لا تحقق الكفاءة وتظهر عندئذ ما يسمى بالوفورات السلبية. وتظهر الوفورات الإيجابية نتيجة لعدة أسباب منها:

1- وفورات ناتجة عن التخصص وتقسيم العمل الذي يمكن المنشآت الكبيرة من الاستفادة من ذلك التخصص؛

2- وفورات ناتجة عن شراء آلات أكثر كفاءة تحقق وفرا في المواد الخام وتكون أرخص في إدارتاها من حيث عدد العمال المطلوبين لتشغيلها؛

3- الحصول على المواد الخام بأسعار أقل نتيجة لشراء كميات كبيرة منها مقارنة بالمنشآت الصغيرة؛

4- إمكانية أكبر للاقتراض نظرا للثقة الكبيرة لدى المؤسسات التمويلية، كما يمكنها الحصول على التمويل اللازم عن طريق الاكتتاب العام؛

5- وفورات التركز الناتجة عن وجود عدة شركات في منطقة صناعية واحدة حيث يسمح لها بالحصول على مزايا مختلفة (خدمات النقل، الماء، الكهرباء..).

كما تظهر وفورات الحجم السلبية بسبب:

1- عدم قدرة الإدارة على السيطرة على المنشاة عندما يكبر حجمها، حيث تتعقد فيها الخطوط التنظيمية والإنتاجية.

2- صعوبة اتصال بين الوحدات؛

3- تداخل المستويات وظهور السلوك البيروقراطي في الإدارة؛

4- ارتفاع أثمان المواد الخام نظرا للتنافس الشديد؛

5- استنفادة فرص اقتصاديات النطاق. أي أن تقسيم العمل قد وصل إلى أقصاه والمعدات تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة.

ثانيا– تكلفة النفقة البديلة (الفرصة البديلة): تكلفة الفرصة البديلة تقوم على التضحية أو التنازل عن إنتاج سلعة ما مقابل إنتاج سلعة أكثر أهمية،. وتقاس هذه التكلفة بمقدار ما يجب أن يضحى به المجتمع من سلعة مقابل الحصول على سلعة أخرى. ويكمن القول أن قيمتها النظرية تساوي القيمة المتوقعة للبدائل المتخلي عنها كنتيجة لاختيار معين، وتستخدم في تقييم أداء الأدوات الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية في علوم الاقتصاد.

مثال : حينما يتوفر لديك مبلغ من المال وتشتري به سيارة جديدة، فشراء السيارة يعني التضحية بالاختيارات الأخرى كترميم المنزل أو إقراض قريب ...إلخ .مثال آخر: إنسان يمتلك محلا وعنده عدة خيارات للاستفادة من هذا المحل منها أن يؤجره أو يتخذه مكانا لممارسة نشاط تجاري. لنفترض أنه جعل متجرا، ولنفترض أن أقرب بديل هو تأجيره. يعد مبلغ الإيجار الذي فات المال الحصول عليه هو تكلفة فرصة استعمال المحل، ويسمى هذا النوع من تكلفة الفرصة بالتكلفة الضمنية والتي لابد أن تقدر من وجهة نظر علم الاقتصاد عند حساب الأرباح والخسائر للمحل.

كيفية حساب تكلفة الفرصة البديلة: يمكن حساب تكلفة الفرصة البديلة من المعادلة التالية:

تكلفة الفرصة البديلة = تكلفة البديل الذي تم اختياره–تكلفة التالي البديل الأفضل

مثال: الشخص (X) لديه ثلاثة خيارات بعد الخروج من المدرسة العليا. حيث انه لا يقبل أي عرض في عمل الشركات التي من شأنها أن تدفع له 75 دولار في السنة، وانه يمكن قبول موقف مدرب الصالة الرياضية في منطقته، مركز اللياقة البدنية التي من شأنها أن تدفع له38 $ في السنة، أو ان يذهب للدراسات العليا الذي من شأنه ان يكلف 32 $في السنة، الشخص (X) اختار HGدراسات العليا. ما هي تكلفة الفرصة ؟

الحل:

عدد من البدائل المتنافسين =3، قيمة البديل المختار=–32، قيمة الرهانات التالي= 75

تكلفة الفرصة البديلة = تكلفة البديل الذي تم اختياره – تكلفة التالي البديل الأفضل

أي تكلفة الفرصة البديلة = –32–75=–90

وبالتالي فإن قراره للدراسات العليا ليست فقط من حيث التكلفة وسلم الرسوم الفعلية لمثل هذه الدراسات ولكن أيضا قيمة البديل القادم أفضل وانه يتخلى عنه.

ثالثا– نقطة التعادل: في الاقتصاد والأعمال، وتحديدا محاسبة التكلفة، نقطة التعادل (BEP) هي النقطة التي تكون عندها التكلفة أو النفقات والإيرادات متساوية، لا يوجد أي مكسب او أي خسارة صافية والواحد يكون عنده تعادل. لم يقدم ربح أو خسارة، على الرغم من ان تكاليف الفرصة البديلة قد دفعت، ورأس المال تلقى المخاطر المعدلة، والعائد المتوقع.

مثال: إذا كانت الأعمال التجارية تبيع اقل من 200 منضدة كل شهر، سيكون هناك خسارة، إذا كانت تبيع أكثر من ذلك،سيكون هناك ربح. مع هذه المعلومات، فإن مديري الأعمال يحتاجون لمعرفة إذا ما كانوا يتوقعون أن يكونوا قادرون على صنع وبيع 200 منضدة شهريا. إذا كانوا يعتقدون أنهم لا يستطيعون بيع ذلك كثيرا لضمان الإستمرارية فيمكن أخذ الحالات التالية:

1- محاولة للحد من التكاليف الثابتة (عن طريق إعادة التفاوض بشأن الإيجار على سبيل المثال، أو إبقاء سيطرة أفضل على فواتير الهاتف أو غيرها من التكاليف)؛
2- محاولة للحد من التكاليف المتغيرة (الثمن الذي يدفع مقابل المناضد من خلال إيجاد مورد جديد)؛
3- زيادة سعر بيع المناضد.

أي من هذه الحالات ،سوف يقلل من نقطة التعادل . ويتم تحديد نقطة التعادل رياضيا على النحو التالي:

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة}}{1 - \frac{\text{إجمالي التكاليف المتغيرة}}{\text{إجمالي المبيعات}}}$$

فإذا كانت القيم الثابتة للمشروع 25 ألف وحدة نقدية، والمتغيرة 60% من حجم المبيعات المقدرة بـ 100 ألف وحدة نقدية، عند تطبيق المعادلة الرياضية السابقة حيث تكتب نقطة التعادل رياضيا كما يلي:

$$\left(\frac{25000}{1 \quad \frac{60000}{100000}} \right) = 62500 \text{ وحدة}$$

$$\text{كما يمكن استخدام المعادلة التالية : نقطة التعادل:} \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{ثمن البيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

فإذا كانت بيانات المثال السابق خاصة بإنتاج وبيع 10آلاف وحدة يكون ثمن بيع الوحدة 10وحدات والتكلفة المتغيرة للوحدة 6 وحدات وبالتالي تصبح المعادلة:

نقطة التعادل = $\frac{25000}{6-10}$ = 6250 وحدة، 6250×10=وحدة نقدية

وهو ما يعني أنه على المشروع ان يبيع ما قيمته على الأقل 62500 وحدة نقدية حتى يغطي تكاليفه فقط.

استخدامات أخرى لنقطة التعادل: تحليل التعادل يمكن أن يفدنا باستخدامات أخرى نذكر أهمها:

1. تحديد الأرباح التي تتحقق عن حجم معين من المبيعات وتستخدم المعادلتين التاليتين لهذا الغرض:

$$\text{الربح الحدي} = \text{إيرادات المبيعات} - \frac{\text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}{\text{سعر بيع الوحدة}}$$

الربح= الربح الحدي- التكاليف الثابتة

2. تحديد حجم المبيعات اللازم لتحديد حجم معين من الأرباح والمعادلة التي تستخدم لهذا الغرض هي:

$$\text{الحجم اللازم للربح المرغوب فيه} = \frac{\text{التكاليف الثابتة} + \text{الربح المرغوب فيه}}{1 - \frac{\text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}{\text{سعر بيع الوحدة}}}$$

3. تحديد حجم الزيادة في المبيعات اللازم لمقابلة مصروفات مقترحة، والمعادلة المستخدمة لهذا الغرض هي:

$$\text{الزيادة في المبيعات اللازم لمقابلة مصروفات مقترحة} = \frac{\text{المصروفات}}{\text{النسبة المئوية للربح الحدي}}$$

أسئلة الفصل الثاني:

1- لماذا ميل منحنى الطلب سالب ؟
2- ما أهمية المرونة في دالة الطلب ؟
3- كيف تؤثر السياسة الحكومية إيجابا على دالة العرض ؟
4- ما هي خصائص سوق المنافسة التامة الكاملة ؟
5- ماهي خصائص سوق الاحتكارية ؟
6- ما هي خصائص سوق احتكار القلة وتعزيزها بمثال؟
7- ما أهمية دراسة مرونة الطلب الداخلية ؟
8- ما الفرق بين قياس المرونة بالنقطة وقياس المرونة بالقوس؟
9- ماهي مناهج تفسير سلوك المستهلك ؟
10- على ماذا ينص قانون تناقص الغلة ؟
11- ما الفرق بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة ؟
12- ما نقصد بالتكاليف الإنتاج في المدى القصير؟
13- ما نقصد بالتكاليف الإنتاج في المدى الطويل؟

مراجع الفصل الثاني:

[1] غادة صالح حسن، "مبادئ الاقتصاد"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص28.

[2] Shahram Manouchehri et Peter fortura,**" Principes de microéconomie – guide de l'étudiant"**,2eme Edition, Modulo, Quebec, Canada, 2014. P51.

[3] مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص63، بتصرف.

[4] -John Sloman,**" Principes d'économie"**, édition française dirigée par prtick Cohendet, France, 2008. P5
-Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, **" Economie** ", traduit par Françoise Larbre et Alain Thomazo, Economica, 18 édition, 2005, Paris, P47.

[5] مُحَمَّد أحمد السريتي، "**أسس علم الإقتصاد**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتزيع، مصر، 2014، ص81، بتصرف.

[6] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص64، بتصرف.

[7] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, P51.
[8] Idem, P52.

[9] مُحَمَّد أحمد السريتي، ، مرجع سبق ذكره، ص102، بتصرف.

[10] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص70، بتصرف.

[11] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, P26.
[12] Henri-Louis Védie, **"Microéconomie en 24 fiches"** , 2eme édition, DUNOD, France, 2008.

[13] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص117.

[14] Hal R. Varian,**" Introduction à la microéconomie"**, traduit par Bernard thiery, Distribution Nouveaux Horizons -ARS, de boeck, 8 éditions, France, 2014.P4.
[15] Idem, P5.
[16] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, P.28.
[17] Idem, P.29.
[18] John Sloman, Idem, PP :180
[19] Idem, PP: 181 .182
[20] Idem, P :209
[21] Idem, P :.215
[22] Françoise VASSELIN, **« Economie Générale Microéconomique –Macroéconomique** », Edition ESKA, 5eme Edition, 2014, p135.
[23] Hal R. Varian, Idem, P 17.

[24] غادة صالح حسن، مرجع سبق ذكره، ص41.

محسن حسن المعموري، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص16،17

[25] Henri-Louis Védie, Idem, P18.
[26] Hal R. Varian, Idem, P19-18 .
[27] Françoise VASSELIN, Idem, P.137
[28] Idem, P138

[29] من إعداد الباحثين اعتمادا على:

غادة صالح حسن، مرجع سبق ذكره، ص48.

Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, P72.

[30] غادة صالح حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص50-51.

[31] Henri-Louis Védie, Idem, P20.
[32] Idem, P21.

[33] غادة صالح حسن، مرجع سبق ذكره، ص52.

[34] John Sloman, Idem, P72.
[35] Hal R. Varian, Idem, P83 .

[36] يعقوب علي جانقي، مُحَمَّد الجاك أحمد، "**مطبوعة مبادئ الاقتصاد**"، منشورات مدرسة العلوم الإدارية جامعة الخرطوم، ط1، السودان، 2009، ص93.

[37] محسن حسن المعموري، مرجع سبق ذكره، ص78.

[38] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص155.

[39] يعقوب علي جانقي، مُحَّد الجاك أحمد، مرجع سبق ذكره، ص94.

[40] John Sloman, Idem, P107.
[41] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, P.86
[42] Hal R. Varian, Idem, P87 .
[43] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, P.76

[44]يعقوب علي جانقي، مُحَّد الجاك أحمد، مرجع سبق ذكره، ص96.

[45] محسن حسن المعموري، مرجع سبق ذكره، ص80.

[46] نفس المرجع، ص81.

[47] Hal R. Varian, Idem, P85 .

[48] محسن حسن المعموري، مرجع سبق ذكره، ص92.

[49]مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص170.

[50] مُحَّد أحمد السريتي، ، مرجع سبق ذكره، ص203.

[51] Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, P110
[52]John Sloman, Idem, P.146
[53]Idem, P147

[54] محسن حسن المعموري، مرجع سبق ذكره، ص92.

[55] John Sloman, Idem, P.159

[56] محسن حسن المعموري، مرجع سبق ذكره، ص107.

الفصل الثالث

مدخل إلى الاقتصاد الكلي

الفصل الثالث مدخل إلى الاقتصاد الكلي

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادرا على فهم مايلي :

تمهيد

المبحث الأول: الطلب الكلي والعرض الكلي في اقتصاد دولة.

المبحث الثاني: الادخار، الاكتناز، الاستثمار.

المبحث الثالث: النقود.

المبحث الرابع: البنوك.

المبحث الخامس: السياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث السادس: التجارة الخارجية.

أسئلة الفصل الثالث

التمهيد:

بعدما تعرضنا إلى اهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالاقتصاد في الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم ومرتكزات في علم الاقتصاد، ثم تطرقنا إلى كل ما يتعلق بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة بالاقتصاد الجزئي كل من (الطلب، العرض، السوق، تحليل مرونات الطلب والعرض، دراسة سلوك المستهلك، تحليل التكاليف والإنتاج). نأتي الآن إلى عرض أهم المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالاقتصاد من المنظور الكلي ونذكر أهم هذه المفاهيم (الطلب الكلي والعرض الكلي في اقتصاد دولة، الادخار، الاكتناز، الاستثمار، النقود، البنوك، السياسة النقدية، السياسة المالية والتجارة الخارجية)، حيث يساعدنا هذا الفصل للإجابة على الأسئلة التالية: لماذا تشهد الدول المتطورة نمو في اقتصادها؟، بينما تسجل الدول النامية ركودا في اقتصادها؟، لماذا نسجل تضخم الأسعار؟، لماذا نسجل نسبة بطالة عالية في بعض الدول عن سواها ؟ ...الخ، كل هذه الأسئلة والمشاكل الاقتصادية تخص الاقتصاد الكلي، حيت نجد أجوبتها عند دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول: الطلب الكلي والعرض الكلي في اقتصاد دولة

سبق وأن اشرنا إلى الطلب والعرض من المنظور الجزئي بذكر مختلف التعاريف واهم العوامل المتحكمة في الطلب والعرض والمتعلقة بالمستهلك والمنشأة. نقوم الآن بعرض نفس المصطلحات لكن من المنظور الكلي أي الطلب الكلي والعرض الكلي لدولة ما.

1. الطلب الكلي: يمكن تعريف الطلب الكلي لدولة ما، "بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها. ويتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي "[1].

ويمكن احتسابه كما يلي:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

حيث: AD: الطلب الكلي، C: الاستهلاك، I: الاستثمار، G: الانفاق الحكومي، X: إجمالي الصادرات، M: إجمالي الواردات ويوضح الشكل رقم (1.3) منحنى الطلب الكلي في الاقتصاد المكون من أربعة قطاعات، حيث يوضح المنحنى العلاقة بين المستوى العام للأسعار، وهو عبارة عن متوسط سعري لأسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين الكمية المطلوبة في الاقتصاد.

حيث ينحدر منحنى الطلب الكلي من الأعلى إلى الأسفل وله ميل سالب وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين السعر (المستوى العام للأسعار) وبين الكمية المطلوبة الكلية. فعند انخفاض المستوى العام للأسعار من (P1) إلى (P2)، ترتفع الكمية المطلوبة من (Q1) إلى (Q2)، مما يعني ارتفاع القوة الشرائية للأفراد، أي إمكانية حصولهم على كميات أكبر من السلع والخدمات عن السابق. أما ارتفاع المستوى العام للأسعار فيعني انخفاض القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. إن تغير المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على نفس المنحنى ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى، كما هو موضح في الشكل (3-1). أما إنتقال المنحنى للأعلى أو الأسفل فيكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطلب الكلي. فهذه

العوامل تتمثل في العناصر المكونة للطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي.

الشكل رقم (1.3): منحنى الطلب الكلي

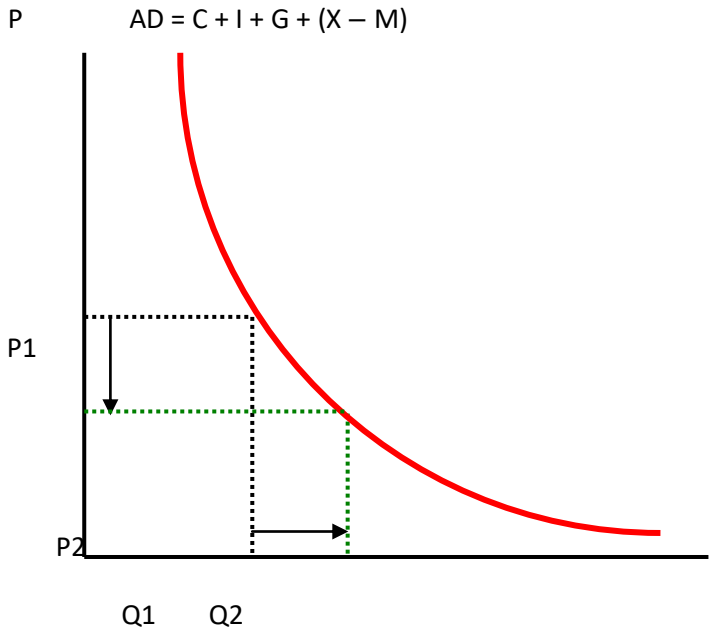

Source : Peter fortura et Shahram Manouchehri,**" Principes de macroéconomie"**, édition Suzanne Champagne et Nathalie Jalabert, France, 2014, p10.

2. **العرض الكلي**: يعرف العرض الكلي لدولة ما، بأنه "مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد وذلك خلال فترة زمنية معينة". ويمكن التفرقة بين نوعين من العرض: منحنى العرض الخاص بالمدى القصير ومنحنى العرض الخاص بالمدى الطويل. فمنحنى العرض الخاص بالمدى القصير له ميل موجب حيث يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة. أما منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل فهو عبارة عن خط عمودي، حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الانتاجية القصوى، مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار. ويسمى هذا الوضع بمستوى التوظيف الكامل (Y^{FE}). ويوضح الشكل رقم (3-2) منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى القصير، ويوضح الشكل رقم (3-3) منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل[2].

الشكل رقم (2.3): منحنى العرض الكلي في المدى القصير الشكل رقم (3.3): منحنى العرض الكلي في المدى القصير

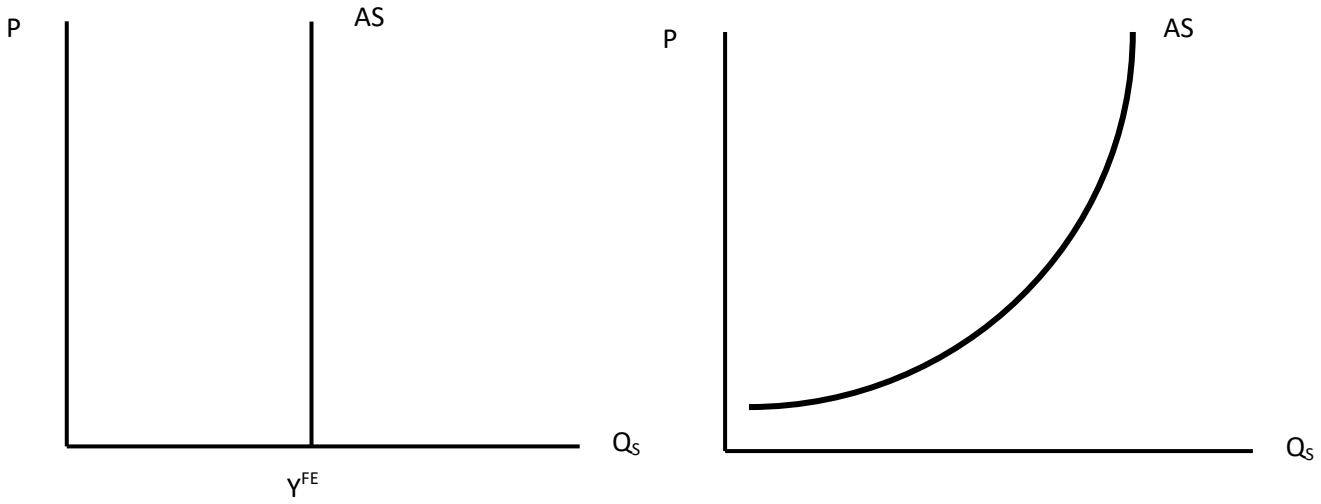

Source : Peter fortura et Shahram Manouchehri, Idem, 2014, p12.

المبحث الثاني: الادخار، الاكتناز، الاستثمار.

هناك ثلاث مفاهيم لابد من التفرقة بينهم في اطار الكشف عن المزيد من المفاهيم اللأساسية حول الاستثمار مع إدراك العلاقة بين الادخار والاكتناز مع الاستثمار على النحو التالي :

1. **الادخار**: يقصد بالادخار بأنه "تدفق يرسم تغير الممتلكات خلال فترة زمنية معينة، حيث يمثل جزء من الدخل غير موجه للاستهلاك خلال فترة زمنية".

عرف الاقتصاديون الادخار بطريقتين التعريف الأول من وجهة نظر النيوكلاسيك على أنه "جزء احتياطي يترجم سلوك المستهلك في ادخار "، ويرجع اصل الادخار إلى الكلمة الانجليزية «**saving**» وبالفرنسية **« sauvegarder »** حيث يستهلك هذا الادخار في فترة لاحقة.

أما الادخار بحسب المنظور الكينزي فهو "فائض الدخل الذي لم يستهلك" ومن وجهة نظرهم أن الادخار ليس من جراء سلوك ايرادي وعمدي وإنما هو سلوك غير ايرادي[3].

من خلال التعاريف نستنتج خصائص الادخار ونجزها كالأتي[4]:

1- الادخار من المتغيرات الاساسية بالنسبة للبلدان النامية؛

2- وجود ثلاثة جوانب جوهرية للادخار مترابطة في قضية التنمية وهي: الاستعداد للقيام بنشاط انتاجي لا يكون جزء من ناتجه موجها للاستهلاك ثم توافر الارادة الجماعية والقدرات الفنية والإدارية اللازمة لتحقيق تراكم رأس المال المادي والبشري، وأخيرا المستقبل الذي يكون هذا التراكم اعدادا له؛

3- وجود مستويين للادخار المستوى المجتمعي والمستوى الفردي: فبالنسبة للمجتمع يلاحظ أن ناتج الاقتصاد القومي خلال سنة معينة لا ينفق كليا (في أغلب الأحوال) على الأغراض الاستهلاكية الحالية، بل يقتطع جزء منه ليكون الادخار القومي. وعند هذا

المستوى يكون الادخار القومي بمثابة تيار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلي للاقتصاد والادخار. هنا يستنتج بطريقة الباقي أي أن الادخار يساوي (الدخل القابل للتصرف فيه ناقصا الاستهلاك الخاص الكلي).

أما بالنسبة للأفراد، فإن أغلبهم لا ينفقون كل دخولهم الجارية على الاستهلاك الجاري في السلع والخدمات وإنما يجنبون جزءا منها ليودعوه في البنك أو صناديق توفير البريد أو ليشتروا به أسهما أو سندات من البورصة أو يشتروا وثائق وصكوك من صناديق الاستثمار أو ليسددوا التزاماتهم أو ليشتروا أصولا مادية. ومن ثم يتمثل ادخار الأفراد (خلال أي فترة من الفترات) في الفرق بين دخلهم المتاح و إنفاقهم الجاري على السلع و الخدمات خلال نفس الفترة؛

4- الادخار قد يكون نقديا أو عينيا: فالادخار النقدي يمثل الصورة الغالبة في الوقت الحالي، وذلك لأن الطابع النقدي يصبغ معظم جوانب النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المعاصر. ومن ثم يتكون الجانب الأكبر من الادخار اللازم لتمويل التكوين الرأسمالي من عدة اشكال نقدية تتمثل في الاصول المالية أو الأموال السائلة كالودائع الجارية وكذلك الودائع الادخارية التعاقدية والتي يمكن تحويلها بسهولة نسبية.

تعتبر النقود قوة شرائية عامة، بمعنى أنها تمكن حاملها من مبادلتها بأي شكل من أشكال الثروة الأخرى، فإن الافراد الذين قاموا بهذه المدخرات النقدية يستطيعون تحويلها إلى رأسمال عيني وذلك باستثمار هذه الأموال المدخرة في العمليات والمشروعات الانتاجية سواء بأنفسهم (وذلك بشراء أو استئجار عوامل الانتاج الاخرى والتوليف بينها لإنتاج سلعة او خدمة لها قيمة نقدية فتتولد لهم الأباح باعتبارهم منظمين) أو بأن يقومون بإقراض هذه المدخرات النقدية عن طريق سوق المال أو سوق رأس المال أو البورصة إلى المنظمين ليتمكنوا من شراء السلع الانتاجية والوسطية اللازمة لمشروعاتهم ويحصل المدخرون في هذه الحالة على عوائد نتيجة إقراضهم هذه المدخرات النقدية خلال فترة معينة.

أما الادخار العيني فيمثل الصورة المحدودة جدا للادخار في الاقتصاد المعاصر وقد يتخذ شكل فائض سلعي أو فائض عمل وبالنسبة للشكل السلعي فيمكن ملاحظته في قطاع الزراعة وذلك مثل المحاصيل التي يحتفظ بها المزارعون لاستخدامها كبذور لو لاستهلاكها. اما الادخار العيني في شكل فائض عمل فيمكن أن يتحقق في حالة القيام بعمل إضافي يبذل ويتبلور مباشرة في شكل استثمار انتاجي. والتجربة الصينية المعاصرة خير مثال على ذلك؛ فقد استطاعت الصين أن تزيد من الاستثمار دون إنقاص الاستهلاك الجاري وذلك باعتماد على فائض عمل كشكل من أشكال الادخار وتكوين رأس المال.

حيث يوجد نوعين من الادخار ادخار اجباري وادخار اختياري، نوجزها في مايلي[5]:

- **الادخار الاجباري**: هو الذي يجبر فيه الشخص عن القيام بهذا الادخار لأسباب معينة، وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية، مثل الضمان الاجتماعي، التأمينات الضرائب والرسوم.
- **الادخار الاختياري**: هو الذي يصدر من الشخص بمحض ارادته أي دون ضغوط، بحيث يمتنع عن استهلاك جزء من دخله الصافي.

وهكذا يلاحظ أن الادخار بصورته (النقدية والعينية) ينتهي في النهاية إلى شكل من اشكال الاستثمار العيني، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة التي تصل إلى حد التطابق بين الادخار و التكوين الرأسمالي والاستثمار. وهو ما كان مصدر اهتمام الاقتصادي "**كينز**".

2. الاكتناز: يتشابه الاكتناز مع الادخار (بمفهومه السابق) في كون كل منهما جزء من الدخل الجاري لم ينفق على الاستهلاك الجاري، ويختلفان في أن الاكتناز يمثل احتجازا لجزء من الدخل (الناتج) سواء في شكل نقدي أو عيني بعيدا عن دورة النشاط الاقتصادي ومن ثم يعتبر تسربا من دورة الدخل القومي وما يطلق عليها دورة النشاط الاقتصادي، مما يخرجه عن مفهوم الادخار تماما على مستوى الاقتصاد الكلي.

حيث يعرف الاكتناز "بأنه عبارة عن رغبة الافراد في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي"[6]. وهذا المفهوم يتشابه مع مفهوم "**كينز**" عن تفضيل السيولة. ويلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالسيولة هنا لتمكنهم من دفع المخاطر النقدية أو الاقتصادية أو السياسية أو من تحقيق الآمال.

ويمكن القول أنه إذا كان الاستهلاك هو البديل للادخار فان الادخار و (أو) الاستهلاك هما بديلا الاكتناز، وأنه إذا كان الادخار يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر فإن الاكتناز يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر وبالفوائد التي لن تعود على الفرد عندما يمتنع عن اقراض أو استثمار الفائض الذي يتبقى من دخله بعد الاستهلاك.

ويتخذ الاكتناز عدة صور؛ منها احتفاظ الافراد بالذهب أو العملات الاجنبية وكذلك المبالغ السائلة في صورة نقود يحتفظ بها قطاع الاعمال المنظم، كما يمكن أن يكون الاكتناز في صورة نقود يحتفظ بها الافراد لمدة قصيرة جدا (وهذا هو المعنى الضيق جدا للاكتناز). ومثال ذلك احتفاظ الموظف بمرتبه لينفق منه بانتظام طوال الشهر. ويطلق بعض الاقتصاديين على هذا النوع مصطلح الادخار الاحتياطي لأن هذه الاموال تمثل احتياطيا لمواجهة الحاجة للاستهلاك في المستقبل. وهذا النوع من الاكتناز لا يمكن أن يتحول الى راس المال عيني ما دام الفرد يحتفظ به لفترة قصيرة في صورة نقود، ومن ثم فإنه لا يزيد دخل المجتمع أو ثروته، وهذا النوع من الاكتناز يختلف عن الادخار المنشئ ويطلق عليه هذه الصفة لأنه يساهم في إنشاء وتكوين الدخل وذلك بتحويله إلى استثمار عيني منتج[7].

إن لاكتناز بمعناه السابق؛ اثار ضارة بالتنمية الاقتصادية. خاصة اذا علمنا ان بعض الدراسات اوضحت انه يمكن تحرير جزء من المكتنزات (التي تأخذ شكل ذهب وأحجار كريمة وعملات اجنبية) لاستخدامه في تمويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية، وعلى الرغم من صعوبة تقدير حجم أو قيمة هذه المكتنزات خاصة في الدول النامية إلا أن بعض الدراسات أوضحت أن ما يكتنزه الأفراد من الذهب فقط بلغ حوالي 10% من الدخل القومي في بعض دول الشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا.

3.الاستثمار : يمثل الاستثمار أحد العوامل الاساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات وكذا الاقتصاد الوطني ولتحديد مفهومه نستعين في هذا المجال ببعض وجهات النظر المختلفة في تعريفه وأهم الانواع الخاصة به.

1.3 مفهوم استثمار: هو استخدام رأس مال في تمويل نشاط معين قصد تحقيق ربح، مستقبلي بحيث يكون الاستثمار مقبولا إذا تطابق مع المعايير العمول بها أو حقق الارباح المنتظرة، وللاستثمار عدة مفاهيم منها[8]:

أولا– المفهوم المحاسبي: ينظر إلى الاستثمار من الناحية المحاسبية على أنه "مجموع الأملاك والقيم الدائمة المادية أو غير المادية التي اكتسبها او التي انشأتها المؤسسة من اجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة والمحافظة على شكلها لمدة طويلة". وبالتالي يمثل الزيادة في اصول المؤسسة غير المنقولة كالأراضي والمباني والأصول المنقولة كالتجهيزات والمعدات ...الخ.

ثانيا– المفهوم المالي: من الناحية المالية ينظر إلى الاستثمار على أنه "التخلي عن الأموال التي يملكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الانتظار لفترة زمنية مستقبلية بهدف الحصول على تدفقات مالية لاحقة تعوض عن القيمة الحالية لهذه الأموال وكذلك على النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، إضافة إلى الحصول على عائد مجزي مقابل تحمل الخطر الناجم عن تغير الظروف واحتمالات عدم تحقيق التدقيقات الداخلة المتوقع الحصول عليها في المستقبل" .

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أن الاستثمار هو توظيف دائم للأموال في أشكال مختلفة من أجل الحصول على ايرادات مستقبلية في زمن طويل نسبيا.

2.3 خصائص الاستثمار : هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المشروع الاستثماري وهي[9]:

أولا– ايرادات المشروع الاستثماري: يعبر الايراد الصافي عن تدفق نقدي مطروحا منه النفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة، ونجد في التدفق النقدي نوعين :

1– تدفق النقدي الصافي: هو مستخلص من عملية طرح الضرائب والفوائد المستحقة و يحسب كما يلي:

.

التفدق النقدي = التدفق النقدي للاستغلال (1–معدل الضريبة) + قسط الامتلاك

كما يحسب التدفق النقدي للاستغلال كما يلي:

التدفق النقدي للاستغلال = رقم الاعمال – تكاليف الاستغلال

2– نفقات الاستثمار : إن تكلفة الاستثمار تشمل عدة عناصر نذكرها في مجموعتين[10]:

– التكاليف الابتدائية: هي تلك النفقات الاولية الازمة لإقامة مشروع ما. أي هي تلك التكاليف التي تنفق لحظة ظهور فكرة المشروع وتقيمه للدراسة حتى اتمام انجازه وإجراء تجارب تشغيله. وتنحصر عناصر هذه التكاليف في دراسة الهندسية للمشروع، خريطة تسلسل العمليات الانتاجية في المشروع والظروف الاقتصادية.

– تكاليف تشغيل المشروع: هي عبارة عن نفقات اللازمة للتشغيل والاستفادة من استغلال الطاقة التي جناها أو أنشأها والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة تكمن في المواد الازمة للتشغيل، الاجور والمصاريف الأخرى وكذا مصاريف تكوين العمال.

3– مدة الحياة: إن الفترة التي تحقق فيها المشروع ايرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع الاستثماري، وفي مدة الحياة نميز بين العمر الاقتصادي الذي نقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصادي، أي تحقيق اقل تكلفة مع وجود عائد، والعمر الانتاجي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون خلالها المشروع استثماري صالحا للإنتاج.

– **العمر الفيزيائي للاستثمار**: نذكر على سبيل المثال: حساب عدد ساعات التشغيل لكن في الحقيقة الهدف هو تحديد المدة المثلى للاستغلال مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف الصيانة.

– **العمر التكنولوجي**: يستعمل كثيرا في الصناعات التي تتميز بالتطور التكنولوجي السريع. والعمر التكنولوجي هو الفرق بين المدة التي بدأت الالة في العمل، والمدة التي ظهرت فيها الالة ذات كفاءة أكبر وأداء أدق، وهذا قبل تعطل الالة او عطبها. فإن كان العمر التكنولوجي أصغر من العمر الفيزيائي وجب على المؤسسة أن تتبنى تكنولوجيا جديدة حتى تتمكن من البقاء في سوق المنافسة.

– **عمر المشروع أو مدة حياته**: تمثل هذه المدة تلك الفترة التي تعيش فيها المنتج في السوق ومما سبق يتضح أنه على المؤسسة أن تختار مدة المشروع، لأنها في حالة تقييم المشروع الاستثماري تكون المؤسسة في حاجة ماسة إلى تحديد الفترة التي تكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا يحقق عائدا.

4– القيمة المضافة: تعبر القيمة الباقية للاستثمار عن تلك القيمة التي تتوقعها المؤسسة بعد نهاية الاستثمار العادي للاستغلال وفي حالة الحياة الطويلة تكون صعبة التوقع، كما يمكن لها أن تكون (القيمة) معدومة أو سالبة، كذلك تسمح لنا القيمة بتحديد العمر الاقتصادي الافضل. حيث نجسد ما تم ذكره في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–4): خصائص المشروع الاستثماري

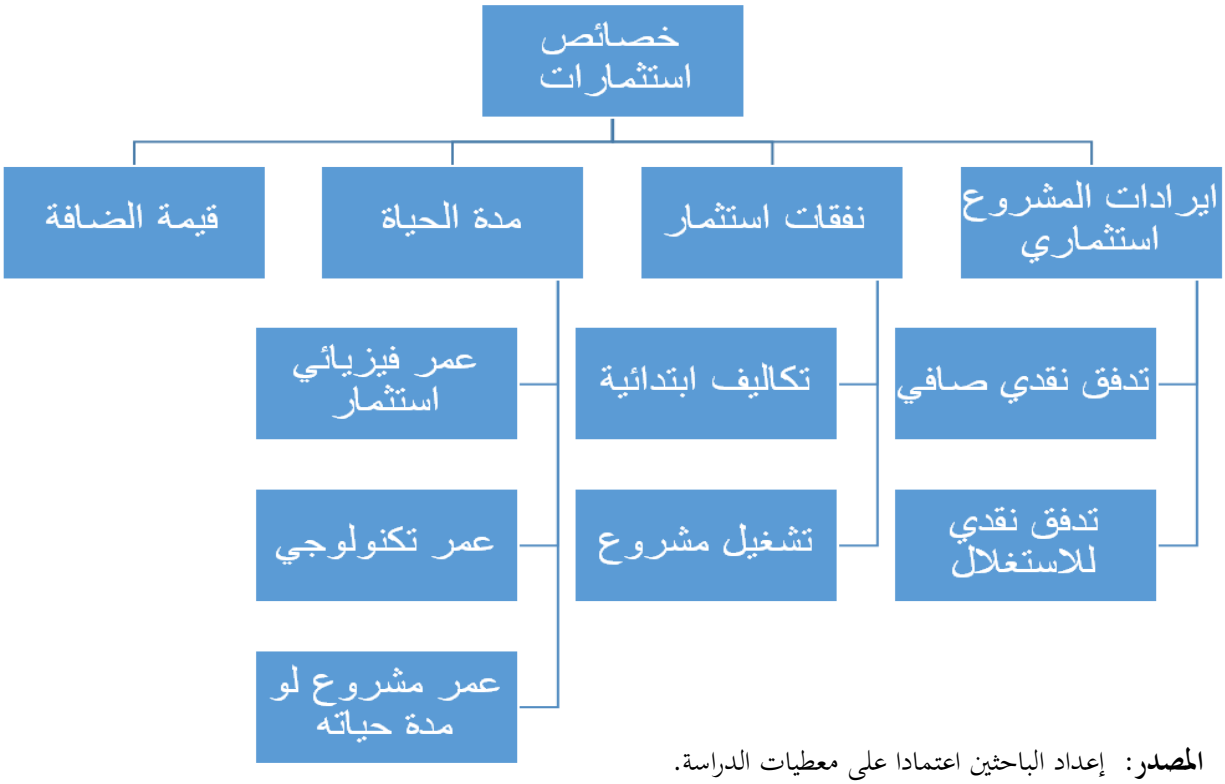

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الدراسة.

3.3 تصنيف استثمار: تصنف الاستثمارات وفق العديد من المعايير منها معيار المدة، معيار طبيعة الاثر، معيار الهدف أو الفرض ومعيار درجة الارتباط. مثلما سنوضحه في الشرح التالي[11]:

1- تصنيف استثمارات حسب معيار المدة : يمكن التفرقة في هذه الحالة بين انواع الاستثمارات التالية :

- **استثمارات طويلة الاجل:** هي استثمارات التي تزيد مدة حياتها انتاجية عن سبع سنوات؛
- **استثمارات متوسطة الاجل:** هي استثمارات التي تتراوح مدة حياتها بين سنتين إلى سبع سنوات؛
- **استثمارات قصيرة الاجل:** تضم استثمارات التي مدة حياتها انتاجية تقل عن سنتين.

2- تصنيف استثمارات حسب طبيعة: وتنقسم إلى نوعين هما:

- **استثمارات انتاجية:** هي استثمارات الموجهة لإنتاج السلع والخدمات وتكون في شكل الحيازة على اصول مادية.
- **استثمارات غير انتاجية:** وهي ذات طبيعة غير مادية، التي تنقسم بدورها إلى نوعان:

استثمارات مالية (هي استثمارات التي يكون الغرض منها الحصول على موارد مالية دون أن يقابلها إنتاج مثل: الاسهم والسندات) واستثمارات عينية (استثمارات التي تكون في شكل عيني مثل: براءات الاختراع، مصاريف الابحاث والتطوير).

3- تصنيف استثمارات حسب معيار الهدف والغرض: حسب هذا المعيار فإن أهم أنواع استثمارات مايلي :

- **استثمارات الاحلالية أو التجديدية :** تنشأ من أجل المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة أو من أجل زيادة رقم أعمالها، فهي استثمارات تختص بعملية تبديل تجهيزات قديمة، وهذا النوع من القرارات تقوم المؤسسة به باستمرار مدركة بذلك التكاليف التي تنجم عند هذه العملية. ولكنها لا تهمل زيادة نفقات الصيانة والترميم في حالة عدم قيامها بعملية الاحلال وهي الاكثر شيوعا من حيث الحجم.
- **استثمارات التحديث أو التطوير:** الهدف من هذا النوع هو تدنيئة التكلفة بتكثيف الالية أي تطوير جهاز الانتاج الحالي وتحديثه للتقليل من العمالة الإضافية، وتصبو كذلك هذه الاستثمارات إلى الحفاظ على الطاقة الانتاجية للمؤسسة.
- **استثمارات التوسيع:** الغرض من هذا النوع من استثمارات هو التوسيع في الطاقة الانتاجية والبيعية للمؤسسة وذلك بإدخال وإضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية ونجد:

  - استثمارات التي تصبو إلى امكانية الإنتاج في المؤسسة بدون تغير مجموع المنتجات، فقد تتمثل في إضافة الة جديدة؛
  - استثمارات في منتجات جديدة تصبو لتوسيع التكلفة الموجودة للاستجابة لطلبات الزبائن؛
  - استثمارات الاختراع أو الابتكار عن طريق البحث عن منتج جديد أو تحويل منتجا موجودا مثل: استثمارات التي تقوم بها الشركات المنتجة للمياه المعدنية على شكل قارورات بلاستيكية.
- **استثمارات استراتيجية :** تهدف هذه استثمارات للمحافظة على بقاء واستمرار المشروع ويصعب تقييم هذا النوع من استثمارات خاصة بالنسبة للبحوث في مجال الادوية عملية التكامل الاقصى والراسي أو تعديل سياسة الشركة.

– **استثمارات اجتماعية** : إن هذه الاستثمارات تسمى كذلك "نوعية المعيشة" فهي تهدف إلى توفير شروط عمل ومحيط أحسن للمستخدمين في المؤسسة، حيث لا يمكن قياسها مباشرة مثل: تدبير اماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث، وكما أنها تهدف لضمان حالات عمل وبنية أحسن العمال في المؤسسة، فهي غير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وهي استثمارات تفرضها الظروف أو بواسطة الدولة.

– **استثمارات مالية:** هي استثمارات تقوم بها المؤسسة لما يكون لديها فائض مالي تستثمر في الاوراق المالية، حيث تكون بدائل تساعد المؤسسة في طلقتها المالية أو تولد مرونة مالية مستقبلية "بهدف تحقيق ربحية والسيولة".

4. العوامل المحددة للاستثمار: إن الدافع إلى استثمار هو تحقيق الربح، هذا الأخير يتحقق في ظل توقعات وعند مستويات معينة من التكاليف، وهذه الفكرة تنطوي على 3 عناصر أساسية هي: العائد، التكلفة والتوقعات[12].

1.4 العائد: يمكن أن يجلب الاستثمار الربح للمؤسسة في حالة تمكنها من بيع منتوجاتها لقاء مبلغ أكبر مما استثمرته، وهذا يعني أن المستوى الإجمالي للإنتاج "أي اجمالي الناتج المحلي" يشكل عاملا محددا للاستثمار. وهكذا فإن العلاقة بين الناتج واستثمار هي علاقة تبادلية، أي أن زيادة الناتج الوطني تتطلب زيادة الاستثمار، كما أن الزيادة في الاستثمار تتولد من الزيادة في الناتج.

2.4 التكلفة: تشكل تكلفة الاستثمار العامل الثاني المهم الذي يحدد مستوى الاستثمار ويؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري. وإن حساب التكلفة الاستثمارية عملية معقدة، فإذا كانت الآلة المشتراة مثلا: تستخدم خلال سنوات طويلة، فيتعين حساب تكلفة رأس المال بواسطة سعر الفائدة. وبالتالي توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي يؤدي الى زيادة الاستثمار.

3.4 التوقعات: العامل الثالث المحدد للاستثمار يتمثل في توقعات المستثمرين وثقتهم بالوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في البلاد أو المنطقة. وهكذا فإن القرارات الاستثمارية تتوقف على توقعات والتنبؤات بالأحداث المقبلة، فالمستثمرون يبذلون جهدا كبيرا في تحليل الأوضاع، محاولين التقليل قدر الإمكان من الخطر ومن عدم التأكد المرتبطين بالاستثمار وعليه يمكن تلخيص العوامل المحددة للاستثمار على النحو التالي:

1- الطلب على السلع المنتجة بواسطة الاستثمارات الجديدة؛
2- أسعار الفائدة والضرائب التي تؤثر على تكلفة الاستثمار؛
3- توقعات المستثمرين بشأن وضع الاقتصاد.

5. أهداف الاستثمار: تتمثل الأهداف العامة للاستثمار في ما يلي[13]:

1- تحقيق العائد أو الربح مهما يكون نوع الاستثمار؛
2- تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يخصص الفرد قسطا من أمواله على أمل تكوين الثروة؛
3- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الاحتياجات وبذلك فإن المستثمر يسعى إلى تحقيق الدخل المستقبلي؛
4- المحافظة على قيمة الموجودات، حيث يسعى المستثمر إلى توزيع استثماراته حتى لا تنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

أما المؤسسة فتقوم بعملية الاستثمار لعدة أهداف تتمثل في ما يلي[14]:

1- المحافظة على حصة السوق أو رفعها، وذلك بعدم السماح لمنافسي المؤسسة باستغلال هذه الحصص عن طريق الاستثمار؛

2- تحسين نوعية الانتاج، حيث أنه الى جانب الانتاج الكمي للمؤسسة لا بد من تحسين نوعية هذا الانتاج حتى يكون مقبولا ومفضلا من طرف الزبائن؛

3- الزيادة وتحويل مواقع الهدر إلى مواقع الوفر، وذلك بمتابعة التقدم التكنولوجي والفني واستعماله استعمالا رشيدا للوصول الى اكبر انتاج بأقل تكلفة.

المبحث الثالث: النقود

تعتبر النقود أداة إجتماعية اختراعها الإنسان منذ زمن بعيد يدفعها للغير أو يتلقاها منه مقابل الحصول على سلعة او خدمة. وقد ابتكر الإنسان فكرة النقود بسبب الحاجة إلى توسع نطاق التبادل الذي دعم وجوده بإزدياد التخصص وتقسيم العمل واتساع نظام الملكية. وتعتبر النقود احد أهم متغيرات الاقتصاد الكلي إذ تعتبر اداة ووسيلة لقياس النمو الاقتصادي لدولة ما عن طريق قياس التضخم، التعرف على ميزان المدفوعات ومدى قوة سعر صرف الدولة وغيرها. ومن هذا المنطلق جاء هذا المبحث ليمدنا بأهم النقاط المتعلقة بنشأة النقود وتطورها، تعريفها، وظائفها، خصائصها، أنواعها وأهميتها في الإقتصاد.

1. نشأة النقود وتطورها: لقد مرت نشأة النقود بعدة مراحل من مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية إلى مرحلة النقود المعدنية إلى مرحلة النقود الورقية حيت نستعرضها فيما يلي:[15]

1.1 نظام المقايضة: بدأت المبادلات الأولى بين الأفراد والجماعات عن طريق المقايضة. ويتسم نظام المقايضة بالمساوئ التالية:

1- أنه يجعل المبادلة معتمدة على تصادف للراغبات والحاجات بين المتبادلين؛

2- صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة بطبيعتها أو تضر بها عملية التجزئة؛

3- أن المقايضة لا تسمح بالادخار بمعناه المعروف الآن إذا كانت السلع تنتج وتتبادل بقصد الإشباع المباشر ولم يكن الادخار عندئذ سوى عملية تخزين سلع فاضت عن الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة.

2.1 النقود السلعية: لما واجه الإنسان صعوبة المقايضة وبتطور نظام التخصص وتقسيم العمل أصبحت المقايضة قيدا على المبادلات بدلا من أن تكون وسيلة لتسهليها، مما ادى إلى البحث عن وسيلة جديدة لتسهيل المبادلات وهي النقود السلعية مثل (الماشية والغلال). والنقود السلعية لها مجموعة من العيوب أهمها:

1- أنها قابلة للتلف؛

2- يحتاج تخزينها إلى مساحات كبيرة؛

3- ارتفاع النفقات اللازمة لتخزينها والعناية بها؛

4- صعوبة حملها وعدم قابليتها للتجزئة؛

5- تباين أنوعها وأحجامها.

3.1 النقود المعدنية: أسباب اختيار المعادن النفيسة (الذهب، الفضة والبرنز) كوسيط للتبادل:

1- اختيار سلعة او سلعتين لاستعمالها كوسيط نقدي؛

2- ترتضيه الجماعة وتقبله قبولا عاما؛

3- متينا يسهل حمله ويمكن تجزئته إلى أجزاء صغيرة؛

4- يتسم المعروض منه بالندرة النسبية.

ولقد مر استعمال المعادن النفيسة كالنقود بعدة مراحل كما يلي[16]:

- **المرحلة الأولى**: كان المتعاملون يقبلون المعادن النفيسة بعد أن يزنوها ويختبروا مقدار ما تحتويه من الشوائب وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النقود الموزونة. وقد كانت المبادلة تتم بمقايضة السبيكة المعدنية بالسلعة المطلوبة.
- **المرحلة الثانية**: هي مرحلة النقود المعدنية المعدودة. وقد تم ذلك عن طريق تهذيب السبائك المعدنية ووضع ختم رسمي عليها يضمن وزنها وعيارها حتى لا توزن وتختبر في كل مبادلة. ثم ظهرت بعد ذلك القطع النقدية على هيئة سبائك مستديرة الشكل تضمن الدولة وزنها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها.
- **المرحلة الثالثة**: فقد اصبحت النقود المعدنية ملزمة للأفراد بقوة القانون وظهر السعر الرسمى أو القانوني للعملة، كما دعت حاجة المبادلات إلى أن توجد بجانب النقود المصنوعة من المعادن النفيسة أنواع أخرى من النقود المساعدة تصنع من المعادن غير النفيسة كالبرنز والنيكل، وتتسم هذه النقود المساعدة بأن قيمتها الاسمية المسجلة عليها تفوق قيمتها الفعلية.

4.1 النقود الورقية: عندما كانت الدول الأوربية على عتبة النظام الرأسمالي كان التجار خوفا من سرقة ثرواتهم من النقود المعدنية يودعونها عند بعض الصائغين نظير شهادات إيداع تدل على ملكيتهم لثروات معينة. وكانت شهادة الإيداع عبارة عن إيصال من شخصية معروفة بان التاجر قد أودع لديه مبلغا معينا وتتضمن وعدا بدفع هذا المبلغ لصاحبه في تاريخ معين. وقد تبع ذلك أن تخصص بعض الصياغ والصيارفة في قبول مثل هذه الودائع وأخذ اسم البنك يطلق على ذلك المكان الذي يتم فيه مثل هذا النوع من المعاملات. وقد كانت النقود تودع نظير عمولة يدفعها صاحب الوديعة للصراف أو المصرفي الذي يتولى حراستها ويلتزم بردها في تاريخ معين. وتطور ذلك في فترة المدرسة التجارية (المركنتيلية).

ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى استعمال شهادات الإيداع في المعاملات واستخدامها في الوفاء بالالتزامات النقدية. وهذا يعني أن شهادات الإيداع أصبحت قابلة للتداول بعد تظهيرها، أي بعد ان يتنازل عنها مالكها ويسجل هذا التنازل على ظهرها. بعد ذلك أصبح من الممكن أن تقبل شهادات الإيداع ذاتها في التعامل بدون تظهير. وبهذا دخلت في التداول وصارت نقودا بعد أن كانت مجرد. شهادة إيداع تدل على وجود النقود المعدنية. كما لم يعد يظهر اسم صاحب النقود على شهادة الإيداع وإنما اصبحت لحاملها وبأرقام دائرية أي لا كسور فيها.

2. تعريف النقود: إن أول وظيفة قامت بها ولازالت تؤديها النقود هي وظيفة الوساطة في التبادل بين مختلف أنواع السلع والخدمات.

لذا يمكن اعتبار وسيط للتبادل فيما بين سلعتين أو خدمتين أو أكثر بمثابة (نقود) بشرط أن يكون هذا الوسيط قادرا على أداء الوظائف الأخرى التكميلية لمهمة الوساطة في التبادل، وأن يكون مقبولا قبولا عاما لدى الأطراف المتعاملة بهذا الوسيط، وهذه الموصفات تنطبق إلى حد كبير مع التعريف السائد للنقود في أنها[17]:

- **التعريف الأول:** "كل شيء يلاقي قبولا عاما بين الناس وسيطا للتبادل أو لتسوية الديون يسمي نقود".
- **التعريف الثاني:** "أي شيء شاع استعماله وتم قبول عموما كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم".

كما يمكن إدراج تعرفين آخرين للنقود فيما يلي[18]:

التعريف الضيق للنقود: تعرف النقود بأنها "كل ما يمكن إنفاقه مباشرة كالنقود الورقية، النقود المعدنية وبطاقة الائتمان"

أما التعريف الواسع للنقود: يعرف النقود بأنه "يدرج جميع وسائل الدفع المتاحة وغير المتاحة للدفع" مثل حسابات الادخار، والتي يمكن استخدامها في شراء السلع والخدمات على المدى القصير.

نستنتج مما سبق ذكره، أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما تطلب بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت هذه الحاجات استهلاكية آم إنتاجية، أي أنها تطلب لغرض استخدمها لتحقيق منفعة استهلاكية أو إنتاجية سواء تجسدت هذه المنفعة بصورة سلعية أو خدمية أي أن النقود يمكنها أن تلبي الحاجات الإنسانية الاستهلاكية والإنتاجية (بصورة غير مباشرة) عن طريق استخدامها وسيلة للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية.

3. وظائف النقود: تتمثل أهم الوظائف النقود في الأتي[19]:

1- النقود كوسيط للتبادل؛

2- النقود كمقياس للقيم الحاضرة؛

3- النقود كمقياس للقيم الآجلة؛

4- النقود كمستودع أو مخزن للقيمة.

وفيما يلي نشير بإيجاز إلى كل وظيفة من الوظائف الأربعة السابقة.

1- النقود كوسيط في التبادل: ترتبط تلك الوظائف بالقبول العام للنقود في دفع قيمة السلع والخدمات وتسوية الديون ولا شك أن تلك الوظيفة تغلب على صعوبة كبيرة من صعوبات نظام المقايضة والمتمثلة في عدم التوازن المزدوج بين رغبات المتعاملين في السوق، ففي ظل نظام المقايضة كانت عملية البيع والشراء تتم في ان واحد. فمن لديه سلعة ويريد مقايضتها بسلعة أخرى، فلا بد له من البيع ما لديه وشراء ما لدى الآخرين في نفس الوقت. أما استخدام النقود كوسيط للتبادل فقد أدى إلى انفصال عملية البيع والشراء، فمن لديه سلعة يريد بيعها يقوم بعملية البيع ويحصل مقابلها على نقود، وقد يؤجل عملية الشراء إلى وقت آخر طالما لديه النقود التي تساعد على شراء ما يريده.

2- النقود كمقياس للقيم الحاضرة: عندما تقوم النقود بهذه الوظيفة فإنها تسهل عملية التبادل والمقارنة بين قيام السلع المختلفة ففي هذه الحالة تترجم قيم جميع المعاملات إلى عدد من الوحدات النقدية، فمثلا عندما نقول بأن ثمن السلعة (A) تساوي 4 وحدات نقدية، وثمن السلعة 8 تساوي (B) وحدات نقدية فمعني ذلك أن قيمة السلعة B هي ضعف قيمة السلعة A. أو أن قيمة السلعة A نصف قيمة السلعة B وهكذا. وعندما تكون قيمة الوحدة النقدية المستخدمة كقياس للقيمة مستقرة وثابتة نسبيا فإن ذلك يساعد على الثقة في النقود ويساعد على إتمام النقود لوظيفتها كمقياس للقيم الحاضر.

3- النقود كمقياس للقيم الآجلة: وتشير تلك الوظيفة إلى إمكانية قيام النقود بتسوية المبادلات محل التفاوض في المستقبل وتزداد أهمية هذه الوظيفة في المجتمعات المعاصرة، فمعظم المعاملات تتم بالبيع الأجل لمواجهة ظروف الكساد في معظم المنتجات، فالمنتج يلجأ إلى البنوك للاقتراض وذلك لتمويل زيادة المبيعات والتوسع في الإنتاج، ومن ناحية أخرى يقبل المنتج البيع بالأجل حتى يستطيع تصريف منتجاته ولا يتراكم لديه مخزون كبير. ومن هذه يتضح أهمية النقود كوسيط للمدفوعات الآجلة، ولكي تقوم النقود بتلك الوظيفة يجب أن يكون هناك استقرار نسبي في قيمة النقود.

4- النقود كمستودع أو مخزن للقيمة: عندما يلجأ الأفراد إلى حيازة النقود كمستودع للقيمة فان ذلك يتبع من كون النقود أصل كامل السيولة يمكن استخدامه في شراء السلع والخدمات في أي وقت. لكن قد يؤثر في تلك الوظيفة الارتفاعات المستمرة في الأسعار مما يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي عدم ثقة الأفراد في استخدمها كمستودع للقيمة. وهنا قد يلجأ الأفراد إلى بعض الأصول الأخرى لاستخدمها كمستودع للقيمة مثل الذهب والأراضي والعقارات. وإن كانت أقل سيولة من النقود إلا أنها مستقرة نسبيا في قيمتها، كما يمكن لها ان تحقق عائد كبير في حالة ارتفاع قيمتها مستقبلا.

وعلى رغم من ذلك تظل النقود كأصل كامل السيولة، حيث تلعب دورا هاما في الأفراد في الاحتفاظ بها كمستودع للقيمة لمواجهة الطوارئ والظروف المستقبلية.

4. خصائص النقود: لأداء النقود وظيفتها وجب أن تتمتع بالخصائص التالية[20]:

1- التجانس والتماثل : بمعنى أن تكون جميع الوحدات النقدية متجانسة ومتماثلة تماثلا تاما حتى تحوز صفة القبول العام. فمثلا وحدة النقد من نفس الفئة لابد أن تكون متماثلة مع جميع الوحدات النقدية من نفس الفئة.

2- سهولة النقل والتداول: فالنقود يجب أن تتكون من وحدات سهلة الحمل والنقل من مكان إلى أخر، مما يسهل من عملية التبادل، ولا شك ان النقود بشكلها الحالي أكثر سهولة في حملها من النقود في العصور القديمة.

3- القابلية للتجزئة: وهذه الصفة تساعد على عملية التبادل، فالوحدة النقدية لابد أن تنقسم إلى وحدات اصغر منها فهناك معاملات صغيرة تستوجب وجود وحدات نقدية صغيرة.

4- عدم القابلية للتزييف: حتى تقوم النقود بوظائفها على أكمل وجه يجب أن تصنع من مادة يصعب تزويرها وتزييفها.

مما سبق نستنتج أن النقود تعرف على أنها أي شيء يلقي قبولا عاما ويستخدم كوسيط في التبادل ومقياس للقيم الحاضرة والآجلة ومستودع للقيمة، كما يجب عليها أن تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تسهل من عملية التبادل.

5. أنواع النقود: وفيما يلي نستعرض بإيجاز أهم أنواع النقود وفقا لتطورها التاريخي[21]:

1.5 النقود السلعية: كانت النقود عند نشأتها عبارة عن كيان مادي ملموس تنسب إليه كافة السلع لحساب الأسعار النسبية لها. وكانت السلعة الممثلة للنقود تختلف من مجتمع لأخر وفقا للظروف الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع أو ذاك، حيث أن الإبل الغلام والحبوب وغيرها اعتبرت سلعا مادية ملموسة.

2.5 النقود المعدنية: عند اكتشاف القارة الأمريكية في القرن الخامس عشر مثلما سبق وأن اشرنا إليه في المدرسة الماركنتيلية (التجارية)، وبروز المعادن النفيسة كثروة حقيقية في اقتصاد الدول خاصة في قارة أوروبا. حيث استخدمت في البداية المعادن الرخيصة كالنحاس والبرونز والألمنيوم في التبادل التجاري وبسبب تطور وزيادة حجم المعاملات التجارية والاقتصادية وتنوعها استبدلت تلك المعادن بالمعادن الثمينة (الذهب والفضة) واعتبارها كنقود حقيقية قابلة للتداول إلى غاية القرن التاسع عشر ومن ثم ظهور عصر النقود المعدنية. ويرجع ذلك إلى ما يتميز به الذهب والفضة مقارنة بالمعادن الأخرى من عديد من المزايا، ولعل أهمها:

- الاستقرار والثبات وعدم التأثر بعامل الزمن على عكس المعادن الأخرى القابلة للتأكد والتغير في شكلها ومواصفاتها؛
- أن هذه المعادن تتمتع بالندرة النسبية في عرضها، وهذا يجعلها تتمتع بالاستقرار النسبي في قيمتها؛
- سهولة الحمل والتخزين والتجزئة، مما يرفع من كفاءتها كمستودع للقيمة.

3.5 النقود الورقية: وهي عبارة عن شهادات ورقية تنوب عن النقود المعدنية الكاملة في التداول بحيث تمثلها تمثيلا كاملا، ويكون غطاؤها (100%) ذهب وقابلة للتحويل إلى ذهب، وبالتالي فإن هذه النقود الورقية تحل محل النقود الذهبية في التداول، وتأخذ شكل شهادات إيداع تصدرها السلطات النقدية لحاملها، وتكون قابلة للتحويل إلى ذهب ولذا فإن ثقة الأفراد فيها مستمدة من إمكانية تحويل هذه النقود الورقية إلى ما يعادلها من ذهب في أي وقت، وكانت تمثل نقودا اختيارية. وقد استخدم هذا النوع من النقود مع تطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات والمبادلات إلى جانب المسكوكات الذهبية والفضية في البداية إلى أن بدأت تحل محلها وذلك نظرا لما تتمتع به النقود الورقية النائبة عن النقود المعدنية الكاملة من عديد من المزايا التي تتمثل فيما يلي :

- أن استخدامها في التداول يحول دون تأكل النقود المعدنية الكاملة نتيجة لكثرة انتقالها فيما بين الأفراد في التبادل؛
- نفقات طبع النقود الورقية النائبة اقل بكثير من النفقات سك المعدن نفسه؛
- سهولة حمل النقود الورقية النائبة مقارنة بالنقود المعدنية الكاملة .

4.5 النقود المساعدة: وهي نوع من النقود خاصة بالفئات الصغيرة من العملة، وتصنع من معادن رخيصة، مثل النحاس والنيكل والبرونز، وتستخدم في تسوية المعاملات الصغيرة، وتحتكر الحكومة اصدارها لأنها تحقق ارباحا من وراء ذلك تستخدمها في تغطية جزء من النفقات العامة للدولة، وذلك لأن قيمتها القانونية كنقد تفوق قيمتها الذاتية كسلعة، ويقبل الجمهور على التعامل بها

لأنها مصدرة من قبل الحكومة. ومع التطور المستمر في المجتمعات اصبحت تصنع من فئات ورقية صغيرة حتى تفي بحاجة المعاملات الصغيرة وتمثل النقود المساعدة هذه نسبة محدودة من العرض الكلي للنقود بالمجتمع.

5.5 النقود المصرفية: وتمثل هذه النقود ارقى انواع النقود وأحدثها وأكثرها انتشارا، وتتمثل النقود المصرفية في الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي تتداول ملكيتها من فرد إلى اخر من خلال الشيكات، وبالتالي فإن الشيكات ليست هي النقود المصرفية، وإنما هي وسيلة وأداة تداولها. بينما النقود المصرفية تتمثل في الوديعة ذاتها أو القيد الدفتري لدى البنك التجاري. ويستخدم هذا النوع من النقود على نطاق كبير جدا، وخاصة في الدول والمجتمعات المتقدمة. التي تتميز بارتفاع مستوى الوعي النقدي والمصرفي لدى غالبية الافراد بها، واتساع نطاق المعاملات المصرفية، حيث تمثل الجزء الاكبر من العرض النقدي في هذه الدول المتقدمة، بما يتراوح بين (80%-90%) من العرض النقدي في هذه الدول. في حين تكون نسبة النقود المصرفية من العرض النقدي محدودة جدا في الدول النامية نتيجة انخفاض الوعي النقدي والمصرفي لدى افراد المجتمع، فضلا عن انخفاض كفاءة الجهاز المصرفي بها. حيث تتميز النقود المصرفية بالمزايا التالية[22]:

- أنها اقل عرضة للضياع أو السرقة مقارنة بالنقود المعدنية أو الورقية؛
- يعد الشيك وسيلة أكثر ملائمة في التحصيل المحاسبي لعمليات التبادل المختلفة؛
- تمتاز عن النقود الورقية في سهولة اجراء المعاملات الكبيرة، وكذلك اجراء المدفوعات عبر المسافات الكبيرة من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

ويتشابه الشيك مع النقود الورقية الالزامية في انه يمثلا التزاما في ذمة الجهة المصدرة له، وهو البنك التجاري في حالة الشيك، والبنك المركزي في حالة النقود الورقية الإلزامية. ولكن يختلف عن النقود الورقية كوسيلة للدفع في انه :

- لا يتمتع بصفة القبول العام كما هو الامر في حالة النقود الورقية؛
- ينتهي عمله عادة بعملية واحدة فقط بينما النقود الورقية تستخدم في التدوال باستمرار؛
- محدد بتاريخ معين بينما النقود الورقية ليس لها تاريخ؛
- ليس له كيان مادي ملموس لأنه مجرد نقل مديونية البنك من فرد إلى فرد اخر.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن نظام الدفع القائم على اساس استخدام الشيكات على نطاق كبير كما في الدول المتقدمة، تكتنفه بعض الصعوبات اهمها تحويل الشيكات إلى نقد سائل، حيث يأخذ فترة من الزمن، ولذا، يعد نظام الشيكات اقل سيولة نسبيا من الدفع الفوري باستخدام النقود السائلة، هذا فضلا عن وجود تكاليف اضافية ترتبط باستخدام الشيكات والمتمثلة في تكاليف التحصيل وتكاليف طباعة الشيكات ذاتها.

6.5 بطاقات الائتمان: هي بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعملية لتزويده برقمه السري الذي يحوله استخدام البطاقة المذكورة التي تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات أماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة ويقوم بائع السلع والخدمات بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان فيسدد قيمتها له، ويقوم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه.

وبالتالي تمنح هذه البطاقة لصاحبها الاستغناء عن حمل الأوراق النقدية والشيكات، وهي عملية لتسهيل تسديد المشتريات أو شراء دينا، كما تقدم هذه البطاقات لأصحاب الحسابات للحصول على السيولة من الموزعات الألية للأوراق النقدية حتى خارج أوقات عمل المصارف.

7.5 النقود الالكترونية: يمكن تعريف النقود الالكترونية أو بطاقات الائتمان بأنها (بطاقة تصدر من البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة يسمح لحاملها بسحب أو تحويل نقود من حسابه). هذا ويمكن استخدام هذه البطاقات على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي بحسب نطاق التحديد في العقد المبرم مع المؤسسة المصدرة لها.

فالنقود الالكترونية هي احدى عمليات البنوك، حيث يصدرها البنك لعملائه في صورة عقد مبرم بين البنك والعميل يتم فيه ادراج كافة الشروط اللازمة لاستخدام البطاقة ومدة صلاحيتها وواجبات والتزامات كل من البنك والعميل، وحالات إلغاء البطاقة وسحبها من العميل، وحالات إلغاء البطاقة وسحبها من العميل والأحكام الخاصة بسرقتها وضياعها وإساءة استخدامها، والضمانات المقررة على حاملها لمصلحة البنك، وذلك مقابل حصول البنك على العمولات والفائدة المتفق عليها.

8.5 النقود الدولية: والتي يستخدمها صندوق النقد الدولي في تسوية المدفوعات الدولية فيما يعرف بحقوق السحب الخاصة التي تقتصر على الدول الاعضاء في الصندوق ولها نظام معين بها ضمن منظومة النظام النقدي الدولي.

6. اهمية النقود في الاقتصاد: تلعب النقود دورا هاما في النظام الاقتصادي وتتلخص اهميتها في الاقتصاد كالآتي[23]:

1- تساعد النقود على تقسيم العمل والتخصيص، وهذا التخصيص له من مزايا ايجابية في زيادة الانتاج يجعل المتخصصين اكثر مهارة وإتقان لأعمالهم ومن ثم تزيد انتاجيتهم؛

2- وجود النقود يسهل من تأدية جهاز الائتمان أو الاسعار لوظائفه وخاصة في الاقتصاديات الموجهة للسوق أو الحرة؛ حيث تفقه جهاز الائتمان للإجابة على الثلاثة اسئلة الرئيسية التي تواجه أي نظام اقتصادي للدولة ما، وهي **ماذا ننتج؟، كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟** وهي الأسئلة الاقتصادية التي سبق وأن تعرفنا اليها في الفصل الأول. كما يعمل جهاز الاسعار كمؤشر بالنسبة للمنتجين والمستهلكين ويمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بشأن كمية انتاج والاستهلاك، لتحقيق أهدافهم، الربح، وإشباع حاجة المستهلكين من السلع بواسطة انفاقها، فمن الصعوبة في غياب النقود ان يتقن جهاز بأداء هذه الوظيفة.

3- قيام النقود بوظيفة الدفع المؤجل تزيد من معدل التبادل في الاقتصاد داخليا وخارجيا، مما يجعل الاقتصاد اكثر رواجا وانتعاشا؛

4- تؤثر النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المستوى العام للأسعار (التضخم)، مستوى البطالة والإنتاج، ومن ثم نمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: البنوك

بعدما تعرضنا في المبحث السابق إلى كل ما يتعلق بالنقود، يستوجب تسييرها وضبطها وإصدارها وفق مؤسسة خاصة ألا وهي البنوك بأنواعها التجارية والمركزية. ولابد لكل دولة أن تمتلك سياستها النقدية وسياستها البنكية. ومن هذا المنطلق جاء هذا المبحث ليبرز أهم العناصر والمفاهيم المتعلقة بالبنوك من مفهوم البنك وأنواعه كالأتي:

1. مفهوم البنك: وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة. نذكر البعض منها[24]:

التعريف الأول: من وجهة نظر الكلاسيك البنك هو" مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

التعريف الثاني: أما من الزاوية الحديثة فإن البنك هو "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجل محددة عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته، بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".

2. أنواع البنوك: توجد عدة انواع للبنوك وهي البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، البنوك الإسلامية والبنوك المركزية نوجزها فيما يلي:

1.2 البنوك التجارية: يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان. والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

أولا– تعريف البنوك التجارية: "هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في ائتمان قصيرة الأجل"[25]. ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة البنك التجاري، لابد من توافر عدة شروط وفق التشريعات المصرفية وهي:

1– أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطا طارئا مؤقتا؛

2– إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياتها، هي من الأموال التي يتقاضها من الجمهور أفرادا أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها.

ثانيا– السمات الرئيسة للبنوك التجارية: تميزت البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الأخرين، باعتبارها وسيط مالي. وتنشأ عن الوساطة حالة من الغموض، حيث أن طبيعة المصارف (البنوك) التجارية، وما تتسم به من صغر في مقدار رأس مال قياسا بالأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى أن معظم أموالها تعود إلى الآخرين وهي ملزمة بإعادتها، يتم تحقيق أرباح البنك إلا من خلال الاستخدام الأكبر لأموال الآخرين (المودعين) في مختلف عمليات التشغيل والاستثمار. ومن المؤكد أنه كلما توسعت اتجاهات البنك في استثمار الأموال المتاحة له، كلما أدى ذلك إلى تعظيم أرباح. لقد خلقت هذه الحقيقة

مشكلة استراتيجية لإدارة البنك التجاري، فالمصرف الوسيط لا بد وأن يضمن حقوق المودعين، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير السيولة الكافية التي تجعله قادرا على تسديد قيم الودائع عند الطلب.

كما أن البنك التجاري لا يمكن أن يحقق الأرباح إلا من خلال الاستثمار في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الربحية، والتي قد تحتاج إلى زمن طويل. من جهة ثانية، الأمر الذي يعرض البنك إلى المخاطرة وأن يكون مستعدا لمواجهة أي خسائر محتملة وأن يكون قادرا على امتصاصها. وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك من أمان للمودعين. هذه التداخلات ساعدت في توفير عدد من السمات وهي: (الربحية، السيولة والأمان).

1- الربحية: يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها، مقارنة مع منشآت العمال الأخرى. فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر. والعكس صحيح. فقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس. وهذا يقتضي من البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

2- السيولة: تتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عند الطلب، ومن ثم يجب على البنك أي يكون مستعدا للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة.

3- الأمان: يتسم رأس المال بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من اموال المودعين لديه، والنتيجة هي إعلان البنك إفلاسه.

ثالثا- وظائف البنك التجاري: تتمثل وظائف البنك التجاري في أربع وظائف رئيسية نعرضها كالآتي[26]:

1- تعبئة المدخرات: وتعني الاحتفاظ بودائع الافراد والشركات وتنمية تلك الودائع أي الزيادة، حيث تتم تلك الودائع في شكل حسابات جارية تحت الطلب ولا يدفع عنها فائدة باعتبار أنها تقدم لأصحابها ذمة الاحتفاظ بها ووضعها تحت تصرفهم في أي وقت أو تتم في شكل ودائع لأجل، أي لا يستطيع أصحابها التصرف فيها إلا بعد مضى وقت معين. فهي تمثل حسابات أجلة وتدفع عنها فوائد مقابل التنازل من أصحابها عن حق استخدامها في أي وقت. ولا تضل النقود المودعة لدى البنوك العاطلة وإنما تستخدم لجزء أكبر منها في عمليات ائتمانية والجدير بالذكر أن الودائع ذو عدة أنواع؛ فهناك الحسابات الجارية والودائع لأجل، وودائع صناديق توفير.

2- خصم الأوراق التجارية: وهي تمثل أساسا في الكمبيالة التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري وتؤدي إلى تنشيط وتسيير المعاملات، وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى النقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها لأحد البنوك التجارية الذي يقوم بخصمها أي قمتها بعد استنزال الخصم، وهو يمثل الفوائد عن المدة الباقية قبل استحقاقها بإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية.

3- الاستثمار في الأوراق المالية: وهي السندات والأسهم، فتقدم البنوك على شرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها وبالعكس، تتبع ما لديها من أوراق مالية إذا توقعت انخفاض في أسعارها. ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار المباشر غير المباشر. أما إذا ساهمت البنوك مباشرة في إنشاء بعض المشروعات فيصبح الاستثمار مباشرة وهو ما يحدث بنسب معينة.

4- تمويل التجارة الدولية: التوسط في المعاملات الخارجية، حيث تضطلع البنك بدور هام في إنجاز عمليات التجارة الخارجية، إذا أن لها مراسلين في معظم بلاد العالم وهو عبارة عن البنوك تتعامل بصفة منتظمة، وتقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون المعمول به على المستوى الوطني أو الدولي.

رابعا- ميزانية البنك التجاري: بنود ميزانية بنك تجاري مصنفة حسب الالتزامات والأصول المتمثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): ميزانية البنك التجاري

الأصول	الالتزامات
نقد:	الودائع:
1. في الخزينة.	1. حسابات جارية.
2. في البنك المركزي.	2. حسابات توفير و لأجل.
3. في بنوك أخرى.	3. حسابات بعملات أجنبية.
4. في الطريق للتحصيل .	
5. احتياطات.	القروض (على البنك):
القروض (من البنك):	1. من البنك المركزي.
1. للأفراد.	2. من بنوك أخرى.
2. للمؤسسات .	3. من مؤسسات خاصة.
3. للحكومة.	
4. أخرى.	رأس المال وحقوق المساهمين:
استثمارات:	1. رأس مال المساهمين .
1. أوراق مالية.	2. أرباح غير موزعة.
2. أصول ثابتة.	3. احتياطات قانونية و عامة.
	التزامات أخرى
إجمالي الأصول	**إجمالي الالتزامات**

المصدر: مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص343 .

1- الالتزامات: تتضمن الالتزامات الودائع، القروض المستحقة على البنك ورأس المال وحقوق المساهمين، حيث نجزها فيما يلي:

1-1 الودائع: بما أن الوظيفة الرئيسية للبنك تقوم على استقبال الودائع، فان الودائع تمثل أكبر مطالبات الآخرين على البنك، وتصنف هذه الودائع في ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- **الحسابات الجارية:** وهي الأصول المودعة في البنك بالعملة المحلية مقابل أوامر دفع (شيكات) تعطي المودع الحق في تحريرها مقابل نقوده المودعة، وفي العادة لا يستحق المودع فوائد على الأموال المودعة في حسابه الجاري. إلا أن بعض الدول تسمح للبنوك بدفع فوائد على هذه الحسابات وهو ما يطلق عليها بأوامر الدفع القابلة للتفاوض وتمثل الودائع الجارية أرخص مصدر للأموال التي يحصل عليها البنك لأنه لا يدفع عليها فوائد أو أنه يدفع فوائد عليها منخفضة.

– **حسابات التوفير والأجل**: وتحقق الأموال المودعة في هذه الحسابات فوائد للمودعين، ويختلف حساب التوفير عن حساب الأجل أو الودائع الزمنية في أن البنوك لا تلزم المودع في حسابات التوفير بالتقيد بفترة زمنية أو أجل محدد قبل السحب منها، رغم أنه يحقق للبنوك في الكثير من الدول أن تمارس هذا الحق. أما بالنسبة للودائع التي يرتبط فيها حق المودع في الحصول على فوائد بالاحتفاظ بودائعه لفترة زمنية محددة، فإنها تعرف بالحسابات لأجل أو الودائع الزمنية.

– **ودائع بعملات أجنبية جارية أو توفير أو لأجل**: وهي كثيرا ما تجد طريقها إلى خارج البلاد، إذ تتاح للبنك فرصة تحقيق عائد منها ودفع فوائد للمودعين المحليين عليها.

1–2 القروض المستحقة على البنك: ويلجأ البنك لهذا النوع من القروض لسد حاجته لموارد إضافية يوفرها البنك المركزي أو بنوك أخرى أو مؤسسات مالية تتكون لديها موارد فائضة عن حاجتها، مقابل فائدة تفرضها على البنك مما يدفعه للتفكير مليا قبل الإقدام على الاقتراض، ويشمل هذا الجانب من الالتزامات شهادات الإيداع، واتفاقيات إعادة الشراء، والقروض المصرفية، وهي التزامات مستحقة على البنك الذي يصدرها.

1–3 رأس المال وحقوق المساهمين: وهو الجانب الذي يمثل حقوق الملكية التي تتكون من قيمة أسهم المساهمين وطبعا القيمة الاسمية للأسهم وليست قيمتها السوقية وهي تمثل المصدر الأول لرأس المال، ومع مرور الوقت يستقطع البنك جزءا من الأرباح التي يحققها سنويا، ويضيفها لرأس المال أو لتعزيز موقفه المالي أو لإعادة تدويرها واستثمارها، كما يضيف إلى حقوق المساهمين الاحتياطات القانونية والاحتياطات العامة التي تساهم كذلك في دعم موقفه القانوني و المالي.

2– الأصول: إلى جانب استقبال الودائع، فان الجانب الآخر لوظيفة البنك هو توظيف هذه الودائع والأموال الأخرى التي تتوفر لديه، ونظرا لكون العملية المصرفية تقوم على أساس الثقة التي تنبع من إيمان كل مودع أن نقوده موجودة في البنك ومتوفرة للسحب منها في أي وقت يشاء، فان البنك مطالب بإدارة أصوله بشكل يضمن توفر مبالغ مناسبة، تكفل له الإيفاء بطلبات كافة المودعين الذين يرغبون السحب من ودائعهم، إن أي عجز في قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته قد يدفعه للجوء للاقتراض، هذا مكلف بالنسبة له. حيث تتضمن الأصول على النقد، قروض للبنك والاستثمارات ونشرحها كالأتي:

2–1 النقد: إن البنك يحتفظ بجزء من موارده على شكل نقد في الخزينة لتلبية السحوبات اليومية من الودائع، وجزء يفي بالاحتياطي الإلزامي الذي يقرره البنك المركزي على البنوك، إضافة إلى الإيفاء بالاحتياطي الإلزامي، تلبي الأموال المودعة في البنك المركزي مبالغ الشيكات المحررة من قبل عملاء البنك التجاري المعني لعملاء في بنك تجاري آخر. مما يتطلب انتقال الودائع فيما بين حسابات البنوك عن طريق عملية المقاصة التي تقوم على تحويل المبالغ بين حسابات مختلف البنوك لدى البنك المركزي من أجل تسوية مبالغ الشيكات المسحوبة على بنك لحساب بنك آخر.

كما يحتفظ البنك بودائع له في بنوك أخرى، مما يسهل عليه دفع الشيكات المصدرة عليها لأفراد توجد حساباتهم في بنوك أخرى ويرغبون في تحصيل قيم هذه الشيكات عن طريق إيداع مبالغها في حساباتهم.

كما أن الشيكات التي أودعها عملاء البنك في حساباتهم لديه ومسحوبة على بنوك أخرى، تمثل أحد أصول البنك عندما تتم إضافة مبالغ الشيكات لحسابات عملاء البنك حتى قبل أن يحصلها البنك من بنك آخر ويطلق عليها نقود في طريقها للتحصيل.

2-2 قروض للبنك: هذا الجزء من الأصول يمثل المصدر الأساسي لعوائد البنك وأهم دعامات العملية المصرفية بشكل عام، وهي القروض بمختلف أشكالها، ويمكن أن تصنف هذه القروض حسب الجهة المدينة أو حسب نوعية القرض أو حتى حسب آجالها، وتعتبر القروض من الأصول الأقل سيولة لأنه لا يمكن تحصيلها بشكل كلي إلا عند حلول آجالها، كما أن درجة سيولة القروض تعتمد على نوعية القروض المقدمة من البنك، فهناك على سبيل المثال القروض طويلة الآجل، كتلك التي تقدم للقطاع الصناعي والقطاع العقاري، إن تطول فترة تحصيلها مقارنة بالقروض التي تقدم لقطاع التجارة التي تتسم بدرجة سيولة عالية وأجل قصير، وهناك القروض القصيرة الأجل كتلك التي قد تكون ليوم واحد.

3-2 الاستثمارات: إضافة إلى النقد والقروض، يحتفظ البنك بجزء من أصوله على شكل استثمارات في أوراق مالية كالسندات وأذونات الخزينة وغيرها، أو تكون هذه الاستثمارات في أصول ثابتة أخرى كالعقارات مثلا، وهذه الاستثمارات تتنوع من حيث الآجال مما يوفر للبنك فرصة أكبر لتسييل أصوله إن شاء ويقلل درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها، وتوفر أجال الأوراق المالية للبنوك درجة أكبر من المرونة للاستفادة من زيادة قد تطرأ في الطلب على مواردها سواء من جانب المودعين أو المدينين، مما جعل الكثيرون يطلقون مسمى الاحتياطيات الثانوية على الأوراق المالية قصيرة الأجل الأكثر ضمانا كأذونات الخزينة.

2.2 البنوك المتخصصة: ويطلق هذا الاسم على البنوك الصناعية والبنوك العقارية وبنوك الائتمان الزراعي، وكذا بنوك الاستثمار والأعمال. وتخصص هذه البنوك في تمويل أنشطة معينة. ففي الصناعة هناك البنوك الصناعية المتخصصة في العمليات الطويلة الأجل، إذا تقوم باقتراض مبالغ لأصحاب المصانع والورش بقصد التشجيع على إنشاء مشاريع أو تدعيمها أو توسيعها وهناك البنوك العقارية التي تعطى قروض طويلة الأجل في مجال التشييد والإسكان، وأيضا نجد البنوك المتخصصة في الائتمان الزراعي تقوم بمساعدة المزارعين على شراء ما يحتاجونه من بذور وأسمدة ومبيدات في شكل قروض قصيرة الأجل، وذلك بضمان المحصول وخلافه. وهناك أخيرا بنوك الاستثمار والأعمال المتخصصة في إقامة المشروعات الاستثمارية أو المشاركة فيها. وفيما يلي نستعرض دور هذه البنوك المتخصصة في بعض المجالات كما يلي[27]:

أولا- البنوك الزراعية: تقوم هذه البنوك بتقديم التمويل اللازم للقطاع الزراعي والارتفاع بمعدل التنمية الزراعية بالمجتمع. ومما لا شك فيه أن الائتمان الزراعي يحتل أهمية خاصة في الدول النامية، ويرجع ذلك الى الأهمية النسبية المرتفعة لهذا القطاع في هذه الدول سواء كمصدر للناتج أو لما يستوعبه من العمالة بها. ومن بين هذه البنوك في الجزائر بنك التنمية المحلية الريفية "BADR ". حيث تقوم هذه البنوك بتقديم ثلاثة أنواع من القروض هي:

- **قروض قصيرة الأجل**: لتمويل شراء البذور والأسمدة وتغطية نفقات الزراعة الموسمية؛
- **قروض متوسطة الأجل**: لتمويل شراء المعدات والآلات، فضلا عن شراء وتربية الماشية؛
- **قروض طويلة الأجل**: لتمويل شراء الأراضي واستصلاحها.

كما يمكن أن يؤدي البنك الزراعي عديدا من الخدمات الأخرى للمزارعين مثلا بيع الأسمدة والبذور نقدا أو بالأجل، ويناوب عن الحكومة في شراء المنتجات الزراعية من الزارعين وغيرها من الخدمات.

ثانيا– البنوك الصناعية: تختص هذه البنوك في تمويل النشاط الصناعي في المجتمع بهدف النهوض بالصناعة وإنشاء المؤسسات الصناعية، فضلا عن توفير التمويل اللازم للصناعات القائمة بهدف إحداث توسعات أو تجديدات بها. ومعظم قروض البنوك الصناعية هذه تكون قروضا متوسطة أو طويلة الأجل، وأحيانا قروض قصيرة الأجل تستخدم في تمويل شراء موارد الخام والموارد الأولية.

ثالثا– البنوك العقارية: تقوم هذه البنوك بتمويل شراء الأراضي لإقامة المباني عليها وكذلك إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ويغلب على قروض هذه البنوك الطابع طويلة الأجل. وعادة ما يتم تسديدها في صورة أقساط سنوية أو نصف سنوية.

3.2 البنوك الإسلامية: والبنوك الإسلامية هي بنوك حديثة النشأة ومعظمها في دول العالم الإسلامي، ويغلب على نشاط هذه البنوك الطابع متوسط وطويل الأجل، وهذا هو السبب في إدراجها ضمن مجموعة البنوك المتخصصة. ولكن ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك المتخصصة او حتى البنوك التجارية أنها تسعى الى التخلي عن التعامل بالفائدة في معاملاتها المصرفية وإتباعها قواعد الشريعة الإسلامية كأساس في مزاولة أعمالها المصرفية التي تقوم بها. كمثلا في الجزائر بنك البركة، بنك السلام وبنك AGB وغيرها.

ولذا تعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مصرفية تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة في معاملاتها وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها سواء فيما يتعلق بالموارد او استخدامها لهذه الموارد ولذا فإن أهم ما تتميز به البنوك الإسلامية من خصائص يتمثل بصورة موجزة فيما يلي :

1– استبعاد التعامل بالفوائد (على اعتبار أنها تمثل ربا) واستبدالها بنظام المشاركة في الربح والخسارة؛

2– يغلب على نشاط البنوك الإسلامية الطابع متوسط وطويل الأجل، سواء فيما يتعلق بمواردها او استخدامها لهذه الموارد ولذا تقدم التمويل اللازم لكافة الأنشطة الإنتاجية بالمجتمع وبالتالي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع؛

3– كل تعاملاتها تتم وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي فان معظم مواردها توجه الى الأنشطة والمجالات التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

4– تهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وذلك من خلال تقديم القروض في مجال استهلاك لذوي الحاجة إليها، وكذلك يوجد بها صندوق لتجميع موارد الزكاة وإنفاقها في مصاريفها الشرعية؛

5– تقدم البنوك الإسلامية عديدا من الخدمات المصرفية، مثل البنوك التجارية ما دامت لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية مثل تأجير الخزائن والمخازن، فضلا عن القيام بالتحويلات النقدية وغيرها وذلك مقابل عمولات يحصل عليها البنك؛

6– يأخذ التمويل الذي يقدمه البنك الإسلامي ثلاث صور وهي:

- **الاستثمار المباشر**: حيث يقوم البنك بنفسه بتمويل النشاط التجاري أو الصناعي و إدارته؛
- **الاستثمار بالمشاركة**: حيث يشارك البنك عملائه في نسب الربح و الخسارة بحسب المساهمة في رأس المال أو الإدارة؛

– **نظام التمويل التأجيري:** حيث يقوم البنك بشراء الأصول التي يحتاجها العملاء، ويؤجرها لهم لفترة محددة حتى تغطي الدفعات الايجارية ثمن الأصل وكافة المصروفات وعائدا مناسبا للبنك، و في نهاية ذلك تؤول ملكية هذه الأصول للعملاء.

4.2 طبيعة البنوك المركزية ووظيفتها: يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي، وهو الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، و تكون نشاطاته في غاية الأهمية، ووجوده ضروري جدا لتنفيذ السياسة المالية للحكومة. كما يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، ويتمتع بالسيادة والاستقلال.

أولا– مفهوم البنك المركزي: يمكن تعريف البنك المركزي بأنه "عبارة عن مؤسسة مالية تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة"، ولا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح مثل البنوك التجارية، بل يهدف إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع، وذلك من خلال استخدامه للسياسة النقدية. وبالتالي فإن البنك المركزي يهدف إلى زيادة مستوى الناتج القومي والارتفاع بمعدل النمو فيه، فضلا عن الارتفاع لمستوى التوظيف. بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للمجتمع. وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفاتهم للبنك المركزي، منهم من يركز على أحد وظائفه دون الأخرى. وفي هذا الصدد نجد[28]:

– يعرف فيراسمث "**Verasmrth**" البنك المركزي: "هو نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد باحتكار كامل، أو جزئي، لإصدار الأوراق النقدية".

– يعرف شو "**Shaw**" البنك المركزي: "بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان".

– يعرف البنك المركزي أيضا بأنه "الهيئة التي تتولى إصدار النقود، وتضمن بوسائل شتى، سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي الاجتماعي".

ثانيا– طبيعة البنوك المركزية: والبنك المركزي في حقيقة الأمر، ما هو إلا بنك، يتعامل مع الائتمان، شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى، ولكنه يختلف عنها من حيث أهدافه، ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين معه. يختلف البنك المركزي عن البنوك التجارية، ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بالنقاط التالية[29]:

1– من حيث الملكية والإدارة: لا تكون البنوك المركزية مملوكة بالكامل ملكية خاصة، دائما وإنما قد تكون ملكا كاملا للحكومة، أو على شكل هيئات عامة تمتلكها المؤسسات النقدية. وأي كان نمط الملكية يتعين أن تكون الحكومة ممثلة تمثيلا كافيا في إدارة البنك.

2– من حيث الأهداف: لا تهدف البنوك المركزية إلى تحقيق الأرباح، كما هو الحال في البنوك التجارية، على الرغم من أن نشاطها يسفر عن تحقيق أرباح. وإنما تهدف إلى تحقيق أهداف قومية كالحفاظ على توازن العرض والطلب على النقود.

3– من حيث النشاط: يغلب على عمليات البنك المركزي الطابع القومي وتحقيق المصلحة العامة، كما تهتم بتنظيم حسابات الحكومة والتنسيق بين نشاط البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المصرفية.

4- من الضروري أن يتمتع البنك المركزي بإدارة مستقلة: وأن يكون تحت الإدارة الحكومية المباشرة، حتى لا يتحول البنك إلى مطبعة لإمداد الحكومة بالنقود، ولسد عجز الميزانية العامة، مما يحمل معه مخاطر التضخم، وعدم الاستقرار النقدي والاقتصادي.

ومن ذلك نرى أن العمليات التي يقوم بها البنك المركزي، وان كانت تتمثل في تلقي الودائع ومنح الائتمان، إلا أن طبيعة هذه العمليات يغلب عليها الطابع القومي والمصلحة العامة، وتتمثل في تنظيم عرض النقود زيادة ونقصانا، أكثر مما تتمثل في مجرد التوسع في منح الائتمان، لذلك فإننا نجد أن المتعاملين معه يكونون عامة من الهيئات العامة.

ثالثا- وظائف البنك المركزي: وقد انتشرت البنوك المركزية في جميع دول العالم، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حتى أصبح في جميع دول العالم اليوم بنوك مركزية، والتي تختلف عن وظائف البنوك التجارية، وللبنك المركزي وظائف معينة يقوم بها في مختلف النظم المصرفية، فهو البنك الذي يقوم بإصدار النقود القانونية، كما يعاون الحكومة ويعتبر مستشارها المالي، بالإضافة إلى ارتباطه بعلاقات تعاون مع البنوك التجارية، وأخيرا، يعمل على استقرار سعر صرف العملة المحلية.

وتتمثل وظائف البنك المركزي في: البنك المركزي بنك الإصدار، البنك المركزي بنك البنوك، البنك المركزي بنك الحكومة والبنك المركزي يعمل على استقرار سعر صرف العملة المحلية.

1- البنك المركزي بنك الإصدار: حيث أن البنك المركزي هو البنك أو المؤسسة الوحيدة في الدولة التي تتمتع بحق الإصدار النقدي. حيث يحتكر إصدار أوراق البنكنوت ومن ثم يتحكم في كمية النقود المتاحة في المجتمع، ويحد من الإفراط في الإصدار النقدي. ولا شك في أنه طالما أن البنك المركزي هو الجهة الوحيدة التي تمتلك حق الإصدار فان هذا الأمر يزيد من ثقة الأفراد بالنقود المصدرة. وقد كانت النقود قديما مرتبطة بالذهب وقابلة للتحويل إلى ذهب، وبالتالي، كان العرض النقدي في المجتمع يتحدد بما يتاح لدى البنك المركزي من احتياطي الذهب.

غير أنه مع تطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات من ناحية، وعدم كفاية الذهب من ناحية أخرى، فقد انفصلت العلاقة بين النقود و الذهب. وأصبحت تستخدم قوتها من قانون الدولة ولذا سميت بالنقود والذهب.

2- البنك المركزي بنك البنوك: فالبنك المركزي يتعامل مع البنوك العامة، والتجارية خاصة، كما تتعامل الأخيرة مع الأفراد والمشروعات، دون أن تخلق أي منافسة بينهما. ويرجع ذلك إلى أن البنوك التجارية تقوم بإيداع ودائعها لدى البنك المركزي، فلا يجوز لهذا الأخير استخدامها في منافسة البنوك التجارية، ولكنه يستخدمها إما لمساعدة البنوك التجارية، أو للقيام بعمليات لا ينافس بها البنوك التجارية. وتتمثل أهم خدمات البنك المركزي التي يؤديها للبنك التجاري فيما يلي:

- أنه يحتفظ باحتياطات البنوك التجارية؛
- أنه يمثل ملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية عندما تواجه بمشكلة في السيولة؛
- يعيد خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية، فعندما تحتاج البنوك التجارية إلى سيولة يمكنها أن تعيد خصم الأوراق التجارية التي لديها في البنك المركزي أو تحصل على قروض بضمان هذه الأوراق التجارية.

يقوم بتسوية الحسابات بين البنوك وبعضها البعض من خلال عمليات المقايضة، وهي تسوية الشيكات المسحوبة من بنك إلى آخر أو العكس، ويتم ذلك يوميا في البنك المركزي في غرفة معينة تسمى غرفة المقاصة، حيث يتم التنزيل من حساب البنك الجاري لدى البنك المركزي أو الإضافة إليه.

3- البنك المركزي بنك الحكومة: يعد البنك المركزي بنك الحكومة أو الدولة، وهو يقوم بهذه الوظيفة سواء كان ملكا للدولة أو ملكية خاصة أو مختلطة، ويقصد بها أنه يقوم بتنفيذ سياسة الدولة النقدية، كما يقوم بدور مستشارها المالي، ويمدها بالخدمات النقدية والمصرفية. وتتمثل أهم الخدمات التي يؤديها البنك المركزي للحكومة فيما يلي:

- أنه يحتفظ بحسابات ودائع الحكومة، حيث يتلقى الإيرادات الحكومية من مصادرها المختلفة، كما يقوم بتسديد كافة التزامات الحكومة؛
- يقدم القروض للحكومة عند الحاجة، كما يقوم بإدارة الدين العام للحكومة، حيث أنه يقوم بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ودفع فوائد وأقساط هذه القروض؛
- المستشار المالي للحكومة، حيث يحدد أفضل الظروف والأوقات التي تعرض فيها الحكومة أذون الخزانة وسنداتها للبيع في السوق النقدي والسوق المالي بغرض الاقتراض، فضلا عن السوق هذه الأصول المالية لها.

4- البنك المركزي يعمل على استقرار أسعار الصرف: وذلك لأن البنك المركزي يقوم بإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، ويحتفظ بهذا الاحتياط من العملات الأجنبية بهدف تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية .ويتم ذلك الأمر من خلال التدخل كبائع أو كمشتري في سوق النقد الأجنبي، في حالة حدوث تغيرات كبيرة في سعر الصرف. فعندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي تنخفض قيمة العملة الأجنبية بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب على العملات الأجنبية، فإن البنك المركزي يتدخل بالسحب لجزء من احتياطي العملات الأجنبية ويدخل كبائع في سوق الصرف للحد من الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي ومن ثمة. يحد من انخفاض قيمة العملة الوطنية. وبالعكس يدخل كمشتري، في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي بسبب تراجع الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي التقليل والقضاء على التضخم.

وتوجد وظائف أخرى للبنك المركزي تتمثل في:

1- وظيفة الرقابة في إدارة الائتمان المصرفي: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي لأن هذه الوظيفة تنصب على الدور المباشر لهذا البنك في تنظيم والتحكم في عرض النقود. وإن الوظائف الأخرى هي وظائف تكميلية لوظيفته الأساسية رقيبا للائتمان المصرفي، ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي باتخاذ مجموع من القيود والإجراءات التي تهدف الى تنظيم العمليات الاقراضية والاستثمارية للجهاز المصرفي والتي تنعكس بدورها على عرض النقود والسيولة المحلية عن طريق الرقابة والائتمان المصرفي، ويتم المحافظة على قيمة العملة الوطنية أي قوتها الشرائية والاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار. ويتم التحكم بالائتمان المصرفي (التوسع أو الانكماش) في منح القروض والاستثمارات المصرفية وبالتالي على عرض النقد والذي ينعكس بدوره على الاستقرار النقدي من خلال قيام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من القواعد والإجراءات مثل الزام البنوك التجارية بنسبة احتياطي قانوني وكذلك الحدود العليا للتسهيلات الائتمانية غير المضمونة، وكذلك تحديد نسبة التأمينات النقدية

التي تستوفيها المصارف التجارية من عملائها مقابل فتح الاعتمادات وكذلك تزويد البنك المركزي بإحصائيات دورية وموازنات فصلية وشهرية للعمليات المصرفية وغيرها من الإجراءات.

2- إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية للقطر: إن البنك المركزي هو مسؤول عن إدارة احتياطات الدولة والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وأذونات الخزانة الدولية. وتكمن أهمية الاحتياطات النقدية الأجنبية في نقطتين أساسيتين:

- إن قسما من هذه الاحتياطات الدولية تستخدم كغطاء للأوراق النقدية المصدرة داخل القطر وهذا الغطاء يبعث الثقة بالعملة المحلية.
- إن هذه الاحتياطات تمثل قوة شرائية دولية، فهي توفر قوة مهمة للقيمة الخارجية للعملة المحلية في الاوقات التي يظهر فيها عجز في ميزان المدفوعات.

3- وظيفة الرقابة المباشرة: إلى جانب أساليب الرقابة الكمية والنوعية، تلجأ البنوك المركزية إلى التدخل الصريح المباشر في السوق المصرفية من خلال ما يسمى بالرقابة المباشرة.

تأخذ الرقابة المباشرة إحدى الصورتين، الأولى صورة مخففة تتمثل في الإقناع الأدبي، والثانية صورة متشددة تتمثل في التعليمات والأوامر المباشرة .

يعتمد البنك المركزي على أسلوب الإقناع الأدبي بحكم ما يتمتع به من مكانة في الجهاز المصرفي ولما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي. ويأخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدلى بها البنك المركزي وتوجيهات ونصائح أمة موجهة للبنوك، فضلا عن الاجتماعات التي يعقدها من وقت لأخر مع ممثلي البنوك لتبادل الرأي في شئون النقد والائتمان. في حال عدم فعالية أسلوب الاقناع الأدبي، يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة، والتي قد تأخذ شكل تحديد حد أقصى للقروض التي تمنحها البنوك التجارية أو الزام البنك بتوجيه جانب معين من مواردها في شراء السندات الحكومية أو أذونات الخزانة. وفي حال عدم امتثال البنوك التجارية لهذه الاوامر والتعليمات، يلجأ البنك المركزي إلى فرض جزاءات على البنوك المخالفة. ومثال ذلك حرمانها من الاقتراض أو تحميلها فوائد أعلى أو الامتناع عن اعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة منها. وبصفة عامة، فإن أسلوب الرقابة المباشرة يكون لعلاج حالات التضخم حيث يمكن عملا إجبار البنوك على عدم التوسع في منح الائتمان غير أن هذا الاسلوب لا يكون في أوقات الكساد حيث يتعذر إجبار البنوك على التوسع في الائتمان.

المبحث الخامس: السياسة النقدية والسياسة المالية

لتسيير الدورة الاقتصادية لدولة ما من إنتاج واستهلاك أي العرض الكلي والطلب الكلي إلى جانب التجارة الخارجية يتوجب عليها التحكم في سياستها النقدية وسياستها المالية، والتي تعتبر أداة لقياس اقتصاديات الدول مثلما سبق الاشارة إليه. حيث نقوم في هذا المبحث بعرض موجز لأهم المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية والسياسة المالية ومع إبراز العلاقة بينهما.

1. **السياسة النقدية**: تعد السياسة النقدية أحد المكونات الأساسية للسياسات الاقتصادية، فالنقود تشكل عاملا ديناميكيا يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي ذو تأثير مباشرا بمعنى أن الزيادة في القوة الشرائية للنقود مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري)، وبالتالي زيادة الاستثمار ،الإنتاج والتوظيف، يؤديان إلى انخفاض القوة الشرائية. ويمكن التحكم في تأثيرات النقود على الاقتصاد القومي إما بالتأثير في أسعار الفائدة أو بالتأثير في كميتها، أو بتغيير حجم المعروض النقدي.

لعل من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي هي الإشراف على السياسة النقدية، ووضعها وتصميمها، ووضع أهدافها وأدواتها، بالعودة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

1.1 مفهوم السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية على انها: " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في دولة ما بقصد تحقيق الاستقرار. وهذه السياسة هدفها التحكم في السيولة العامة في جميع الأصول النقدية والمالية والتي تستخدم مباشرة في الوفاء بالديون الناشئة عن المعاملات"[30]. حيث تتضمن السياسة النقدية مجموعة من الخصائص تتمثل في :

- مجموعة من القرارات والأنظمة والقوانين التي تصدرها السلطات النقدية بهدف تنظيم عرض النقد وطلبه؛
- السلطات النقدية هي الجهة المسؤولة عن المصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية والبورصة؛
- تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الوسائل مثل المعروض النقدي؛
- سعر الفائدة وسعر الصرف وحجم التسليفات في الاقتصاد الوطني كأدوات نقدية؛
- تؤثر الأدوات النقدية على العرض والطلب الكليين ويمكن تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن هذه السمات توضح لنا دور السياسة النقدية وفعاليتها في الاقتصاد الوطني، إلا أن عرض النقد يتأثر بالعوامل التالية:

$$\boxed{G = P / U}$$

(G):حجم المعروض النقدي، (P):المستوى العام للأسعار، (U):سرعة التداول النقدي.

مثال: إذا فرضنا أن مجموع الأسعار بلغت (1822,5)دينار، وأن سرعة التداول النقدي هي (2.5) فكم هي كمية المعروض النقدي في الاقتصاد البلد لعام (2011)؟ بتطبيق القانون السالف الذكر نتحصل على:G=1822.5/2.5=729

أي أن هذا الاقتصاد يحتاج لكمية من النقود تقدر بـ729دينار، لكي يتحقق التوازن الاقتصادي.

2.1 أهداف السياسة النقدية: إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هده المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي، كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياستها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، ترتكز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المالية

الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني. يتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية[31]:

1. استقرار المستوى العام للأسعار: تسعى السياسة النقدية عادة الى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة، مما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة. إلا انه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر. لان انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

ويمكن فيما يلي حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي :

- **الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني**: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة.
- **الأثر على الدين**: إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.
- **الأثر على ميزان المدفوعات**: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات، مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.
- **الأثر على إعادة توزيع الثروة**: إن أصحاب العوائد، حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة دخولهم.

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، كهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية.

2–التوازن في ميزان المدفوعات: تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة. أما في حالة تحقيق عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشبع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال الى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات . هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا موازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة.

3 – **تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية**: تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية التي تسعى لتحقيقها.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، ويقصد بالمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصير، متوسطة وطويلة الأجل)، في كل من سوقي النقد والمال، وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقترضين والمقرضين بهدف تحقيق الربح. إلى جانب تطوير هذه المؤسسات والأسواق التي تتعامل فيها (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني، نظرا للأهمية الكبيرة وتأثير هذه المؤسسات على النشاط الاقتصادي، فهي تعمل على جمع المدخرات ومن ثم الإقراض والاقتراض من وإلى عدة أطراف، فهي تمارس تأثيرات على كمية ووسائل الدفع والسيولة المحلية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية: تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الاستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، اذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه. وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار. فان رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الإدخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار إذ أن المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية والتمويل قد يكون محليا أو أجنبيا. والحقيقة هي إن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع معدل الاستثمار نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، ولهذا فان الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، حيث تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية اكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر. من خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية اتجاهين، جانب يمس الاستثمار والجانب الآخر يمس الادخار.

- **السياسة النقدية من جانب الادخار:** وهي جمع وتعبئة الادخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة. ورفع مستوى الإدخال نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.
- **السياسة النقدية من جانب الاستثمار:** زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الوطني. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي.

من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية ودورها في معالجة القضايا السابقة، ولا شك أن كفاءة السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية، فكلما كانت هذه السياسة كفئة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة، في تعبئة المدخرات المحلية ودعم الجهاز الإنتاجي وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات، ورفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار ورفع مستوى العمالة، مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة فإن السلطة النقدية تستخدم أدوات خاصة بالسياسة النقدية نذكر اهمها:

3.1 وسائل السياسة النقدية: تتنوع وسائل السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي، وهذا التنوع يتباين بين أدوات عامة، ويطلق عليها مجموعة الوسائل التقليدية وبين وسائل خاصة تستخدم من فترة لأخرى داخل الدولة نفسها.

أولا– الوسائل العامة للسياسة النقدية: يوجد ثلاثة أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود، يمكن تحليل كل واحدة منها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

– **تغير نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي النسبة التي يحددها البنك المركزي ويفرضها على البنوك التجارية كي تحتفظ بها لديه من كل وديعة تودع لديها. وعليه إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي القانوني مثلا (40 ٪) إلى (20٪) فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، فيزداد المعروض النقدي. والعكس صحيح، إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال الودائع فإن البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع من نسبة الاحتياطي القانوني من(20٪) مثلا إلى (40٪) وتنخفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، فينخفض المعروض النقدي.

ويلاحظ من ناحية أخرى، أن تغير نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغير مضاعف نقود. فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يستطيع أن يقلل نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يزيد مضاعف النقود وبالتالي عرض النقود.

وجدير بالذكر أن انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني، يخلق احتياطيا إضافيا لدى البنوك التجارية، وهو ما يعطي فرصة لتلك البنوك لمنح المزيد من الائتمان، وبالتالي يؤدي فائض الاحتياطي إلى التوسع في عرض النقود أما إذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود، فإن البنك المركزي يرفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي تنخفض قيمة مضاعف الودائع وتنخفض قدرة البنوك التجارية على منح القروض ومن ثم ينخفض عرض النقود.

تعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا في تأثيره على حجم الائتمان ومن ثم على عرض النقود لأن التغيرات الصغيرة في الاحتياطي القانوني ينتج عنها تغيرا كبيرا في عرض النقود. وتعد سياسات نسب الاحتياطي القانوني أداة تتسم بعدم المرونة،حيث لا يكون مستحب تغييرها على فترات متقاربة بل يفضل البعض ثباتها على فترات طويلة ولا يتم اللجوء إليها إلا إذا دعت الضرورة لذلك. ورغم أنه قد تفضلها بعض الدول النامية التي لا يوجد لديها الظروف الملائمة لوجود سوق مفتوحة فعالة، إلا أن هذه السياسة غير مفضلة لدى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و التي تحبذ أداة السوق المفتوحة.

– **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية، للتحكم في القاعدة النقدية. وهي أحد الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية للتأثير على عرض النقود وحجم كمية النقود.

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود والودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي.

أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية، ولصالح البنك المركزي. وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطيها من النقود السائلة وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وخلق النقود، ويقل والمعروض النقدي او عرض النقود.

مع ملاحظة أن دخول البنك المركزي بائعا، فانه يخفض من سعر الاوراق المالية في السوق، وبالتالي ارتفاع اسعار الفائدة، وتقل رغبة رجال الاعمال في الاقتراض من البنوك والعكس صحيح في حالة دخول البنك المركزي شاريا.

ترجع عمليات السوق المفتوحة جزئيا إلى رغبة البنك المركزي في توسيع او تقيد عرض النقود وموازنة التغيرات في القاعدة النقدية التي ترجع الى عوامل لا يستطيع البنك المركزي التحكم فيها. وتسمى عمليات السوق المفتوحة في هذه الحالة بالعمليات الدفاعية. ويلاحظ أن سياسة السوق المفتوحة مرنة، حيث يمكن استخدامها في أي وقت وتكون السيطرة الكاملة للبنوك المركزية. كذلك تتمتع بميزة انها لا تتاثر بالمؤثرات الاعلامية فالمعروض النقدي يكون محددا بوضوح من خلالها.

– **سياسة سعر الخصم**: وهو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنك التجارية مقابل اعادة خصم اذونات الخزانة أو الاوراق المالية والتجارية. وقد اعتمدت البنوك المركزية اسلوب سعر الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني.وعن طريق اجراء التغيرات في سعر الخصم يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة، والتي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني.

يعبر "**هنري ثورتون**" عن سعر الخصم عام (1802) قائلا "لمعرفة الرغبة في الحصول على قروض من البنك في أي وقت، لابد من معرفة حجم الربح المتوقع الذي يمكن أن يتحقق على القروض في الظروف السائدة. ويعتمد هذا على عاملين :

العامل الأول: سعر الفائدة المطلوب دفعه على المبلغ المقترض، والعامل الثاني: الربح التجاري أو أي منفعة اخرى يمكن الحصول عليها من استخدام راس المال المقترض" وعلى ذلك، يمكن اعتبار هذه المسالة على أنها عبارة عن مقارنة بين سعر الفائدة التي يأخذها البنك مع معدل الربح الجاري. حيث تكمن أهمية سياسة سعر الخصم في النقاط التالية:

1- يحدد سعر الخصم رغبة الافراد في الحصول على القروض مقابل خصم الاوراق المالية والتجارية وغيرها لدى البنوك التجارية، طالما ان سعر الخصم الذي تفرضه هذه البنوك على القروض الممنوحة من قبلها الى الجمهور يتأثر بسعر اعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يقدمها الى البنوك التجارية. حيث يكون سعر الخصم لدى البنوك التجارية اعلى من سعر اعادة

الخصم بواسطة البنك المركزي، يؤدي ارتفاع سعر الخصم إلى ارتفاع سعر الفائدة على قروض البنوك التجارية إلى الجمهور، متسببا في تقليص حجم الائتمان، والعكس.

2- يعتبر سعر الخصم مؤشرا لسعر الفائدة الذي عنده يستطيع الجمهور الحصول على القروض من البنوك التجارية مقابل خصم السندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية الاخرى.

3- يعتبر سعر البنوك انعكاسا لوجهة نظر البنك المركزي عن الوضع النقدي والائتمان في البلد، وقد يعبر احيانا عن الوضع الاقتصادي بشكل عام. إذ أن قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم بمثابة ناقوس خطر يحذر اصحاب الاعمال من مخاطر الاستثمار في حين يشير انخفاض سعر الخصم إلى أن حركة التجارة والأعمال يمكن أن تأخذ مجراها ولكن بتحفظ.

هناك علاقة بين سعر اعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها، فكلما ارتفع سعر اعادة الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض.

ثانيا – الوسائل الخاصة للسياسة النقدية: اهم الوسائل الخاصة التي تستخدم في مجال السياسة النقدية هي :

1- سياسة السوق الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد تحقيق الغرض منها؛

2- تحديد اسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض؛

3- تحديد حصص معينة لكل نوع من انواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل الزراعة؛

4- التميز بين القروض حسب الاصل المقدم كضمان؛

5- تحديد اجل واستحقاق القروض المختلفة طبقا لطبيعة استخدام القروض؛

6- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض المصارف التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدارا معينا؛

7- اصدار التعليمات إلى البنوك تتضمن السياسة الواجب ان تتبعها نحو مختلف انواع الائتمان، وممارسة وظيفة الاغراء او التأثير الادبي على تلك البنوك فيما يسمى بالرقابة المباشرة على الائتمان.

2. السياسة المالية: تستخدم الدولة السياسة المالية لتصحيح الاختلالات الهيكلية المتمثلة بآثار السياسة النقدية الناتجة عن الإجراءات الكمية التوسعية في عرض النقود، وكذلك تعالج السياسة المالية الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، الناتجة عن سوء توزيع الدخول التي تؤدي بدورها إلى ظهور الفجوة والتي منها فجوة الموارد البشرية، وفجوة الفقر، وكذلك الفجوة بين العرض والطلب...وغيرها من الفجوات والتي أهمها الفجوة بين الادخار والاستثمار.

لقد برز دور الحكومة في الاقتصاد بعد مرحلة الكساد الكبير (1929) عندما ظهر الفكر الكينزي حول دور الحكومات في تحريك النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلال الكلي في الاقتصاد وخاصة البطالة والتضخم. وتهدف السياسة المالية إلى تحقق أمور لا تختلف عن أهداف السياسة النقدية منها:

- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والوصول إلى مستوى التوظيف التام؛
- تحقيق الاستقرار في مستوى النمو الاقتصادي؛
- معدلات النمو الاقتصادي؛
- العمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع.

تعبر السياسة المالية عن الكيفية التي تنظم فيها الدولة عن حصيلتها الإيرادية ضمن حدود الدخل القومي خدمة لطموحاتها الإنفاقية المقدرة عبر الموازنة العامة للدولة، وينظم نشاطها المالي جملة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة سبيلا لرفع الكفاءات والأداء لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1.2 مفهوم السياسة المالية: توجد هناك عدة مفاهيم للسياسة المالية نذكر أهمها فيما يلي[32]:

التعريف الأول: هي" كافة الوسائل التي تتدخل بها الحكومة لتأثير في حجم الطلب الإجمالي، والتأثير في مستوى الاستخدام القومي وحجم القومي".

التعريف الثاني: هي "عملية تغيير حجم الانفاق القومي او الايراد للدولة في حال عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة او بالأخرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة الإيرادات الدولة، السلطة المالية المختصة بتغير احد جانبي الميزانية لغرض خلق توازن بينهما".

يركز هذا التعريف على التوازن المالي بين الايرادات والنفقات وهو بذلك يميل الى السياسة الكلاسيكية التى تحصر النشاط الحكومي لتوازن المالي.

التعريف الثالث: هي" دراسة تحليلية لنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من اثار بنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن تكيف كميا لحجم الانفاق العام والإيرادات العامة بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد القومي".

يركز هذا التعريف على التوازن بين الايرادات والنفقات وذلك في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره.

التعريف الرابع: هي" مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، ولتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"

التعريف الخامس: هي "مجموعة البرامج التي تنتجها الحكومة في تخطيط نفقاتها العامة وفي تدبير وسائل تمويلها بقصد تهيئة الظروف لتحقيق الحجم الأمثل للإنتاج والتوظيف القطاعيين العام والخاص بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وضمان عدالة التوزيع لدخول، دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض مقدرة المجتمع على الازدهار والتوسع في الاستثمار.

التعريف السادس: هي "كافة الجهود والمحاولات الحكومية المتعمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم من خلال سياسة الانفاق والسياسة الضريبية وسياسة الإقراض العام".

ومن خلال التعاريف السابقة لسياسة المالية يمكن التوصل إلى الأهداف العامة المرجوة من تطبيقها بما يلي:

- العمل على الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج؛
- العمل على تحقيق التوظيف الكامل قدر المستطاع؛
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع؛
- تحقيق معدلات مضطرة في مجال النمو؛
- العمل على ضبط التضخم من خلال سياسة الانفاق والضرائب؛
- تحقيق عدالة في توزيع الدخول بصورة لا تخفض الادخار والتوسع في الاستثمار.

2.2 اهداف السياسة المالية: أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الافراد وينسجم معه وتوحد الاهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس. لذلك أصبح لازما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الاهداف التالية[33]:

1- التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة و الغزارة، ويلاءم في وقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

2- التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهكذا يعني أنه يتعين على الحكومة ان توازن بين النشاط القطاع الخاص و العام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. فلكما كانت المشروعات أقدر الانتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد. ويتحقق توازن القطاعين العام والخاص، عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن نشاط إيراداتها من الأفراد، التوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن صورة للوصول إلى حجم الانتاج الامثل.

3- التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج بل يجب ان يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق اعادة توزيعها على الافراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة). ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

4- التوازن العام : أي التوازن بين مجموعة الانفاق (نفقات الافراد والاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج المتاحة والإدارات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة، للوصول إلى هذا الهدف. وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة الافراد في تكوين المشروعات وغيرها.

3.2 ادوات السياسة المالية: تتمثل أدوات السياسة المالية التي يتم تضمينها في موازنة الدولة في الأتي[34]:

1- الانفاق الحكومي: وهي المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات كالأجور والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة.

2- التحويلات الحكومية: أي المدفوعات التي تقدمها الدولة مباشرة لأفراد دون أن تحصل مقابل ذلك على سلعة أو خدمة كالمعاشات والتأمينات ضد البطالة، وإعانات الضمان الاجتماعي وفوائد أذوانات الخزينة وسندات التنمية.

3- الضرائب: وهي مدفوعات المكلفين للدولة دون أن يحصلوا مقابلها على عائد مباشر من الدولة.

4– الدين العام: وهي الاموال التي تقترضها الدولة من المواطنين، حيث تدفع الدولة مقابل ذلك فوائد أعلى من سعر الفائدة السائدة.

4.3 آلية عمل أدوات السياسة المالية: يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية عند استخدامها إما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

– في حالة وجود فجوة ركودية: ففي حالة الركود والكساد الاقتصادي تعمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها آو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا، وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية. حيث أن زيادة الانفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري في عمل المضاعف، وهذا يعني أن زيادة مهينة في مستوى الانفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفه في مستوى الدخل أو الناتج، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3–4): السياسة المالية التوسعية

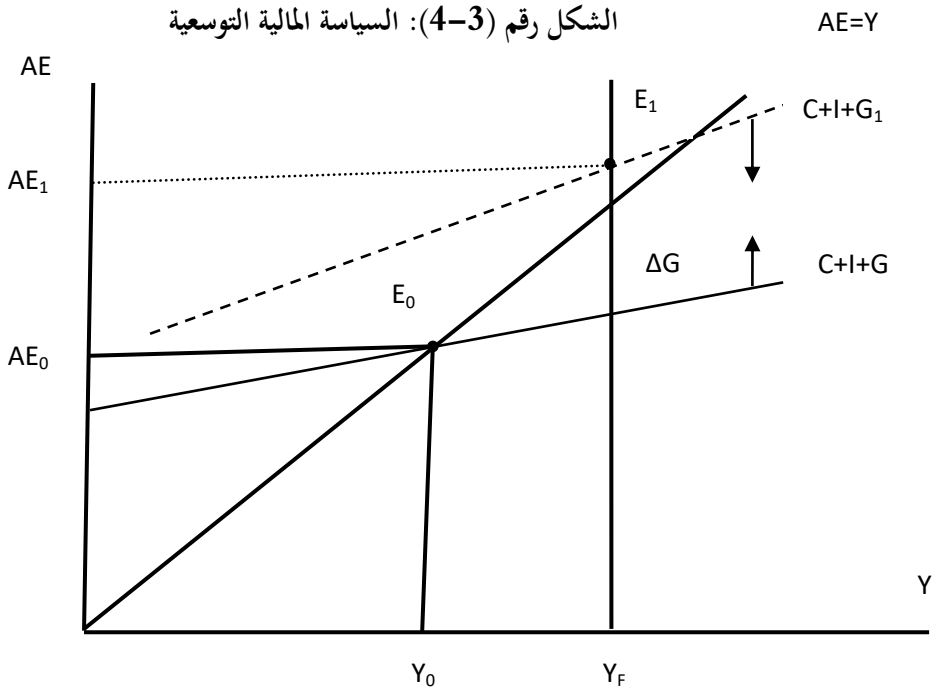

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص343 .

نلاحظ من خلال الشكل (**3–4**) أن الاقتصاد يتوازن في النقطة (E_0) يتساوى الإنفاق الكلي ($A\ E_0$) مع الناتج الكلي (Y_0) عند تقاطع دالة الانفاق الكلي مع خط (45) درجة. وهذا يعني أن مستوى الناتج (Y_0) أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) (Y_f) مما يعني وجود فجوة ركودي وهذا يتطلب زيادة لإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة (F_1) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج (Y_f)، وهذا يمكن أن يتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي من (G) إلى (G_1) كما هو مبين في الشكل (4–3)، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من (Y_0) إلى (Y_f) وهي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من (AE_0) إلى (AE_1) حيث التغير في مستوى الناتج (ΔY) هو اكبر من التغير في الإنفاق الحكومي كنتيجة لتأثير المضاعف:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - MPC}$$

كما هو الحال بالنسبة لمضاعف الاستثمار، حيث: المضاعف X التغير في الإنفاق الحكومي = التغير في مستوى الناتج.

كذلك يمكن رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية، مما يؤدي إلى تزايد الدخول المتاحة وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة مستوى الانفاق الكلي.

– في حالة وجود فجوة تضخمية: هنا تستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الانفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الاسعار. وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الانفاق العام، مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الاسعار أو رفع معدلات الضرائب، مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي، ويمكن استخدام مزيج من الحالتين اي خفض الانفاق من ناحية وزيادة معدلات الضرائب من ناحية اخرى. والشكل التالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية:

الشكل (3– 5): السياسة المالية الانكماشية

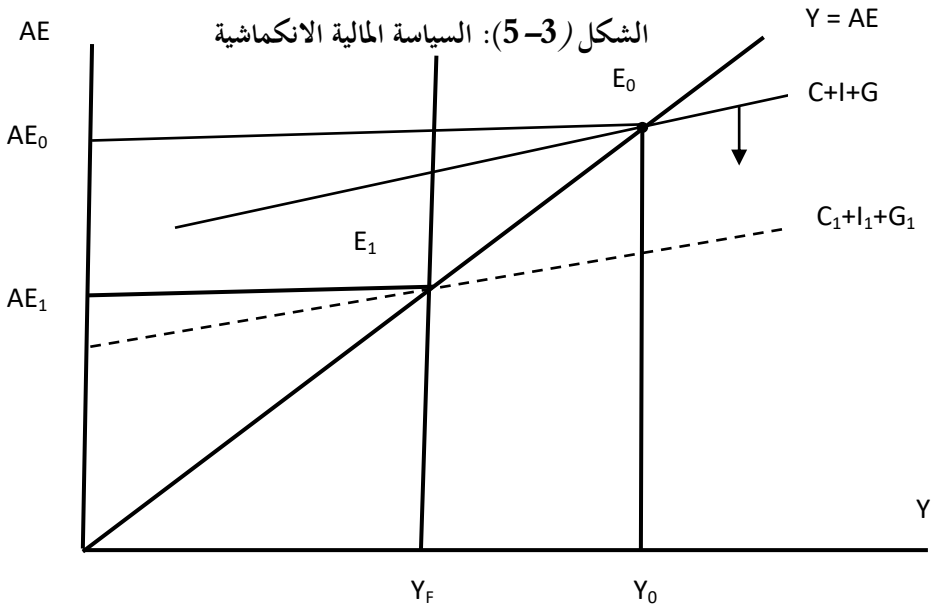

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص345.

نلاحظ من الشكل (3–5) أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة (E_0)، وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) (Y_f)، مما يعني وجود فجوة تضخمية، وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة (E_1). وهنا تستخدم أدوات السياسة المالية، إما برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (C) كذاك الاستثمار(I) أو تخفيض مستوى الإنفاق (G) أو كلاهما معا وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.

3.التنسيق بين السياسة المالية والنقدية: يمكن أن يجمع المعنى الواسع لسياسة الاقتصادية كل الاجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، أما المعنى الضيق لسياسة الاقتصادية فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث لتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود والترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة لتغيرات الاساسية للاقتصاد الوطني مثل الانتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار، والصادرات والواردات والصرف

الأجنبي والأجور. وعليه فإن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن ان تضم السياسة النقدية والمالية. وبالطبع السياسة التجارية تندرج تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها، وتتخصص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي ...الخ[35].

1.3 السياستان النقدية والمالية كأهم أدوات الادارة المالية العامة: الإدارة المالية العامة في إطارها العام، مصطلح واسع يضم مجموعة التشريعات المالية، والمتطلبات تنفيذها والإجراءات وأساليب العمل التي تستخدمها في تصريف الامور المالية للدولة. ويدخل في إعداد اختصاصات ومسؤوليات الإدارة المالية العامة (التشريعات الضريبية والجمركية، إدارة الملكية العقارية للدولة، الإجراءات المالية والمحاسبية المتعلقة بالجباية والصرف، والتوثيق المالي والمحاسبية، النظم المحاسبية المتبعة بما في ذلك الاسس المحاسبية ونظم المعلومات وأساليب الرقابة الداخلية والخارجية). فالدراسات في الإدارة المالية العامة لا تنصب اساسا على الزاوية المالية بقدر ما تنصب على الزاوية الإدارية، حيث يتمركز النشاط في هذا الشأن على ثلاث محاور جوهرية هي:(تحصيل الإيرادات، توزيع النفقات والرقابة على الموارد المالية، وضمان الاستخدام الأمثل لها)

وفي سبيل ممارستها لهذه المهام المختلفة تظل الادارة المالية محكومة بإطار عام ينظم ويضبط تحركها وهو ما يسمى بالسياسة المالية للدولة والتي تقع بدورها في إطار أكثر شمولية يسمى بالسياسة العامة للدولة. وأهم ما تمارسه الإدارة المالية العامة في مجال تحصيل وتعبئة الموارد المالية مايلي [36]:

1-المساهمة في دراسة وتحديد مصادر تمويل النشاطات الحكومية المختلفة؛

2-المساهمة في دراسة وتحديد الحجم الكلي للإرادات العامة والمطلوبة؛

3-القيام بتحصيل الأموال التي تم تحديدها خلال الفترة الزمنية المحددة مع القيام على صيانتها والمحافظة عليها.

وفيها يتعلق بتوزيع الموارد المالية للدولة فإن الإدارة المالية العامة تضطلع بعدة أدوار هامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-المساعدات في تحديد حجم وأولويات الإنفاق الحكومي وذلك في إطار السياسات العامة للدولة؛

2-المساعدة في تحضير مختلف البيانات والجداول والدفاتر اللازمة لتنفيذ عمليات الصرف على مختلف أوجه النشاط الحكومي؛

3-القيام بعمليات للأموال العامة في إطار القوانين والنظم المالية للدولة.

لاشك أن تنفيذ تلك المهام لا يمكن أن يتيسر دون دراسات مسبقة، وبذلك يمكن القول بأن الإدارة المالية العامة يجب أن تقوم بإجراءات البحوث والدراسات المطلوبة وبكل دقة قبل إقدامها على تحديد حجم وأولويات ومجالات لإنفاق الحكومي في هذا الصدد فإن على الإدارة المالية العامة يجب أن تفاضل بين المنافع العامة من اجل الوصول إلى تحقيق أقصى المنافع بأقل حجم من النفقات.

أما فيما يخص عملية الرقابة المالية التي تهدف إلى ترشيد إنفاق الأموال العامة والمحافظة عليها وصونها. فإن الإدارة المالية العامة تقوم بدور يعتبر في غاية الأهمية ويمكن تلخيصه فيما يلي:

1- المساهمة في تطوير القوانين واللوائح والنظم التي تساعد على المحا فضة على الأموال العامة؛

2- تصميم الدفاتر والنماذج والجداول البيانية المتعلقة بعمليات تحصيل الإيرادات العامة والتحكم في التصرف فيها؛

3- إعداد التقارير الدورية والإحصاءات الخاصة بتحصيل وصرف الأموال العامة. وتمتاز الإدارة المالية العامة بعدة مزايا أهمها:

- تعالج النشاطات المالية في القطاع العام، يعني مصادر الأموال العامة واستخدام الأموال العامة.

- تولي الموازنة العامة اهتماما، وما الموازنة إلا خطة مالية سنوية تعكس السياسات المالية لبلدانها وتعجل مصادر الأموال العامة وطرق استخدامها؛

- تتقاسم الأجهزة المالية للدولة وظيفتها المالية المتمثلة في تخطيط ورسم السياسات النقدية والمالية وتنفيذ هذه السياسات ومتابعتها والرقابة عليها وتطويرها وغير ذلك التي يتطلبها حسن استعمال وإدارة الأموال العامة، غير أن الإدارة العامة المباشرة للأموال الحكومية تعتبر وظيفة متخصصة لعدد معين من الأجهزة الحكومية التي نشأت لهذا الغرض و تمثل الأجهزة الرئيسية للإدارة المالية العامة في كل من: وزارة المالية، ديوان المركزي، ديوان المحاسبة.

يتضح من خلال السرد لبعض مهام الإدارة المالية العامة أن كل من السياسة المالية والنقدية تعدان أداتين هامتين لهذه الإدارة.

2.3 أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية: لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف. من مكونات السياسة الاقتصادية نجد المالية والسياسة النقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منها أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظرا وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج. ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيض من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية بعض الإجراءات والتدابير يمكن حصرها فيما يلي[37]:

- يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي. بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصاريف (البنوك) التجارية إلى الأفراد والمشروعات، مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي. بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

- كما تقوم السلطة المالية وفي نفس الوقت بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة، والتخفيض من الحجم الإعانات.

من خلال ما تم سرده للإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية، يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لهذا يستوجب التنسيق والملائمة بين السياستين، لنفترض الآن أن الاقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن السياسية الاقتصادية والمتمثلة في السياسية النقدية والسياسة المالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير تكون عكس ما تتخذ من إجراءات في فترات التضخم وذلك على النحو التالي[38]:

- تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي، كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلا).
- في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات) لزيادة حجم الطلب الكلي.

مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والنقدية هو هدف مشترك والمتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

من خلال ما سبق وفي الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جليا ضرورة التنسيق والملائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه والمسطر في سياستها الاقتصادية العامة.

3.3 شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية: إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو تعضيم الأداء الاقتصادي ككل في أجل طويل، كذلك عن طريق تحقيق أهداف السياسة النقدية والتي تتضمن: الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليته. وأهداف السياسة المالية التي تتضمن: تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى. كرفع في مستوى الاستثمار ومن ثم التخفيض قي مستوى البطالة.

المبحث السادس: التجارة الخارجية

لا تقوم اقتصاد أي دولة بمفردها بل وجب ان تكون هناك علاقات خارجية اقتصادية تجارية مع الدول المجاورة في نفس القارة أو مع الدول من القارات الأخرى. وتتجلى هذه العلاقات الاقتصادية في شكل صادرات وواردات والتي تدون في سجل

خاص بها يدعى بميزان المدفوعات. وعليه جاء هذا المبحث الأخير والخاص بالتجارة الخارجية للتعرف على كل من ميزان المدفوعات، سعر الصرف نظرية الميزة النسبية لقيام التجارة الخارجية ومعدل التبادل الدولي فيما يلي:

1 . ميزان المدفوعات: تحتفظ الحكومات بالبيانات المتعلقة بمدفوعاتها الواقعية مع العالم الخارجي في سجل خاص يمكنها من تتبع ما يحدث لتجارتها الخارجية، ويطلق على هذا السجل بميزان المدفوعات.

1.1 تعريف ميزان المدفوعات: هو عبارة عن "سجل منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين سواء كانوا وطنيين أو أجانب وبين المقيمين في البلاد الخارجي، وذلك خلال فترة زمنية معينة هي في العادة عام، ويوضح ميزان المدفوعات بذلك مركز الدولة فيما يتعلق بدائنها أو مديونياتها للعالم الخارجي خلال تلك الفترة"[39].

2.1 مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من جانبين: أحدهما دائن والآخر مدين ويقيد في الجانب الدائن منه كل عملية تؤدي إلى شراء عملة أجنبية، أما في الجانب المدين فتقيد العمليات التي تؤدي إلى بيع عملة أجنبية.

ويقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين: ميزان المدفوعات الجارية وميزان رأس المال. ويضم ميزان المدفوعات الجارية جميع المدفوعات المتعلقة بالسلع والخدمات، أما ميزان رأس المال فيضم جميع المدفوعات الأخرى. حيت نعرج على كل واحدة منهم فيما يلي[40]:

أولا– ميزان المدفوعات الجارية: تتلخص أهم بنود ميزان المدفوعات الجارية في :

1– الصادرات والواردات المنظورة ،أي العمليات المتعلقة بتجارة السلع وانتقالها من ملكية المقيمين في بلد معين، سواء كانوا وطنيين أو أجانب إلى ملكية غير المقيمين فيها ولو كانوا وطنيين يقيمون في دولة أجنبية.

2– الصادرات والواردات غير المنظورة، أي العمليات المتعلقة بتجارة الخدمات وتدين الدولة في تعاملها مع الخارج غيرها من الدول بمقدار ما تصدره إليها من السلع أي الصادرات المنظورة، والخدمات أي الصادرات غير المنظورة. وتكون هذه الدولة مدينة في نفس الوقت للدول الأخرى بمقدار ما استوردت من سلع وما حصلت عليه من خدمات.

ويشكل الجانب الدائن من ميزان المدفوعات إيرادات الدولة الخارجية، بينما يشكل الجانب المدين منه قيمة بمدفوعاتها الخارجية. فإذا تساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين من ميزان المدفوعات الجارية فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن أما إذا زاد الجانب الدائن على الجانب المدين من ميزان المدفوعات الجارية، أي إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات الجارية يكون الميزان موافقا. وقد تستخدم الدولة هذا الرصيد في الإقراض أو الاستثمار الخارجي المباشر كما قد تحصل عليه في صورة ذهب أو عملات أجنبية. وأخيرا إذا زاد الجانب المدين على الجانب الدائن من ميزان المدفوعات الجارية أي إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات الجارية قيل أنه غير موافق وفي هذه الحالة فإن الدولة تسوي حساباتها مع الخارج إما عن طريق تصدير الذهب والعملات الأجنبية التي تملكها أو بتصفية بعض الأصول المملوكة لرعايا الدولة في الخارج، أو بالحصول على القروض و المعونات من الدول الأجنبية أو من الهيئات الدولية.

ثانيا – ميزان رأس المال: يتكون رأس المال من ميزان المدفوعات الذي يبين التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة في علاقتها بالدول الأجنبية فيما يتعلق بدائنيتها ومديونيتها. وتتلخص أهم بنود ميزان رأس المال في:

1- التحويلات الرأسمالية الخارجية: وتشمل الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل هي تلك التي لا تزيد مدتها عن سنة. ومن أهم أمثلتها التغير في حجم الودائع المصرفية المملوكة في الخارج، والتغير في حجم الكمبيالات التجارية الأجنبية، وكذلك التغير في المديونية التجارية للدول الأجنبية. أما الاستثمارات طويلة الأجل فهي تلك التي تريد مدتها عن سنة مثل شراء المقيمين لأسهم وسندات شركات أجنبية، أو تملكهم للعقارات والمصانع في دولة أجنبية وكذلك تملك غير المقيمين للأسهم والسندات الوطنية أو العقارات والمصانع في داخل الدولة وكذلك يعتبر إعادة شراء الأسهم المملوكة لغير المقيمين في المشروعات الوطنية استثمار طويل الأجل.

2- القروض والمعونات: التي تقدمها الدولة أو تحصل عليها من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية؛

3- التعويضات: التي تدفعها الدولة لغير المقيمين وكذلك أقساط الديون الخارجية؛

4- المشتريات أو المبيعات: من الذهب أو العملات الأجنبية؛

وتقيد رؤوس الأموال قصيرة الأجل الخارجية من الدولة في جانب المدين من ميزان رأس المال ، أي في الجانب المدين من ميزان المدفوعات وذلك لأن خروج رأس المال خارج الدولة للاستثمار قصير أو طويل الأجل إنما يعنى أداء مدفوعات خارجية أما حركة رؤوس الأموال قصيرة أو طويلة الأجل إلى داخل الدولة للاستثمار في الجانب الدائن وذلك لأن دخول مثل هذه الأموال إنما يعني قبض المتحصلات من الخارج.

3.1 توازن ميزان المدفوعات: بالرغم من أن ميزان المدفوعات الجارية لا يكون متوازنا في فترة معينة فإن ميزان المدفوعات الذي يشمل كل من ميزان المدفوعات الجارية وميزان رأس المال لابد و أن يكون متوازنا يعنى أن[41]:

- جميع الصادرات من السلع والخدمات يساوي جميع الواردات الرأسمالية.
- جميع الواردات من السلع و الخدمات يساوي جميع الصادرات الرأسمالية.

وتقسيم هذه المبادلات إلى أقسامها الأربعة نحصل على ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (3-2): ميزان المدفوعات

1. ميزان المدفوعات الجارية	
دائن	**مدين**
(أ) الصادرات السلعية والخدمية (الصادرات المنظورة و غير المنظورة)	(ج) الواردات السلعية والخدمية (الواردات المنظورة وغير المنظورة)
2. ميزان رأس المال	
(ب) الواردات الرأسمالية	(د) الصادرات الرأسمالية
ويعني ضرورة توازن ميزان المدفوعات يكون	
أ +ب = ج + د	

المصدر: غادة صالح حسن، "**مبادئ الاقتصاد**"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص 144.

الجدول رقم (3-3):نموذج مبسط لميزان المدفوعات

دائن	مدين

1 . ميزان المدفوعات الجاري			
أ. السلع المنظورة			
100	أ . تصدير قطن وزراعته	200	استيراد سلع غذائية و قمح
200	ب . تصدير سلع صناعية	400	استيراد سلع صناعية
300	ج . تصدير بترول	100	استيراد مواد خام
600		700	
ب . السلع غير المنظورة			
200	أ . تحويلات العاملين في الخارج والسياحة	50	تحويلات الأجانب إلى الخارج والسياحة
	ب . أرباح ملكية خارجية		أرباح ملكية الأجانب في الداخل
100		200	
300		250	
900		950	
2. ميزان رأس المال			
200	أ. مشتريات الأجانب من الأسهم و السندات	50	مشتريات ووطنيين من أسهم وسندات خارجية
	ب . قروض مجلوبة		
300 10	ج . فوائد قروض ممنوحة	100	قروض مسددة و ممنوحة و فوائد قروض شراء ذهب أو احتياطي عملة
510		150 310	
1310		1310	

المصدر: غادة صالح حسن، مرجع سبق ذكره، ص142.

نلاحظ أنه إذا ظهر عجز الميزانين (ميزان المدفوعات الجاري أو ميزان رأس المال) وجب تعويضه بفائض مساوي له في القيمة في الميزان الآخر. فإذا افترضنا أن واردات دولة ما زادت عن صادراتها من السلع والخدمات في سنة معينة فإن معنى ذلك أن العملات الخارجية اللازمة لتمويل واردات تلك الدولة تزيد عن مقدار العملات الأجنبية التي حصلت عليها من صادراتها. هذا الفرق يجب تعويضه عن طريق ميزان رأس المال.

يجب أن يعادل العجز في ميزان المدفوعات الجارية بفائض في ميزان رأس المال، وهذا يعنى إما اقتراض من الخارج أو تقليل رصيد الدولة من الذهب أو العملات الأجنبية كذلك، فإن الفائض في ميزان المدفوعات يجب أن يعادل بعجز في ميزان رأس المال. وهذا يعني إما الإقراض الخارجي أو زيادة رصيد الدولة من الذهب أو العملات الأجنبية. وعلى ذلك فإن القول بوجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات إنما يعني وجود عجزا أو فائض في بعض أجزائه وعادة ما يشير ذلك إلى جميع بنود الميزان فيما عدا التغيرات الحادثة في رصيد الدولة من الذهب والعملات الأجنبية. ولذلك فإن ظهور عجز في ميزان المدفوعات يعنى تخفيض رصيد الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.

2. سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه: لا يخرج سعر الصرف بين دولتين عن كونه المعدل الذى تتبادل طبقا له عملة دولة بعملة أخرى ، فسعر الصرف إذن هو عبارة عن سعر عملة ما مقاسا بعملة أخرى. وينشأ سعر الصرف نتيجة لأن النقود الورقية

لدولة ما قد لا تكون مقبولة كوسيط للتبادل في دولة او دولة أخرى ، ونتيجة لضرورة معادلة عملة دولة بعملة الدول الأخرى إذا ما قدر لتجارة الدولية أن تقوم لها قائمة.

ينبع الطلب على العملات الأجنبية من رغبة الدولة في دفع ثمن وارداتها من تلك الدول وعلى ذلك فإن طلب دولة الجزائر مثلا للدولار واليورو ينبع من رغبتها في استيراد السلع والخدمات الأمريكية والأوربية او سلع وخدمات الدول الأخرى التي تقبل دفع الثمن بالدولار أو اليورو. وحيث أن المنتج فى الدول المصدرة يطلب الحصول على ثمن معين بعملة دولته لما يصدره من سلع إلى الدولة المستورة فإن الثمن الذي يبيع به المستورد لهذه السلع في الداخل يتوقف على سعر الصرف بين عملة الدولة المستوردة وعملة الدولة المصدرة[42].

1.2 تعريف سعر الصرف: يقصد بسعر الصرف " القدرة الاستبدالية لعملة الدولة بعملات الدول الأخرى"، أي ثمن العملة مقاسا بعملات الدول لأخرى. وبناء على ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف لدولة معينة يعني ارتفاع قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى. إن انخفاض سعر الصرف لدولة معينة يعني انخفاض قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول لأخرى. الأمر الذى يعني خفض أثمان صادراتها إلى الدول الأخرى فانخفاض سعر الصرف بالنسبة للجنيه الإسترليني مثلا، أي انخفاض أثمان السلع البريطانية بقيم العملات الأخرى مثل الدولار الأمريكي واليورو الأوربي وغيرها وذلك بالرغم من عدم تغيير أثمان هذه السلع في داخل بريطانيا نفسها[43].

2.2 تحديد سعر الصرف: يتوقف سعر الصرف بالنسبة لأي عملة على قوى العرض والطلب، وبتعبير اخر فإن سعر الصرف لعملة ما يتحدد فى سوق الصرف الدولية عند تقابل منحنى عرضها مع الطلب عليها. فإذا فرضنا مثلا أن سعر الدولار مقوما بالدينار الجزائري كان منخفضا فإن معنى ذلك وجود خلل في المدفوعات حيث تكون رغبة الجزائريين في الحصول على الدولارات اللازمة لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة أكثر من رغبة الأمريكيين في استبدال دولاراتهم بالدينار الجزائري لتمويل الصادرات الجزائرية إليهم.

وأمر هذا شأنه، إنما يعنى ارتفاع أسعار الواردات الأمريكية للجزائر، مما يقلل الطلب عليها فيقل بذلك طلب الجزائريين على الدولارات وفي نفس الوقت تنخفض أسعار الصادرات الجزائرية إلى الولايات المتحدة الأمر الذي يزيد من عرضهم استبدال الدولار بالدينار الجزائري، حتى يتمكنوا من تمويل الصادرات الجزائرية إليهم. وهذا يعني ازدياد عرض الدولار. وهكذا يستمر ارتفاع في سعر الدولار إلى أن يتقابل منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب فيتحدد سعر التوازن) حيث تكون الكمية المعروضة من الدولارات عند هذا السعر مساوية للكمية المطلوبة[44].

3.2 العوامل المؤثرة على سعر الصرف: هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي[45]:

1- الأذواق: يؤدي تغير الأذواق إلى تغير الطلب على السلع والخدمات، فإذا فرضنا حدوث تغير وافق في أذواق الجزائريين بالنسبة للسلع الأمريكية . نتيجة لتأثير الإعلانات مثلا . وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه فإن منحنى طلب الجزائريين على السلع الأمريكية سوف ينتقل إلى اليمين الأمر الذي يعني زيادة المقدار الذي يطلبه الجزائريين من السلع الأمريكية عند جميع مستويات الأسعار. و أمر هذا شأنه إنما يعني زيادة طلب الجزائريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية. أي أن انتقال منحنى الطلب على الدولار من اليمين وهذا يعنى وجود فائض طلب على الدولار عند سعر الصرف الأصلي، مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف للدولار حتى يتقاطع منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب الجديد عليه ويتلاشى فائض الطلب عليه

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التغير في الأذواق الموافق بالنسبة لسلع دولة معينة سوف يؤدى إلى ارتفاع سعر صرف عملتها في سوق الصرف الدولية.

2- السعر الداخلي للسلع المصدرة: إن تغير السعر الداخلي للسلع التصديرية في دولة ما يؤثر على سعر صرف عملتها ويمكن إيضاح نوع ذلك التأثير بافتراض أن السعر الداخلي للسلع الأمريكية (التي يصدر جزء منها إلى الجزائر) قد انخفض لاشك أن ذلك يعني انخفاض الأسعار التصديرية لهذه السلع إذا بقيت الأشياء الأخرى على ما هي عليه. ولما كان ذلك سوف يزيد من طلب الجزائريين (وغيرهم) على هذه السلع فإن طلبهم على الدولارات سوف ينتقل إلى اليمين (يزداد) وذلك لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف للدولار. ولاشك أن ارتفاع سعر الدولار إنما يعنى انخفاض الأسعار الداخلية للسلع التصديرية في دولة ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف لعملائها وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

3- المستوى العام للأسعار: يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار في دولة ما إلى تغير معاكس في صرف عملتها. فارتفاع المستوى العام للأسعار في دولة يؤدي إلى انخفاض قيمة عملتها. فمثلا إذا كان هناك تضخما في الولايات المتحدة وبالتالي ارتفاع في أسعار السلع الأمريكية، فإن الطلب الجزائري (وغير الجزائري) على السلع الأمريكية سوف ينعكس، الأمر الذي يعني انخفاض الطلب على الدولار (انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار). وفي نفس الوقت فإن السلع الجزائرية بالرغم من عدم انخفاض أسعارها تصبح نسبيا أرخص من السلع الأمريكية الأمر الذي يدفع الأمريكيين إلى زيادة طلبهم عليها. وعلى ذلك يزداد طلب الأمريكيين على الدينار الجزائري ويزداد بذلك عرض الدولار (ينتقل منحنى عرض الدولار إلى اليمين). ولا شك أن إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار في نفس الوقت الذي ينتقل فيه منحنى عرضه إلى اليمين يؤدي إلى انخفاض سعر صرفه، أي انخفاض قيمته.

4- أسعار الصرف المثبة: افترضنا في دراستنا حتى الآن أن أسعار الصرف بالنسبة لجميع العملات متروكة لتحددها سوق الصرف الدولية، وعلى ذلك فهي تتقلب صعودا او هبوطا طبقا لعديد من العوامل، ويطلق على سعر الصرف في هذه الحالة سعر الصرف الحر او المتقلب. ولكن الواقع فإنه قد يتم تثبيت سعر الصرف وفي هذه الحالة فإنه يتغير في حدود ضيقة جدا، بالنسبة لجميع العملات. وعلى ذلك فإن التغير في الطلب وعرض أية عملة يعبر عن نفسه بطريقة أخرى، غير التأثير على سعر الصرف الرسمي. فإذا كان سعر الدولار مقيما بالدينار الجزائري، فإن مقدار عرض الدولار عند هذا السعر يزيد عن مقدار الطلب عليها، وعلى ذلك يصبح هناك فائض. وحيث أن زيادة عرض الدولارات إنما تعني انخفاض المعروض من الدينار الجزائري عن الطلب عليه، فإنه إذا لم تتدخل حكومة الولايات المتحدة فإن بعض طالبي الدينارات الجزائرية سوف يحصلون عليها بسعر يزيد عن سعر الصرف المثبت وذلك في السوق السوداء بينما لن يتمكن البعض الأخر من الحصول على الدينار الجزائري. ومن ثم فإن الحكومة الجزائرية تتدخل في هذه الحالة بتقنين الدينارات الجزائرية على طالبها وقصر حق إجراء استبدال الدولار بالدينار عليها. ولا يكفي هذا الإجراء لإخفاء السوق السوداء، إذ يجب بالإضافة إلى ذلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة بنقل منحنى الطلب على العملات الأجنبية إلى اليسار إلى أن يتقاطع مع منحنى عرضها عند سعر الصرف المثبت أو بالقرب منه. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تقييد السفر بالخارج ومنع استيراد بعض السلع وتقييد الاستيراد من السلع الأخرى، إما بافتراض الحصول على ترخيص للاستيراد

أو بإتباع نظام الحصص وفي نفس الوقت إنه يجب التخلص من التقلبات قصيرة المدى في طلب وعرض العملات الأجنبية عن طريق تدخل الحكومة في شراء وبيع العملات الأجنبية.

أما إذا كان هناك انتقال دائم في أحد منحنيات عرض أو طلب العملات الأجنبية نتيجة لوجود تضخم نقدي مثلا في الدولة فإنه يصعب الاحتفاظ بسعر الصرف الثابت للعملة. فإذا كان انتقال منحنى العرض إلى اليمين مثلا يرجع إلى الزيادة المستمرة للاستثمار الخارجي فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض. فإذا ما حاولت الدولة المحافظة على المستوى القديم لسعر الصرف فإن عليها أن تدخل في السوق مشترية للدولار وبائعة للذهب والعملات الأجنبية. ويمكن الاستمرار في هذه السياسة طالما كان هناك رصيد كافي من الذهب والعملات الأجنبية. أما إذا اقترب ذلك الرصيد من النفاذ فإن على الدولة أن تختار بين تخفيض سعر الصرف لعملتها أو تقييد الواردات والاقتراض الخارجي حتى ينتقل عرض الدولار إلى اليسار مرة أخرى.

ويختلف الاقتصاديون في تفضيلهم لسعر الصرف المثبت أو الحر فبعضهم يؤيد تثبيت سعر الصرف اعتقادا منهم أن ذلك سوف يشجع التجارة الخارجية والبعض الآخر يؤيد ترك سعر الصرف لتحدده ظروف العرض والطلب في أسواق التصريف معتقدين أن التقلبات في أسعار الصرف لن تكون بالضخامة التي تضر بالتجارة الخارجية، خاصة وأن هجرة رأس المال سوف تقلل من التقلبات قصيرة المدى في أسعار الصرف.

3. نظرية الميزة النسبية لقيام التجارة الخارجية: يرجع قيام التجارة الدولية أساسا إلى اختلاف التكاليف النسبية في إنتاج مختلف السلع. وكان "**ريكاردو**" أول من تبين هذه الحقيقة وضمتها نظريته المشهورة والمعروفة بنظرية التكاليف النسبية وقد تم الإشارة إليها في الفصل الأول. والتي تبنى على عاملين هما الفروض والنظرية[46]:

1.3 الفروض : تبنى نظرية الميزة النسبية على مجموعة من الفروض أهمها:

1- سيادة المنافسة التامة؛

2- سهولة انتقال العمال بين الصناعات المختلفة والأنظمة الجغرافية المختلفة داخل الدولة الواحدة، الأمر الذي يؤدى إلى تعادل الأجور في مختلف الأنظمة والصناعات داخل الدولة ومن دولة لأخرى؛

3- تكاليف إنتاج السلعة مساوي لما دفع في إنتاجها من أجور، وعلى ذلك فإن أسعار السلع تتناسب مع تكلفة إنتاجها من أجور، لأنه إذا زاد سعر السلعة (أ) مثلا عن سعر السلعة (ب) في حين كانت تكاليف إنتاجها متساوية فإن العمال سوف يتحولون عن إنتاج السلعة (ب) إلى السلعة (أ)؛

4- تتم التجارة الدولية عن طريق المقايضة؛

5- انعدام تكاليف النقل الرسوم والضرائب الجمركية؛

6- خضع الإنتاج لقانون ثبات عوائد السلعة أي أن التكاليف المتوسطة ثابتة ولا تتأثر بالسلعة الإنتاجية.

2.3 النظرية النسبية : لنفترض أن دولتان فقط وليكن على سبيل المثال، إنجلترا و البرتغال، تنتج كل منهما سلعتين فقط النسيج والعنب. وأن تكاليف إنتاج وحدة النسيج في إنجلترا هي 100 ساعة عمل وفي البرتغال 90 ساعة، وأن تكاليف إنتاج وحدة العنب في إنجلترا 120 ساعة وفي البرتغال 80 ساعة. و هذا يعني أن البرتغال متفوقة على إنجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن درجة تفوقها في إنتاج العنب تزيد عن درجة تفوقها في إنتاج النسيج حيث تبلغ النسبة بين تكلفة الوحدة من العنب في البرتغال (80/120) = (3/2) بينما تبلغ النسبة بين تكلفة الوحدة من النسيج في البرتغال و إنجلترا (120/100) = (6/5) كذلك يلاحظ أنه إذا أنتجت كل دولة ما تحتاجه من السلعتين دون ما حاجة للتجارة الخارجية فإن نسبة الاستبدال بين السلعتين في إنجلترا والبرتغال تصبح:

إنجلترا : وحدة العنب =1,2 وحدة نسيج.

البرتغال : وحدة العنب =0,889 وحدة نسيج.

و على ذلك فإنه إذا تمكنت إنجلترا من الحصول على وحدة العنب بأقل من 1,2 وحدة نسيج، وإذا تمكنت البرتغال من استبدال وحدة العنب بأكثر من 0,889 وحدة نسيج فإن كلا من الدولتين تحصل على قدر أكبر من العنب و النسيج من نفس الموارد المتاحة (العمل).

فإذا ما قامت التجارة الدولية، يمكن للدولتين الحصول على معدلات التبادل المرغوبة، إذ تتمكن البرتغال من الحصول من إنجلترا على كمية النسيج التي تنحصر بين حد أدنى قدره 0,889 وحدة وحد أقصى قدره 1,2 وحدة لكل 1000 وحدة العنب تصدرها إليها، فإذا افترضنا أن معدل التبادل كان بحيث تتساوى وحدة النسيج مع وحدة العنب فإن إنجلترا تربح من تلك التجارة لأنها تستبدل وحدة النسيج التي تبلغ تكلفتها 100 ساعة بوحدة عنب تبلغ تكلفتها 120 ساعة عمل، فهي تربح وفرا قدره 20 ساعة من استبدال الوحدة الواحدة من النسيج الذي تنتجه وكذلك تربح البرتغال لأنها تستبدل وحدة العنب التي تبلغ تكلفتها 80 ساعة عمل بوحدة النسيج التي تبلغ تكلفتها 90 ساعة عمل وعلى ذلك فهي تربح وفرا قدره 10 ساعات من استبدال الوحدة الواحدة من العنب الذي تنتجه. ولا شك أن كلا من الدولتين يزداد ربحها كلما زاد تعاملها التجاري ولذلك فإنه من الأربح لكل منهما أن تنحصر في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. ويرجع ذلك إلى اختلاف النسبة بين تكاليف إنتاج السلع في الدولتين. أما إذا تساوت هذه النسب فإن الدولتين لا تستفيد من قيام التجارة بينهما.

4. معدل التبادل الدولي: حيث نقوم بتعريفه والعوامل المؤثرة عليه فيما يلي:

1.4 تعريف معدل التبادل الدولي: يعرف معدل التبادل الدولي بأنه "النسبة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار الواردات"، فإذا انخفضت هذه النسبة بمرور الزمن كان معنى ذلك أن نسبة التبادل الدولي في غير صالح الدولة. بمعنى أنها تحصل على ربح قليل من التجارة الدولية وأن هناك دولة أو دول أخرى تحصل علي ربح أكبر من التجارة الدولية. والعكس صحيح، فإذا كانت نسبة التبادل الدولي تزداد بمرور الزمن فإن معنى ذلك أن نسبة التبادل الدولي تتحرك في صالح الدولة وهذا يعني حصولها على معدل ربح أكبر من التجارة الدولية[47].

فتشير معدلات التبادل الدولية إلى معاملات تعبر عن الربح أو الخسارة من التجارة الخارجية وهي تحسب في صورة أرقام قياسية لبيانات الصادرات والواردات الزراعية. وأهم هذه المعاملات:

$$1- \text{معدل التبادل الدولي الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لإجمالي قيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لإجمالي قيمة الواردات}} \times 100$$

$$2- \text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لإجمالي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لإجمالي لأسعار الواردات}} \times 100$$

3- معدل التبادل الداخلي = معدل التبادل الدولي الصافي × الرقم القياسي لقيمة الصادرات

إذا زاد معدل التبادل يعني أنه في صالح الدولة، بمعنى أنه من نصف حجم الصادرات يمكن الحصول على حجم أكبر من الواردات. أما إذا انخفض فيعني ذلك تدهورا لمعدلات التبادل أي يجب أن تصدر الدولة حجم أكبر من الصادرات للحصول على نفس الحجم السابق من الواردات. وبصفة عامة فإن ارتفاع معدل التبادل (1)، (2) الممثل إليهم في المعادلات عن 100 يعني تحقيق خسارة، أما بالنسبة لمعدل التبادل الداخلي فإن ارتفاعه ليعبر عن المكسب من التجارة، بل يعتبر مقياس فقط لكمية الواردات التي يمكن تمويلها من خلال الصادرات التي قامت الدولة بتصديرها.

2.3 العوامل المؤثرة على معدل التبادل الدولي: توجد هناك عوامل عديدة تؤثر في معدل التبادل الدولي نذكر أهمها كالأتي[48]:

1- حجم الطلب والعرض: تعرف أن ازدياد قيمة الواردات لدولة ما عن قيمة صادراتها. يعمل على ظهور العجز في ميزان مدفوعاتها والأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خفض سعر صرف عملتها، وهذا يعني الانخفاض النسبي لأسعار صادراتها أي أن أسعار صادرات دولة ما تتوقف (بإضافة إلى العوامل الأخرى) على النسبة بين القيمة الكلية لصادراتها والقيمة الكلية لوارداتها، فإذا زادت القيمة الكلية لوارداتها عن صادراتها تنخفض أسعار الولايات المتحدة من المارك الألماني كلما مالت نسبة التبادل (معدل التبادل الدولي) إلى الاتجاه لصالح ألمانيا فتحصل ألمانيا بذلك على معظم الربح من التجارة الدولية. ويمكن القول بأن هناك عاملان أساسيان وراء اختلاف واردات إحدى الدول من الدول الأخرى وهما:

- اختلاف سعة السوق والمقدرة الشرائية للدول، فكلما ازدادت أفراد دولة ما عددا وغنى ازداد طلبها على سلع الدول الأخرى وبالتالي كلما مال معدل التبادل الدولي من غير صالحها؛
- اختلاف الأهمية النسبية للسلع، فلو كانت إحدى الدول تستورد القمح بينما الثانية تستورد الملح فإن معدل التبادل الدولي يكون في صالح تلك التي تستورد الملح.

2- مرونة الطلب: يمكن القول أن معدل التبادل الدولي يميل إلى اتجاه في صالح الدول التي يكون طلبها على سلع الدول الأخرى ضعيف المرونة، وضد صالح الدول التي يكون طلبها على سلع الدول الأخرى أكثر مرونة. ويرجع ذلك إلى أن ازدياد مرونة طلب دولة ما على سلع الدول الأخرى، إنما يعني أن أي انخفاض في الأسعار العالمية يصاحبه ازدياد في قيمة وارداتها من الدول الأخرى. ولذلك فإذا انخفضت الأسعار العالمية نتيجة للتقدم التكنولوجي وتحسن الأساليب النقلية وازدهار التجارة العالمية فإن قيمة واردات الدولة التي يتسم طلبها على سلع الدول الأخرى بالمرونة سوف تزداد زيادة واضحة، وهذا يؤدي مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، إلى انخفاض سعر الصرف لعملة هذا البلد، وانخفاض أسعار صادراتها وبذلك تزيد أسعار وارداتها بالنسبة لأسعار صادراتها ويصبح معدل التبادل الدولي في غير صالحها.

أما الدولة التي تتسم بضعف مرونة طلبها على الواردات، فإن انخفاض أسعار وارداتها يؤدي إلى نقص قيمتها لأن المقادير المستوردة تزيد بالنسبة أقل من نسبة النقص في الأسعار. ولا شك أن انخفاض قيمة وارداتها، إذا ظلت صادراتها كما هي عليه يؤدي في النهاية إلى ارتفاع قيمة عملتها وبالتالي إلى ارتفاع أسعار صادراتها بالنسبة لأسعار صادرات الدول الأخرى. أي تزيد أسعار صادراتها بالنسبة لوارداتها ويصبح معدل التبادل الدولي في صالحها.

أسئلة الفصل الثالث:

15- ما هو الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي؟

16- ما هو الفرق بين الادخار والاكتناز؟

17- ما أهمية سعر الفائدة في الاستثمار؟

18- لماذا استخدم كينز الاستثمار كمفتاح لحل ازمة الكساد العظيم عام 1929؟

19- متى تستخدم دولة الادخار والاستثمار؟

20- أذكر مراحل تطور النقود؟

21- لماذا تعتبر النقود كمستودع للقيمة؟

22- أذكر حسب رأيك من هو الأهم النقود الورقية أم النقود الالكترونية وعلل؟

23- أذكر الفرق بين البنوك التجارية والبنوك المركزية؟

24- ما وظيفة البنك وأهمية البنك المركزي في دولة ما؟

25- كيف يتم قراءة وقياس نمو اقتصاد دولة ما عن طريق السياسة النقدية؟

26- كيف يتم قراءة وقياس نمو اقتصاد دولة ما عن طريق السياسة المالية؟

27- ما أداة قياس التجارة الخارجية وعرفها؟

28- كيف يتم تدوين وكتابة ميزان المدفوعات في نموذج مبسط؟

29- ما أهمية سعر الصرف في التجارة الخارجية؟

30- على ماذا تقوم نظرية التجارة الخارجية؟

مراجع الفصل الثالث

[1] Peter fortura et Shahram Manouchehri,**" Principes de macroéconomie"**, édition Suzanne Champagne et Nathalie Jalabert, France, 2014, p10.
[2] Idem, p12.
[3] Françoise VASSELIN, **" Economie Générale Microéconomique –Macroéconomique** ", Edition ESKA, 5eme Edition, 2014, p205.
[4] فرحي كريمة، فراح رشيد، "**مطبوعة محاضرات مدخل الاقتصاد**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص 57.
[5] محسن حسن المعموري، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص212.

[6] فرحي كريمة، فراح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص60.
[7] المرجع نفسه، ص62.
[8] المرجع نفسه، ص64.
[9] المرجع نفسه، ص65.
[10] المرجع نفسه، ص67.
[11] المرجع نفسه، ص ص 72-76، بتصرف.
[12] Françoise VASSELIN, Idem, p213.
[13] فرحي كريمة، فراح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص77.
[14] المرجع نفسه، ص78.
[15] غادة صالح حسن، "**مبادئ الاقتصاد**"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص ص: 115- 117.
[16] المرجع نفسه، ص 116.
[17] مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص246.
[18] John Sloman,**" Principes d'économie"**, édition française dirigée par prtick Cohendet, France, 2008. P491
[19] Idem, P492

[20] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 249.
[21] Françoise VASSELIN, Idem, pp :269 -271.
مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 250- 256.
[22] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص254.
[23] المرجع نفسه، ص257.
[24] المرجع نفسه، ص261.
[25] محسن حسن المعموري، مرجع سبق ذكره، ص227.
[26] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص266.
[27] المرجع نفسه، ص287.
[28] المرجع نفسه، ص291.
[29] المرجع نفسه، ص292.
[30] المرجع نفسه، ص332.
[31] المرجع نفسه، ص334.
[32] المرجع نفسه، ص337.
[33] المرجع نفسه، ص339.
[34] المرجع نفسه، ص341.
[35] المرجع نفسه، ص346.
[36] المرجع نفسه، ص349.

[37] المرجع نفسه، ص350.

[38] المرجع نفسه، ص351.

[39] غادة صالح حسن، مرجع سبق ذكره، ص141.

[40] المرجع نفسه، ص 142.

[41] المرجع نفسه، ص 144.

[42] المرجع نفسه، ص 146.

[43] المرجع نفسه، ص146.

[44] المرجع نفسه، ص 148.

[45] المرجع نفسه، ص ص: 149-152، بتصرف.

[46] المرجع نفسه، ص ص: 153-156، بتصرف.

[47] المرجع نفسه، ص 161.

[48] المرجع نفسه، ص 162، بتصرف.

الخاتمة

الخاتمة

عزيزي الطالب (الطالبة)،

بعد دراسة جميع مواضيع مقياس مدخل الاقتصاد والواردة في ثلاثة فصول، الفصل الأول خاص بمفاهيم ومرتكزات في علم الاقتصاد، الفصل الثاني خاص بمدخل إلى الاقتصاد الجزئي والفصل الثالث خاص بمدخل إلى الاقتصاد الكلي. وبعد الاجتهاد والمثابرة في المحاضرة بالتنسيق مع دروس الأعمال الموجهة، تجد نفسك قادرا على أن تستوعب الظواهر الاقتصادية الواردة في العالم، في الوطن، وفي المنطقة التي تعيش فيها، ومن ثم قادرا على أن تجيب على بعض الأسئلة الاقتصادية كمثلا (لماذا انهارت أسعار النفط؟، لماذا تبنت الجزائر سياسة التقشف عن طريق التقليل من الواردات وتعزيز الصادرات خلال السنة الجارية 2018؟، لماذا يلجأ المستهلك إلى اقتناء سلع في فصل الصيف دون فصل الشتاء؟ وغيرها من أسئلة).

وعند احاطتك بأهم المفاهيم للظواهر الاقتصادية، تجد نفسك ترسم توجه تخصصك الذي سيتحدد في السنة الثانية من مشوارك الدراسي، وهذا بإتباع إما التوجه الجزئي أو الكلي في قسم الاقتصاد أو قسم التسيير أو قسم التجارة، وفق المعرفة والكفاءات المكتسبة التي تساعدك على تبني الميول الصحيح في تخصصك المستقبلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

1. أحمد توفيق بورحلي، "**مطبوعة محاضرات مدخل الاقتصاد**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.
2. سعيد النجار **"تاريخ الفكر الاقتصادي"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1973. بتصرف
3. عبد اللطيف بن أشنهو، "**مدخل إلى الاقتصاد السياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر ،2003.
4. غادة صالح حسن، "مبادئ الاقتصاد"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
5. غادة صالح حسن، "**مبادئ الاقتصاد**"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
6. فتح الله ولعلو "**الاقتصاد السياسي**"، مدخل الدراسات الاقتصادية، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص23. نقلا عن إبراهيم بولمكاحل، "**سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي**"، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015.
7. فرحي كريمة، فراح رشيد، "**مطبوعة محاضرات مدخل الاقتصاد**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013.
8. فليح حسن خلف، "**المدخل إلى الاقتصاد**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
9. محسن حسن المعموري، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
10. محسن حسن المعموري، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص212.
11. محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
12. مُحَمَّد أحمد السريتي، "**أسس علم الاقتصاد**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.
13. مُحَمَّد أحمد السريتي، "**أسس علم الإقتصاد**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتزيع، مصر، 2014.
14. مُحَمَّد دويدار، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص32. نقلا عن إبراهيم بولمكاحل، "**سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي**"، جامعة قسنطينة، الجزائر، عام.
15. مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
16. مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
17. مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
18. نور إسماعيل الهواري، "**مبادئ علم الاقتصاد السياسي**"، دون دار النشر، مصر ، 1997.

19. نور إسماعيل الهواري، **مبادئ علم الاقتصاد السياسي**، دون دار النشر، مصر ، 1997.

20. وسام ملاك، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2011.

21. يعقوب علي جانقي، مُحَّد الجاك أحمد، "**مطبوعة مبادئ الاقتصاد**"، منشورات مدرسة العلوم الإدارية جامعة الخرطوم، ط1، السودان، 2009.

ب. المراجع باللغة الأجنبية

1. Essai sur la Nature du commerce en Général, 1776

2. Françoise VASSELIN, **" Economie Générale Microéconomique –Macroéconomique**", Edition ESKA, 5eme Edition, 2014,

3. Françoise VASSELIN, **" Economie Générale Microéconomique –Macroéconomique** ", Edition ESKA, 5eme Edition, 2014.

4. Françoise VASSELIN, **« Economie Générale Microéconomique –Macroéconomique** », Edition ESKA, 5eme Edition, 2014.

5. Hal R. Varian,**" Introduction à la microéconomie"**, traduit par Bernard thiery, Distribution Nouveaux Horizons -ARS, de boeck, 8 éditions, France, 2014.

6. Henri-Louis Védie, **"Microéconomie en 24 fiches"** , 2eme édition, DUNOD, France, 2008.

7. -John Sloman,**" Principes d'économie"**, édition française dirigée par prtick Cohendet, France, 2008.

8. John Sloman,**" Principes d'économie"**, édition française dirigée par prtick Cohendet, France, 2008. .

9. John Sloman,**" Principes d'économie"**, édition française dirigée par prtick Cohendet, France, 2008, texte adapté.

10. MAHDJOUBI Nour Elhouda, et al,» **Impact du Systéme de Management Environnemental, selon ISO14001, sur la performance environnemental de la compagnie pétroliére Algérienne Sonatrach -Cas de l'unité de traitement de Brut Sud (UTBS) Hassi-Messaoud"**, Revue des Sciences Humaines, U niversite BISKRA, ALGERIE, N°46, 2017.

11. Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, Idem, texte adapté.

12. -Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, **" Economie** ", traduit par Françoise Larbre et Alain Thomazo, Economica, 18 édition, 2005, Paris, .

13. Paul A.SAMUELSON et William D.NORDHAUS, **" Economie** ", traduit par Françoise Larbre et Alain Thomazo, Economica, 18 Edition, 2005, Paris.

14. Peter fortura et Shahram Manouchehri,**" Principes de macroéconomie"**, édition Suzanne Champagne et Nathalie Jalabert, France, 2014.

15. Ridha CHKOUNDALI**, "Cours introduction à l'économie, Institut Supérieur de Gestion",** Université de Tunis, 2006.

16. Shahram Manouchehri et Peter fortura,**" Principes de microéconomie – guide de l'étudiant"**,2eme Edition, Modulo, Quebec, Canada, 2014.

الملاحق

الملحق رقم (1–1): يوضح أهم رواد المدارس الاقتصادية

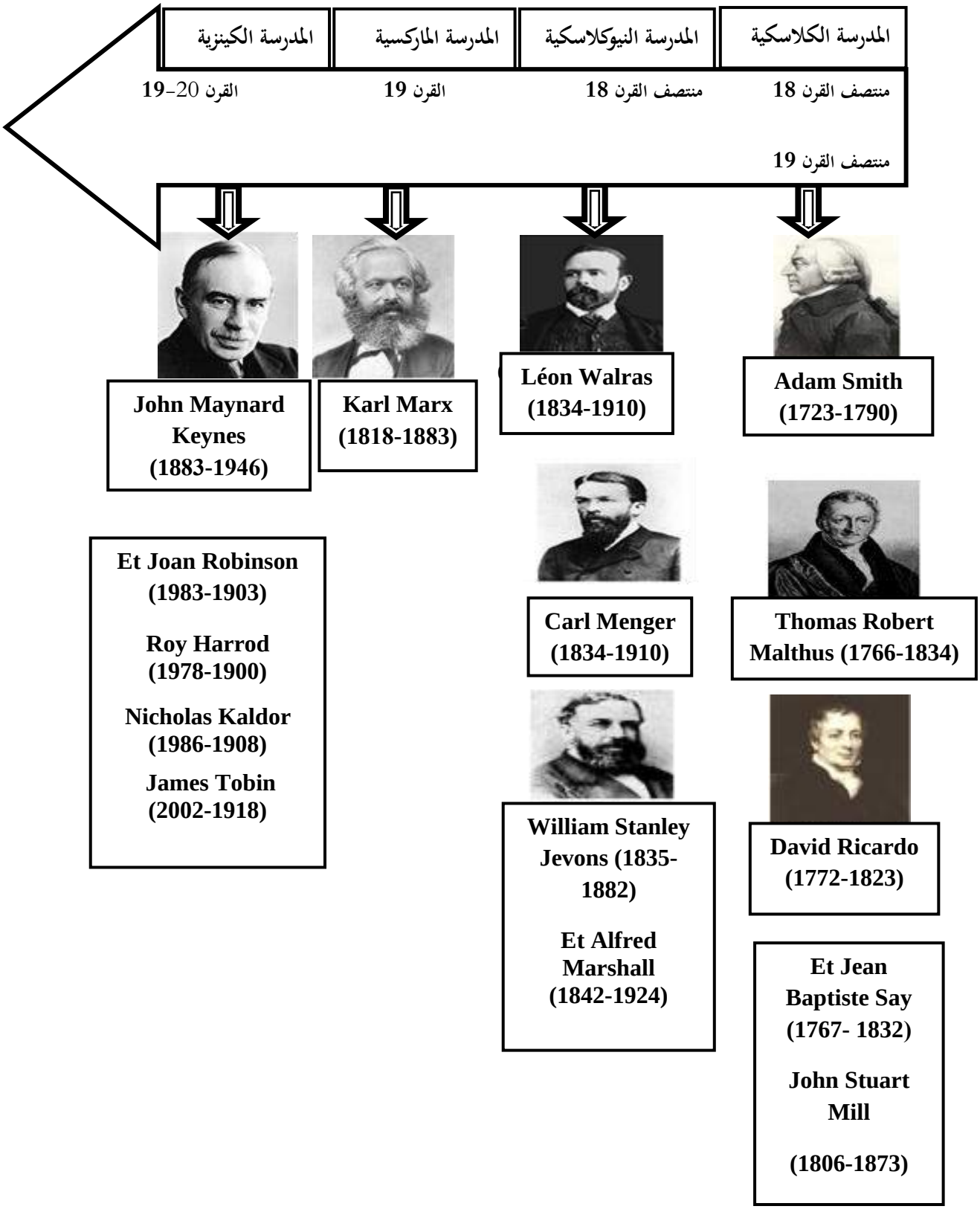

الملحق رقم (1–2): يوضح أهم مدارس الفكر النيوكلاسيكي

Ecole	Auteurs	Principales idées
L'école de Vienne	C.MENGER et F. V. WIESER	La théorie de l'utilité marginale L'utilité cardinale La théorie subjective de la valeur
Ecole de Lausanne	V. PARTO et L. WALRAS	La théorie de l'équilibre général L'utilité ordinale L'optimum au sens de Pareto
Ecole de Cambridge	S. JEVONS et A. MARSHALL	La théorie de l'équilibre partiel L'introduction du facteur temps (court terme te long terme) Intervention de l'Etat pour remédier aux conséquences sociales de l'ajustement par les prix
Seconde école de Vienne	F.V. HAYEK et J. SCHUMPUTER	Rôle de la monnaie dans l'économie Rôle des innovations dans la croissance.
Ecoles classiques contemporains		
Ecole de Chicago	M. FRIEDMAN et T SCHULTZ et G. BECKER	Rôle de la monnaie dans l'économie Théorie du capital humain
Ecole des anticipations rationnelles		R. BARRO et R.E. LUCAS
Ecole des choix publics		J. BUCHANAN et G. TULLOCK
Théorie néoclassique du commerce international		
La théorie du bien être		
La théorie e la croissance endogène		